Ruaa Fikriya is a multidisciplinary, peer-reviewed electronic scholarly journal publishing research in legal studies, economics, social sciences, and humanities.

مجلة رؤى فكرية مجلة علمية إلكترونية محكّمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر البحوث والدراسات في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

رؤى فكرية
RUAA FIKRIYA
ISSN 3119-656X
Dépôt légal : 2025PE0064

مجلة علمية دولية محكّمة

في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

An International Journal of Research
in Law, Economics, Social Sciences and Humanities

العدد الخامس ماي 2026

التحولات الاجتماعية والمواطنة والتربية: رؤى متقاطعة في القانون واللغة والثقافة

دراسات وأبحاث محكّمة

المدير المسؤول

الدكتور هشام الحايك

مختبر الدراسات القانونية والسياسية
Laboratoire des Études Juridiques et Politiques

منصات البحث والتواصل العلمي

Google Scholar ORCID zenodo

ISSN 3119-656X · Dépôt légal : 2025PE0064

منشورات المطبعة الأورومتوسطية فاس / المغرب

ruaafikriya.net

المدير المسؤول: الدكتور هشام الحايك

العدد: 5 / ماي/ 2026

رقم الإيداع القانوني: 2025PE0064

رقم المعيار الدولي: 3119-656X

مختبر الدراسات القانونية والسياسية
Laboratoire des Études Juridiques et Politiques

منشورات مختبر الدراسات القانونية والسياسية

بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

للتواصل مع المجلة:

0605858606 :

ruaa.fikriya@gmail.com:

مجلة رؤى فكرية

الآراء المنشورة تعكس وجهات نظر مؤلفيها ولا تمثل موقف المجلة

جميع الحقوق محفوظة للناشر والمجلة

رؤى فكرية

مجلة علمية دولية محكمة في العلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية

An international journal of research in Law, Economics, and Human Sciences

المدير المسؤول

د.هشام الحايك

عدل موثق بدائرة استئنافية فاس

رئيس التحرير

د. رقية أشمال

أستاذة القانون العام

جامعة محمد الخامس- الرباط

نائب رئيس التحرير

د. فاطمة أمراح

أستاذة باحثة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

جهة الرباط سلا القنيطرة

المنسق العام للمجلة

ذ. هاجر زركان

باحثة في القانون الرقمي والذكاء الاصطناعي

لجنة التنسيق

- **بدر الخلدي**، أستاذ القانون العام والعلوم السياسية ومدير مختبر الدراسات القانونية والسياسية جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس.
- **أمين السعيد**، رئيس فريق الدراسات الدستورية بمختبر الدراسات القانونية والسياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس.
- **عبد اللطيف مستكفي**، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية عين الشق- الدار البيضاء، منسق ماستر إدارة المؤسسات والعمل الاجتماعي ورئيس مركز البديل للدراسات السوسيولوجية والقانونية.
- **خالد الوالي العلمي**، أستاذ محاضر مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، أستاذ القانون الجنائي وعلم الإجرام، خبير في السياسات الأمنية وقضايا الإرهاب.
- **اسيا ايت علي**، أستاذة محاضرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق الدار البيضاء.

الهيئة العلمية الاستشارية

- **عبد الرحمان طنكول**، عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأورومتوسطية بفاس.
- **عبد اللطيف كداي**، عميد كلية علوم التربية، أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع، رئيس فريق البحث السياسات التربوية والديناميات الاجتماعية.
- **فاطمة الزهراء العلمي**، عميدة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق الدار البيضاء.
- **عبد المالك اعويش**، عميد كلية الشريعة بفاس.
- **حسنة كجي**، عميدة كلية العلوم القانونية والسياسية سطات.
- **محمد صديق**، عميد كلية الإدارة والأعمال بجامعة سليمان الدولية - فرنسا.
- **عبد السلام الإدريسي**، بروفيسور وأستاذ علم الأعصاب بجامعة مدينة نيويورك - أمريكا.
- **عبد الملك هيباوي**، أستاذ التعليم العالي بجامعة توبنجن الألمانية سابقا، ورئيس قسم الحوار الحضاري بالمعهد الألماني للحوار والتفاهم – مواطنة.
- **بنشقارة محمد**، أستاذ التعليم العالي علوم الاقتصاد والتدبير منسق ماستر تقييم السياسات العمومية.
- **محمد سالم سعد الله**، أستاذ جامعي تخصص نقد حديث، كلية الآداب جامعة الموصل- العراق.
- **هايريتين ديليك**، إطار إداري سام بجامعة بايبورت التركية.
- **محمد البلتاجي**، رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي.
- **سماح يوسف أبورياش**، دكتوراه في النحو واللسانيات جامعة النجاح الوطنية – نابلس- فلسطين، ومحاضرة في مراكز تطوير المعلمين في اللغة العربية.

- **محمد ناصر متيوي مشكوري**، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سابقا(فاس).
- **عبد الرحمن حداد**، أستاذ باحث بجامعة مولاي إسماعيل مكناس.
- **عبد الرحمن الأجباري**، رئيس قسم مؤسسات الشباب بوزارة الشباب والثقافة والتواصل.
- **مصطفى تاج**، أ.د. في القانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس.
- **عبد السلام بلاجي**،أستاذ الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس.
- **مصطفى عزيزي**، أستاذ باحث بمركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط، وعضو مختبر الدراسات حول الهجرة بين إفريقيا وأوربا بمدريد، إطار سابق بسفارة المملكة المغربية بمدريد.
- **محمد أديوان**، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس الرباط، وخبير دولي لدى الأمم المتحدة ولدى الإيسيسكو في تصميم المشاريع الثقافية والإصلاح التربوي.
- **محمد السباعي**، دكتور في العلوم القانونية والسياسية، وخبير في مجال حقوق الإنسان.
- **مصطفى كرام**، أ.د. في القانون العام تخصص المالية العمومية والصفقات العمومية، مكون داخلي لدى وزارة الداخلية، باحث رئيسي في المعهد الوطني للدراسات القانونية، ومكون لدى العديد من المعاهد والجامعات.
- **شكيب مصبير**، رئيس سابق للمجلس الجهوي لعدول استئنافية الرباط.
- **نجيب الأضادي**، باحث في الجيوبوليتيك جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **حفيظة الوزاني**، قاضية بالمحكمة الابتدائية بفاس، خبيرة في قضايا الأسرة وباحثة في العلوم القانونية.
- **أسماء ابن الفاسي**، إعلامية وباحثة في القانون العام والعلوم السياسية.
- **إسماعيل يحياوي**، أستاذ باحث في التشريع الاجتماعي.
- **الزكراوي محمد**، باحث في الشؤون القانونية والقضائية.
- **يوسف الكلاخي**، دكتور باحث في قضايا الشباب والسياسات العمومية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني، ورئيس المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية.
- **المامون حساين**، مفتش تربوي لمادة الفلسفة وباحث في كلية علوم التربية وعضو المكتب التنفيذي للمركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية.

أعضاء لجنة التحكيم

- **صليحة حاجي**، أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق بوجدة ومنسقة ماستر قانون الاقتصاد الرقمي والأعمال.
- **هشام خصال**،أستاذ جامعي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.
- **جميلة العماري**، أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق بطنجة، والمنسقة البيداغوجية لماستر قانون الاستثمار وآليات تدبير المنازعات.
- **فاطمة ايت الغازي**،أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس.
- **نادية النحلي**، أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس.
- **حنان بنقاسم**، أستاذة التعليم العالي تخصص القانون العام بجامعة الحسن الأول سطات.
- **عبد الإله المحبوب**، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق تطوان.
- **حسن احجيج**، أستاذ التعليم العالي تخصص اللسانيات بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.
- **إدريس الذهبي**، أستاذ التعليم العالي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **عبد الفتاح شهيد**، أستاذ الأدب والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- **صليحة بوعكاكة**، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس.
- **خالد شيات**، أستاذ التعليم العالي متخصص في القانون الدولي بجامعة محمد الأول وجدة، ورئيس مركز رؤى الشرق للدراسات.
- **حنان السعيدي**، أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والسياسية القنيطرة جامعة ابن طفيل.
- **عبد القادر التايري**، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول وجدة.
- **خالد هرادي**، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع الدار البيضاء، منسق ماستر اللوجستيك وإدارة سلاسل الإمداد.
- **نورا خير**، أستاذة التعليم العالي بالمعهد الملكي لتكوين الأطر - الرباط.
- **عبد الغني بلغمي**، أستاذ القانون العام بكلية الشريعة بفاس.
- **نهاد أفقير**، أستاذة باحثة في القانون الخاص بجامعة الحسن الأول بسطات.
- **أمال ناجي**، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة.
- **أحلام عليمي**، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان.
- **سعيد الوردي**، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس.
- **حسن الرحيبة**، أستاذ جامعي تخصص: قانون خاص بكلية الحقوق -جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، باحث في العلوم الجنائية والسياسة العقابية وقضايا الأطفال في تماس مع القانون.
- **عبد السلام ميصور**، أستاذ باحث متخصص في الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة فاس.

- **الحسن أشهبار**، أستاذ باحث في القانون الدستوري والقانون البرلماني بالكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.
- **بدر بوخلوف**، أستاذ القانون العام بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، ورئيس ومؤسس الشبكة الدولية للباحثين.
- **رشيد بوخرازي**، أستاذ محاضر مؤهل بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية. جامعة مولاي إسماعيل-مكناس.
- **أزكواغ معتمد**، أستاذ محاضر مؤهل بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور.
- **عبد الإله سطي**، أستاذ محاضر مؤهل في العلوم السياسية والقانون الدستوري، جامعة ابن زهر أكادير.
- **مريم لخضر**، أستاذة القانون العام بكلية الحقوق ظهر المهراز فاس.
- **هشام العقراوي**، أستاذ محاضر بالكلية متعددة التخصصات بني ملال جامعة السلطان مولاي إسماعيل.
- **مسعود بوحسين**، أستاذ محاضر بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي/ فنان مسرحي.
- **أحمد متراق**، أستاذ العلاقات العامة والتواصل كاتب وباحث في العلوم السياسية.
- **مريم زان**، أستاذة محاضرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير.

هيئة التحرير

- **إدريس الشرقي**، أستاذ التعليم العالي كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس.
- **عبد الفتاح شهيد**،أستاذ الأدب والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- **عبد الوهاب صديقي**، باحث في اللسانيات والحجاج وتحليل الخطاب.
- **إلياس الهاني**، دكتوراه في الفكر الإسلامي جامعةAHUMIالبريطانية.
- **حنان المنيعي**، دكتوراه في القانون العام والدراسات السياسية.
- **محمد عزوز**، دكتوراه في الفقه وأصوله وعضو الهيئة العلمية بمركز أثيل ومركز العمران الحضاري.
- **رضوان بالحاج**، دكتور باحث في العلوم الشرعية والقانونية.
- **محمد علالي**، دكتور باحث في الهجرة بكلية الشريعة بفاس.
- **سعيد شيبى**، دكتوراه في القانون الخاص بكلية القانون ظهر المهراز بفاس.
- **عبد الجليل بوحشلاف**، باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس.
- **أمينة قاصد**، باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس.
- **منار أبويرطى**، باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان جامعة عبد المالك السعدي.

- **محمد سمنون**، باحث بسلك الدكتوراه تخصص قانون خاص.
- **محمد المسكيني**، طالب باحث بسلك الدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الشريعة فاس.
- **نسيبة الصالحي**، طالبة باحثة في القانون الرقمي بالجامعة الأورومتوسطية بفاس، ومستشارة قانونية برلمانية شابة ضمن برلمان الشباب المغربي.

لجنة التدقيق اللغوي:

- **فضيل ناصري**، أ.د. متخصص في اللغة العربية ومفتش التعليم الثانوي التأهيلي.
- **بلال العثماني**، دكتوراه في الفكر الإسلامي المعاصر، رئيس المركز الوطني للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومدير مجلة الاعتصام للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- **نورة القدوري**،باحثة بسلك الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، جامعة عبد المالك السعدي.
- **رجاء صرحان**، باحثة بسلك الدكتوراه، ورئيسة مركز العمران الحضاري للثقافة والعلوم فرع فاس مكناس.
- **فاطمة الزهراء المساعد**، باحثة بسلك الدكتوراه كلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.
- **كمال بوهادي**، باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الشريعة فاس.
- **زهير بوعزاوي**، كاتب وطالب بكلية الحقوق مكناس.

لجنة الإعلام والتواصل

- **رشيد الشجيع**،خبير تربوي وأستاذ زائر بالمدارس العليا للأساتذة.
- **سكينة الإدريسي**، دكتوراه في القانون العام بكلية الحقوق جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **عبد المنعم خنفري**، باحث بسلك الدكتوراه تخصص القانون العام والعلوم السياسية.
- **محمد امجهد**، رئيس المرصد الجهوي للحق في المعلومة ومؤطر في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية.

لجنة النشر الإلكتروني

- **العلمي سيدي أحمد**، إعلامي وباحث في السياسات العمومية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية.
- **كمال عصامي**، مدير جريدة إطلالة بريس.
- **محمد بومكوسي**، إعلامي وباحث في قانون الأعمال بجامعة محمد الأول بوجدة.
- **خولة بنشقرون**، ماستر القانون الرقمي من الجامعة الأورومتوسطية بفاس.

لجنة العلاقات الخارجية

- **محسن الندوي**، رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية وباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- **رشيدة فتح**، دكتوراه القانون العام (الفرنسية) جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- **سامية الرماش**، دكتوراه في القانون العام وإطار بوزارة الداخلية وأستاذة زائرة بكلية الحقوق بفاس.
- **لطيفة الأصفر**، مختصة في التربية والتعليم والابتكار التربوي وتصميم بيئات التعلم.
- **عبد الله المنيوي**، دكتور في الشريعة والقانون، ومدير مركز آفاق الدولي للبحث والابتكار.
- **آدم أيت بنلعسل**، باحث بسلك الدكتوراه مؤطر في التواصل وتحليل الخطاب، جامعة محمد الخامس بالرباط.
- **صفاء الخلوقي**، باحثة في قانون الذكاء الاصطناعي بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق جامعة ابن طفيل القنيطرة.
- **عبد الناصر أولاد عبد الله**، باحث في العلوم السياسية كلية الحقوق السويسي جامعة محمد الخامس بالرباط.
- **حمزة شيكي**، محام بهيئة القنيطرة، خريج ماستر المنازعات القانونية والقضائية بكلية سلا.
- **خولة أبرهوش**، حاصلة على ماستر تدبير الصراعات وتحالف الحضارات بالجامعة الأورومتوسطية بفاس.

لجنة الاستقبال والتوجيه

- **أحمد بياض**، دكتوراه في الشريعة، وأستاذ زائر بكلية الشريعة.
- **بسمة لمراوي**، باحثة بسلك الدكتوراه في القانون الخاص.
- **عمران عبد العالي**، أستاذ متخصص في العلاقات المغربية الإفريقية والتراث المخطوط وتاريخ الذهنيات.
- **ابتسام خشوع**، باحثة بسلك الدكتوراه تخصص القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **أمينة بلكورة**، باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **وجدان مسرار**، ماستر تخصص القانون والأعمال من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

لجنة التقييم والمتابعة

- **عبد الجبار أبو سفيان**، دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، متخصص في السياسات العمومية الترابية.
- **مصطفى الفوركي**، دكتوراه في الحقوق وأستاذ زائر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- **صفاء هداج**، أستاذة زائرة في العلوم القانونية والتحول الرقمي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **عبد الرحيم رضواني**، أستاذ الاقتصاد بالسلك الثانوي التأهيلي ودكتوراه في القانون العام.
- **محمد جوفي**، أ.د. في القانون العام تخصص العلوم الإدارية والمالية.

- **هشام ناصر**، أ.د. في القانون العام من جامعة مولاي إسماعيل - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مكناس.
- **نبيل الصافي**، دكتوراه في التحليل النفسي.
- **زين الدين محمد**، إطار سابق بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.
- **محمد أمين أكوزول**، الأمين العام لأكاديمية المالية التشاركية، والمسؤول عن المطابقة لآراء المجلس العلمي الأعلى بشركة تأمين تكافلي.
- **رجاء اتباتو**، أستاذة التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي التأهيلي، وباحثة في العلوم الشرعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
- **سهامي منذر**، باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي جامعة محمد الخامس الرباط.
- **كوثر طالب**، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه تخصص علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني.
- **محمد أمقران حمداوي**، أستاذ باحث في تاريخ المغرب.
- **مليكة أوعمر**، أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي، باحثة بسلك الدكتوراه مختبر الدراسات القانونية والسياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بفاس.

لجنة التعريب والترجمة

- **ماجدة النية**، أستاذة اللغة الإسبانية مساعدة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأورومتوسطية بفاس.
- **يوسف الشيخ**، أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي للغة الإسبانية بفاس (القطاع العام)، أستاذ مؤقت-vacataire- بالجامعة الأورومتوسطية بفاس.
- **سعاد عدناني**، أستاذة اللغة الإسبانية بالثانوية التأهيلية ابن رشد، أستاذة مؤقت-vacataire- بالجامعة الأورومتوسطية بفاس.
- **سارة بوعزة**، دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية -تخصص قسم فرنسي.
- **عبد العزيز العسري**، دكتور في القانون العام وأستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة بفاس.
- **نورا باركي**، أستاذة اللغة الإنجليزية بالتعليم الثانوي التأهيلي، ودكتوراه في اللغة الإنجليزية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز.
- **كوثر البعيري**، طالبة دكتوراه بالقانون الخاص، ومنتدبة قضائية من الدرجة الثانية قسم قضاء الأسرة.
- **إيمان الإدريسي**، باحثة بسلك الدكتوراه تخصص القانون الرقمي بكلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة ابن طفيل - القنيطرة.
- **إيمان باركي**، باحثة بسلك الدكتوراه تخصص قانون فرنسي بكلية الحقوق ظهر المهراز فاس.

لجنة الأرشيف

- **خالد بيلا**، طالب باحث بمختبر الدراسات القانونية والسياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.
- **عبد الصمد بوركيبات**، باحث في العلوم الأمنية وأخلاقيات السيادة الرقمية.

لجنة الأخلاقيات

- **الحسن الغرايب**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس.
- **خولة المانع**، دكتوراه تخصص الذكاء الاصطناعي والأنظمة المدمجة من كلية العلوم بظهر المهراز فاس.
- **كريم احليحل**، أستاذ زائر بجامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، عدل بدائرة محكمة الاستئناف بتطوان.
- **الكذي عبد الفتاح**، دكتوراه في القانون العام بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **وليد حديديوي**، طالب باحث في القانون العام والعلوم السياسية- جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- **عز الدين الغاني**، ماستر في القانون الخاص تخصص قانون العقار والتعمير، جامعة محمد الأول بوجدة-الكلية المتعددة التخصصات بالناظور.
- **شيماء مؤدب**، حاصلة على تكوين أكاديمي مزدوج في القانون الخاص والعلوم الجنائية والقانون الرقمي، من جامعتي سيدي محمد بن عبد الله بفاس والجامعة الأورومتوسطية، ومتخصصة في تدبير المعلوميات.
- **مريم السوسي**، طالبة باحثة بماستر القانون الرقمي بالجامعة الأورومتوسطية بفاس.

التعريف بالمجلة:

تعد *مجلة رؤى فكرية* منبرا علميا محكّما ينهض بمهمة الإسهام في صناعة المشهد النظري المعاصر، عبر بناء فكر نقدي متقد يسعى إلى بلورة مشروع معرفي ذي أفق حضاري، منفتح على قضايا الإنسان وتحولات الواقع. وتنطلق المجلة من وعي راسخ بأن العلوم والمعارف ليست تراكما معرفيا فحسب، بل هي محفز أساسي للتغيير، وأداة فاعلة في تطوير الحياة الإنسانية، وإنتاج تصورات قادرة على استشراف المستقبل وإدامة دينامية التقدم.

قواعد وشروط النشر:

- تقبل المجلة الأبحاث والمقالات العلمية المكتوبة باللغات: العربية، أو الفرنسية، أو الإنجليزية.
- يجب أن تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، ومجاله العلمي (التخصص الذي ينتمي إليه)، واسم الباحث، وصفته العلمية، والجامعة أو المؤسسة أو البلد الذي ينتمي إليه.
- يتعين إرفاق ملخص للبحث في حدود سبعة أسطر، باللغة العربية، مع ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية.
- ألا يقل حجم المقال عن عشر (10) صفحات، ولا يزيد عن خمس وعشرين (25) صفحة.
- توضع الهوامش أسفل كل صفحة وفق القواعد الأكاديمية المتعارف عليها.
- تدرج لائحة المراجع والمصادر المعتمدة في نهاية المقال.
- يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره كليا أو جزئيا في أي مجلة أو منبر علمي آخر.
- يلتزم الباحث بعدم نشر المقال في أي مجلة أخرى بعد نشره في مجلة رؤى فكرية.
- يعتمد خط Sakkal Majalla في كتابة المقال.
  - حجم الخط **14** في المتن مع تباعد مسافة **1,5** بين الأسطر،
  - حجم الخط **10** في الهوامش مع تباعد مسافة **1** بين الأسطر.
- تخضع جميع المقالات للتحكيم العلمي من طرف متخصصين، لذلك يشترط الالتزام بضوابط البحث العلمي وأخلاقياته.

ترسل الأبحاث إلى البريد الإلكتروني التالي **ruaa.fikriya@gmail.com**:

للاستفسار والتواصل، يرجى مراسلة واتساب المجلة على الرقم: **0605858606**

الإهداء

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزاز كبير أن نقدم الإصدار الخامس من المجلة العلمية الدولية المحكمة للأبحاث والمقالات في العلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية لجميع الباحثين والأساتذة الدكاترة المنشورة بحوثهم في العدد، كما نوجه كلمة الشكر والتقدير إلى جميع المساهمين والداعمين للمجلة العلمية، والمشاركين في إنتاج هذا الصرح العلمي والمعرفي.

مجلة "رؤى فكرية" للعلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية

منارة البحث العلمي

كلمة رئيسة التحرير

رؤى فكرية ... مختبر الصناعة الجماعية للمعرفة

الدكتورة رقية أشمال

رئيسة تحرير المجلة

القارئ الكريم، القارئة الكريمة

تأتي فكرة تأسيس مجلة رؤى فكرية، استجابة لحاجة البحث والباحث(ة) في زمن التدفق الرقمي للمعرفة، بمثابة مختبر للصناعة الجماعية للمعرفة، انطلاقا من روافد علمية تبدو مختلفة لكنها متكاملة، تسهم إلى جانب الإصدارات العلمية القائمة لتسم هويتها كمجلة علمية دولية محكمة متخصصة في العلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية.

لذلك اختارت المجلة رسالتها: "أفكار تتقاطع وعلوم تتكامل" لأننا نؤمن كفريق بحث جماعي من مشارب أكاديمية متعددة، بأن المعرفة الحقيقية لا تنمو في الخطوط المستقيمة المعزولة. إنها بمثابة وعاء يحاول ضم جزيئات العلوم لتأطير وتفكيك الإشكاليات البحثية القائمة وفق ضوابط المنهج العلمي، التي لا تقف عند حدود المعرفة النظرية أو تجريبها تطبيقيا بل تتجاوزها لتكون مخرجات هاته الصناعة المعرفية فاعلا مؤثرا في السياسات العمومية، منفتحة على الإسهامات الدولية وفقا للاختيارات والمعايير المؤسسة.

في نقاط هذا التقاطع، تولد الأفكار الأكثر ثراء استشرافا للمستقبل وفعلا فيه.

هنا لا نسعى لتقديم يقينيات مسكنة ولا ينبغيات طموحة، بل أسئلة معرفية حارقة ربما تبدو آراؤها متباعدة أو حتى متضاربة، ولكننا نحرص على أن يجمعها رصانة التفكير وجدية الطرح. هدفنا ليس أن تقرأ ما تؤمن به فقط، بل أن تتعرض لرأي مغاير يدعوك إلى إعادة التفكير، أو على الأقل إلى فهم أعمق لوجهة نظر الآخر.

رؤى فكرية بمثابة دعوة لأن تكون قارئا شريكا، لا متلقيا، هي دعوة لك أيها الباحث(ة) ناشئا(ة) كنت أو متمرسا لخوض غمار الإسهام في الإنتاج العلمي وسط هذه التقاطعات الفكرية، مستفيدا من إشاراتها، ومنتقيا ما يوسع وعيك ويذوب حواجز التخصص الضيق.

الكلمة الافتتاحية

يسر هيئة تحرير مجلة رؤى فكرية أن تضع بين أيدي قرائها الكرام عددا جديدا يجسد انفتاح المجلة على تعدد الحقول المعرفية وتكامل المقاربات العلمية، إيمانا منها بأن فهم التحولات التي يعرفها المجتمع المعاصر لا يمكن أن يتحقق إلا عبر حوار علمي رصين، يجمع بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية والتربوية واللغوية والثقافية.

يأتي هذا العدد حاملا باقة من الدراسات والأبحاث التي تتقاطع حول قضايا الإنسان والمجتمع والمعرفة، وتسعى إلى استقراء التحولات الراهنة واستشراف آفاق المستقبل.

ففي **المجال السوسيولوجي**، يتناول أحد الأبحاث موضوع تحولات الرعاية الأسرية للمسنين بالوسط القروي من خلال نموذج إقليم شيشاوة، كاشفا عن التحديات التي تفرضها التحولات القيمية والاجتماعية على أنماط التضامن الأسري التقليدي، وما تثيره من إشكالات مرتبطة بتعايش الأجيال واستمرارية الروابط الاجتماعية.

وفي **الحقل السياسي**، يناقش بحث حول السلوك الانتخابي بالمغرب جدلية العزوف والمصلحة، مستحضرا التحولات التي تعرفها الممارسة السياسية والرهانات المرتبطة بتعزيز المشاركة المواطنة وترسيخ الثقة في المؤسسات التمثيلية.

أما في مجال الدراسات الشرعية، فيقف أحد الأبحاث عند العلاقة بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة، باعتبارها من القضايا المركزية التي تشغل الفكر الإسلامي المعاصر، لما تتيحه من إمكانات لتجديد الاجتهاد وتحقيق التوازن بين النصوص الشرعية ومتطلبات الواقع المتجدد.

ويخصص هذا العدد حيزا مهما **لقضايا التربية والتكوين**، من خلال دراسة تدعو إلى تصور إصلاحي طموح للنهوض بالتربية الدامجة، وأخرى تبحث في آليات التمكين القيادي للمرأة في المنظومة التربوية المغربية، في ضوء التحديات السوسيو-ثقافية ورهانات التغيير، بما يعكس المكانة المتنامية التي أصبحت تحتلها قضايا الإدماج والمساواة والقيادة النسائية في النقاش التربوي المعاصر.

وفي **المجال الأدبي واللغوي**، يضم العدد دراسة حول وعي الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني من خلال ديوانه تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته، تسعى إلى استجلاء أبعاد الرؤيا الشعرية وتجليات الحداثة في البناء الفني والدلالي.

كما يتناول بحث آخر موضوع الحجاج في الكتب المدرسية، باعتباره مدخلا لفهم آليات بناء التفكير النقدي والتواصل الإقناعي داخل المنظومة التعليمية، ويعزز هذا الحضور اللغوي والأدبي مساهمة تعليمية حول علم العروض، تهدف إلى تبسيط منهجية تحديد البحور الشعرية وتقريبها للباحثين والمهتمين.

ولا يغيب **البعد الثقافي والفني عن هذا العدد**، إذ يضم دراسة باللغة الإنجليزية، والتي تستكشف تمثلات الشباب والهامش الثقافي وأشكال التعبير والمقاومة الرمزية من خلال الخطاب السينمائي، في سياق التحولات الثقافية والإعلامية التي يعرفها المجتمع المغربي.

إن ما يجمع بين هذه الإسهامات العلمية، على اختلاف موضوعاتها ومقارباتها، هو سعيها المشترك إلى مساءلة الواقع، وتحليل تحولات المجتمع، واستشراف آفاق الإصلاح والتغيير. ومن هذا المنطلق، يأمل هذا العدد أن يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي وتعزيز الإنتاج المعرفي الجاد، وأن يشكل فضاء للحوار العلمي الخلاق بين الباحثين والمهتمين بقضايا الفكر والمجتمع والثقافة.

تتقدم هيئة التحرير بخالص الشكر والتقدير لجميع الباحثات والباحثين الذين أثروا هذا العدد بإسهاماتهم العلمية القيمة، كما تتوجه بالشكر إلى السادة المحكمين لما بذلوه من جهد في سبيل الارتقاء بجودة الأعمال المنشورة، متمنية أن يجد القارئ في صفحات هذا العدد ما يثري فكره ويحفز اهتمامه بقضايا البحث العلمي الرصين.

هشام العقراوي
أستاذ محاضر بالكلية المتعددة التخصصات بني ملال
جامعة السلطان مولاي سليمان
عضو اللجنة العلمية لمجلة رؤى فكرية

فهرس العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	التخصص	الصفحة
التقييد الاحتياطي في نظام التحفيظ العقاري: بين مساطر التمديد وآثار التشطيب التلقائي	اسيا ايت علي	أستاذة محاضرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء	20
تحولات الرعاية الأسرية للمسنين بالوسط القروي: بين أزمة ثقافة القيم وإشكالية تعايش الأجيال -إقليم شيشاوة نموذجا-	العربي عكروش	أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي ودكتور في علم الاجتماع إقليم الصويرة	42
السلوك الانتخابي بالمغرب بين منطق العزوف وواقع المصلحة- دراسة استشرافية في أفق استحقاق 23 شتنبر-	أنس الزوين	دكتور في القانون العام والعلوم السياسية؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد بن عبد الله بفاس	68
نظرية الأفعال الكلامية عند جون أوستين: الأسس الفلسفية والآليات التداولية	ادم أيت بنلعسل	دكتوراه تخصص تحليل الخطاب والبلاغة والتواصل جامعة محمد الخامس بالرباط	82
نحو تصور إصلاحي طموح للنهوض بالتربية الدامجة	أحمد فريكل	دكتور باحث في علوم التربية	100
دروس في علم العروض: كيفية تحديد البحر الشعري	عبد اللطيف معزوز	دكتور باحث بأكاديمية سوس ماسة، أكادير	114
آليات التمكين القيادي للمرأة في المنظومة التربوية المغربية: مقاربة فقهية حقوقية في ضوء التحديات السوسيو-ثقافية ورهانات التغيير	عبد الباري هاشم	دكتور في الشريعة الإسلامية تخصص الفقه المقارن سيدي محمد بن عبد الله فاس	140

أساليب الحجاج في الدرس اللغوي في الكتاب المدرسي، دراسة في كتب السنة الثانية آداب وعلوم إنسانية، المنجز والخلفيات	**كريم الباسطي**	أستاذ ممارس بوزارة التربية الوطنية	156
أصول الفقه ومقاصد الشريعة: أي علاقة؟	**عبد العزيز الحديوي**	مختبر العلوم الشرعية و القانونية وقضايا العصر / التأصيل والتنزيل جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس كلية الشريعة	182
وعي الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني: مقاربة في الرؤيا، " ديوانه : تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" أنموذجا	**نجاة الغوز**	أستاذة اللغة العربية وباحثة بسلك الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول بوجدة	195
Voicing the Margins: Media, Youth Expression, and Cultural Resistance in Nabil Ayouch's Casablanca Beats	**Youssef ACIM**	Ph.D holder in: American and British Film Studies. Sultan Moulay Sliman University, Beni Mellal	212
	Nora BARKI	Ph.D in English Studies: Integrating Critical Thinking in the Age of Artificial Intelligence in ELT Classrooms. USMBA, Faculty of Letters and Human Sciences, Sais- Fez	

اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ

مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ

التقييد الاحتياطي في نظام التحفيظ العقاري:

بين مساطر التمديد و آثار التشطيب التلقائي

اسيا ايت علي

أستاذة محاضرة

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية .عين الشق

جامعة الحسن الثانى الدار البيضاء

ملخص

يعتبر التقييد الاحتياطي في إطار ظهير التحفيظ العقاري وسيلة قانونية فعالة تتيح لأصحاب الحقوق العينية على العقارات المحفظة حماية حقوقهم بصفة مؤقتة، إلى حين استيفاء شروط التقييد النهائي. ويُمكّن هذا الإجراء من إشهار الادعاءات المتعلقة بالحقوق العينية دون تعطيل قابلية العقار للتداول، مما يحقق نوعًا من التوازن بين استقرار المعاملات العقارية وحماية الحقوق المتنازع بشأنها.

غير أن استمرار آثار التقييد الاحتياطي يظل رهينا باحترام آجال وإجراءات قانونية محددة، خاصة ما يتعلق بطلبات التمديد، تحت طائلة التشطيب التلقائي عند الإخلال بها. ومن هنا تبرز إشكالية مدى توفيق المشرع المغربي بين ضمان حماية فعالة لمدعي الحقوق من جهة، وفرض انضباط إجرائي صارم يحد من التعسف ويصون استقرار المعاملات العقارية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التقييد الاحتياطي – ظهير التحفيظ العقاري – الحقوق العينية – العقارات المحفظة – طلبات التمديد – التشطيب التلقائي – استقرار المعاملات العقارية.

Abstract:

Precautionary registration under the Moroccan Land Registration Dahir provides an effective legal mechanism enabling holders of real rights over registered property to temporarily protect their claims until final registration conditions are met. This procedure ensures the formal publicity of claims without hindering the marketability of the property, balancing the stability of real estate transactions with the protection of disputed rights.

The legal effects of precautionary registration remain conditional upon strict compliance with statutory deadlines and procedural requirements, particularly concerning extension requests, under penalty of automatic cancellation. This raises a key legal issue: how the Moroccan legislator reconciles the need to provide effective protection for claimants with the imperative of maintaining procedural discipline to prevent abuse and safeguard transactional stability.

Keywords: Precautionary Registration – Moroccan Land Registration Dahir – Real Rights – Registered Property – Extension Requests – Automatic Cancellation – Stability of Real Estate Transactions

تقديم:

يعد التقييد الاحتياطي[1] أحد أبرز المؤسسات القانونية المنظمة ضمن ظهير التحفيظ العقاري[2]،إذ يشكل أداة أساسية لصالح أصحاب الحقوق العينية على العقارات المحفظة[3] الذين لا يمكنهم الحصول على التقييد النهائي لعدم توافر الشروط الموضوعية أو الشكلية اللازمة. ويأتي رفض التقييد النهائي أحيانًا من قبل المحافظ على الأملاك العقارية، الذي يقع على عاتقه التحقق من استيفاء السندات والعقود والأحكام القانونية المتعلقة بطلب التقييد.

كما أن التقييد الاحتياطي، من جهة ثانية، يعد إجراء وقتيا يتيح لكل من يدعي حقا على عقار محفظ أن يضمن بواسطته، بصفة مؤقتة، رتبة ذلك الحق، دون أن يؤثر ذلك على قابلية العقار للتداول داخل المنظومة الاقتصادية،إذ لا يحول دون تفويته أو الحجز عليه أو مباشرة أي تصرف قانوني يرد عليه، ما دام تم إشهاره بالرسم العقاري وكل مستفيد من هذا العقار يفترض فيه العلم به، ويكون عليه تحمل آثار ذلك، حيث قد يكون عرضة للتشطيب[4] على حقه في حالة استفادة صاحب التقييد الاحتياطي من أحكام قضائية تجيز له تقييد حقه تقييدا نهائيا.

وبذلك، يمتلك التقييد الاحتياطي بعدين رئيسيين: الأول، كوسيلة تمكّن مدعي الحق العيني على عقار محفظ من ضمان رتبة حقه في مواجهة الغير؛ والثاني، كإجراء لا يمنع صاحب الحق المقيد من التصرف في العقار بجميع الأشكال القانونية المسموح بها[5]، مع استحضار علم المستفيد بأن العقار محل منازعة.

وبما أن التقييد الاحتياطي يعد إجراء مؤقتا، فقد أحاطه المشرع المغربي بمجموعة من القواعد والأحكام القانونية القائمة على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: تنظيم التقييد الاحتياطي كآلية لحماية صاحب الإدعاء وضمان رتبة حقه بالرسم العقاري، مع التأكيد على سرعة إنجاز التقييد وفق الأنواع التي نص عليها المشرع في ظهير التحفيظ العقاري.

---

[1] الفصل 85 وما يليه من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) كما تم تعديله وتتميمه.

[2] حسب الفصل الأول من ظهير التحفيظ العقاري يرمي التحفيظ إلى جعل العقار المحفظ خاضعا للنظام المقرر في هذا القانون من غير أن يكون في الإمكان إخراجه منه فيما بعد ويقصد منه - :تحفيظ العقار بعد إجراء مسطرة للتطهير يترتب عنها تأسيس رسم عقاري وبطلان ما عداه من الرسوم، وتطهير الملك من جميع الحقوق السالفة غير المضمنة به؛ -تقييد كل التصرفات والوقائع الرامية إلى تأسيس أو نقل أو تغيير أو إقرار أو إسقاط الحقوق العينية أو التحملات المتعلقة بالملك، في الرسم العقاري المؤسس له

[3] للتوسع أكثر أنظر: محمد خيري، العقار وقضايا التحفيظ العقاري في التشريع المغربي من خلال القانون الجديد رقم 14.07 المتعلق بالتحفيظ العقاري، منشورات المعارف 2014 مطبعة النجاح الجديدة، ص 505 وما يليه..

[4] .يجب عليه تتبع التقييد الاحتياطي حفاظا على مصالحه من عملية التشطيب.

[5] .على الرغم من القيام ببعض التصرفات يبقى التقييد الاحتياطي محفوظا ما لم يتم التشطيب عليه وفقا للقانون.

الثانية: ضمان جدية المنازعات من خلال التأكيد على الطابع المؤقت لبعض أنواع التقييدات الاحتياطية، وربط أخرى بضرورة الخضوع لإجراءات التمديد بعد التأكد من جدية الدعوى المرفوعة أمام القضاء، بحيث يستمر التقييد الاحتياطي في النفاذ إلى حين الفصل النهائي في النزاع.

استنادا إلى ما سبق، تبرز الإشكالية التالية: **إلى أي مدى نجح المشرع المغربي في التوفيق بين حماية مصلحة صاحب الحق في التقييد الاحتياطي وإلزامه بالامتثال لإجراءات التمديد لضمان استمرار آثار التقييد حتى نهاية النزاع، تحت طائلة جزاء التشطيب التلقائي؟**

ولتناول هذا الموضوع نقترح التقسيم التالي:

المطلب الأول: اختيار نوع التقييد الاحتياطي وضبط الآجال القانونية

المطلب الثاني: إجراءات التمديد وأثر التشطيب التلقائي للتقييد الاحتياطي

المطلب الأول: اختيار نوع التقييد الاحتياطي وضبط الآجال القانونية

لما كان أساس التقييد الاحتياطي[1] قائم على قاعدتين:هما حماية مصلحة مدعي الحق العيني بالحفاظ على رتبة الحق المحتمل له،وحماية مصالح المالك من خلال تقييد ممارسة هذا الحق،كان من اللازم تقييد ممارسة هذا الحق من خلال ضبط أنواع التقييد الاحتياطي وآجال ممارسته، وهو ما سنتطرق له من خلال فقرتين: الأولى نخصصها لأنواع التقييد الاحتياطي، والثانية لأجال هذا التقييد.

1 . نشير هنا إلى نقطة مهمة، وهي أن التقييد الاحتياطي يهم فقط العقارات المحفظة حيث لا يتم اعتماد هذه الوسيلة على العقارات المتواجدة في طور التحفيظ. كما أن المشرع المغربي قد اكتفى بالتنصيص على التقييد الاحتياطي في نصوص متناثرة دون تحديد تعريف له . من هذه النصوص نذكر :
ظهير التحفيظ العقاري: المواد 92.91.88.86.85.
ظهير فاتح يونيو 1915: المادة 6 ، المقتضيات الانتقالية.
ظهير 2 يونيو 1915: المتعلق بالتشريع المطبق على العقارات المحفظة : المادتين 172 و 202 .
وسنسرد بعض التعريفات كالآتي:

- اعتبار التقييد الاحتياطي: بيانا يثبت بالرسم العقاري بصفة مؤقتة و مشروطة، وينبأ بالحق المطالب به، والذي لم يكن قابلا للتقييد.
- كما يعرفه مأمون الكزبري بأنه: "إجراء يقوم به صاحب حق تعذر عليه تسجيله لسبب من الأسباب ليضمن لنفسه في المستقبل إمكانية هذا التسجيل عند زوال المانع". انظر:مأمون الكزبري، التحفيظ العقاري والحقوق العينية الأصلية والتبعية في ضوء التشريع المغربي، الجزء الأول، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة 1987، شركة الهلال للطباعة والنشر الرباط، ص: 26.

الفقرة الأولى: أنواع التقييد الاحتياطي

ينص **الفصل 85** من ظهير التحفيظ العقاري أنه يمكن لكل من يدعي حقا على عقار محفظ أن يطلب من المحافظ على الأملاك العقارية تقييدا احتياطيا للاحتفاظ به مؤقتا، ويضمن هذا التقييد الاحتياطي بالرسم العقاري إما[1]:

"- بناء على سند يثبت حقا على عقار ويتعذر على المحافظ تقييده على حالته؛

- بناء على أمر قضائي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع العقار في دائرة نفوذها؛

- بناء على نسخة من مقال دعوى في الموضوع مرفوعة أمام القضاء".

وهكذا فالتقييد الاحتياطي إما أن يكون بناء على سند أو بناء على أمر قضائي أو بناء على مقال دعوى[2].

أولا: تقييد احتياطي بناء على سند

بناء على الفقرة الأولى من الفصل 85 المشار له أعلاه، يمكن إجراء تقييد احتياطي بناء على سند يثبت لصاحبه حقا عينيا على عقار محفظ إذا كان يتعذر على المحافظ على الأملاك العقارية تقييده على حالته.

غير أن وضوح هذا الإجراء يظل نسبيا، بالنظر إلى المقتضيات اللاحقة، خاصة الفقرة الثانية من الفصل 86 من نفس الظهير، التي تقرر أنه: "لا يمكن إجراء أي تقييد احتياطي بناء على سند إذا كانت مقتضيات القانون تمنع تقييده النهائي"، الأمر الذي يحد من نطاق تطبيقه ويثير عدة إشكالات عملية ونظرية يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] - ومن يدعي الحق على العقار المحفظ يتوقف إجراؤه على ضمان حق موجود ومكتمل النشوء، حسن فتوخ، نشأة الحقوق موضوع التقييدات المؤقتة في الرسوم العقارية، مجلة قضاء محكمة النقض عدد 85 ص 224 .

[2] - أي مجرد دفع المقال لدى صندوق المحكمة بعد التأشيرة عليه من طرف هذا الأخير، يكون الطلب الموجه إلى المحافظ مصحوبا بنسخة من هذا المقال.

.أن المشرع لم يحدد طبيعة السندات الموجبة للتقييد [1]،

. يظهر للوهلة الأولى وجود تعارض بين إمكانية اللجوء إلى التقييد الاحتياطي لضمان رتبة الحق، وبين اشتراط عدم وجود مانع قانوني يحول دون التقييد النهائي، إذ يُفهم أنه متى كان التقييد النهائي ممكنا فلا موجب للجوء إلى التقييد الاحتياطي،

. المشرع لم يُحدد موجبات منع التقييد النهائي التي يمكن الاستناد عليها في منع التقييد الاحتياطي بناء على سند.

. كيف يمكن التوفيق بين ضمان رتبة الحق من جهة، وبين تقييد سلطة المحافظ على الأملاك العقارية، خلال مدة سريان التقييد الاحتياطي المؤسس على سند، في قبول تقييد أي حق آخر يتطلب إنشاؤه موافقة الأطراف؟

تأسيسا على ما سبق، يمكننا القول أن إجراء التقييد الاحتياطي بناء على سند يبقى غير قابل للتطبيق من الناحية العملية[2]لأنهلا يحظى بنفس قوة باقي أنواع التقييدات الاحتياطية الأخرى خاصة أن المشرع لا يمنع المتضرر من اللجوء لها .

[1] كما يمكن للمحافظ تقييد العقد الابتدائي تقييدا احتياطيا بطلب من المشتري في بيع العقار في طور الإنجاز حسب الفصل 10-618 من ظهير الالتزامات والعقود والذي جاء فيه: "يمكن للمشتري إذا كان العقار محفظا أن يطلب إجراء تقييد احتياطي بناء على عقد البيع الابتدائي إذا تجاوزت التسبيقات 50 %من ثمن البيع. ويبقى التقييد الاحتياطي ساريا إلى غاية تقييد عقد البيع النهائي وذلك للحفاظ المؤقت على حقوق المشتري. وكل شرط مخالف يعتبر باطلا. هذا ويبقى التقييد الاحتياطي ساري المفعول إلى غاية تقييد عقد البيع النهائي . بالرسم العقاري الخاص بالمبيع،وبمجرد إجراء التقييد الاحتياطي يمنع على المحافظ على الأملاك لعقارية تسليم نظير الرسم العقاري إلى البائع..".
من الناحية العملية فإن الفصل 10-618 يؤدي فعليا إلى شل يد البائع عن التصرفات المربحة في المبيع، ويحفظ للمشتري حقوقه كاملة إلى حين نجاحه في تقييد العقد النهائي، أما لو افترضنا عدم لجوء المشتري إلى تقييد شرائه تقييدا احتياطيا فإن الحكم القاضي ضد البائع بإتمام البيع كفيل بترتيب انتقال الملكية إليه من تاريخ تقييد الحكم وابتداء منه نظرا لطبيعة التقييدات بالسجل العقاري والتي هي منشئة للحق العيني، كما هو معلوم. .للتوسع أكثر انظر:عبد الحق الصافي: بيع العقار في طور الإنجاز، الطبعة الأولى 2011، مطبعة النجاح الجديدة، ص 234 .

[2]- يتعين على المشرع التدخل لإلغاء هذا المقتضى، رفعاً لما يثيره من تضارب وتعارض في التطبيق.

ثانيا:التقييد الاحتياطي بناء على أمر

يمكن إجراء تقييد احتياطي بناء على أمر قضائي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع العقار في دائرة نفوذها[1]، ويستمر مفعول هذا التقييد حسب الفصل 86 من ظهير التحفيظ العقاري مدة ثلاثة أشهر ما لم يتم إنجاز التقييد النهائي للحق موضوع النزاع.

يتضح من نص الفصل السابق، أن التقييد الاحتياطي بناءً على أمر اختصاصٌ حصري للمحاكم الابتدائية التي يقع العقار بدائرة نفوذها، ولا يمكن لأي محكمة أخرى أو لمحاكم الاستئناف البت في طلبات استصدار أوامر بإجراء التقييد الاحتياطي ولو كان النزاع معروضا عليها.

كما أن هذا النوع من التقييدات لا يقتضي بالضرورة وجود نزاع معروض على القضاء[2]، لأنه يمكن أن يشكل وسيلة مؤقتة من أجل إتمام إجراءات التقييد النهائي، غير أنه عند تعذر التقييد النهائي للحق يمكن تمديد هذا التقييد بموجب أمر من رئيس المحكمة الابتدائية، شريطة تقديم دعوى في الموضوع، وهو ما نصت عليه الفقرة الخامسة من الفصل 86 من ظهير التحفيظ العقاري: "يحدد مفعول التقييد الاحتياطي الصادر بناء على أمر من رئيس المحكمة الابتدائية في ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ صدوره، ما لم ينجز التقييد النهائي للحق، وتكون هذه المدة قابلة للتمديد بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية شريطة تقديم دعوى في الموضوع، ويستمر مفعول هذا التمديد إلى حين صدور حكم نهائي".

[1] - وفقا للفصل 148 من قانون المسطرة المدنية.

[2] - شريطة أن لا يكون تقييدا تعسفيا.

والملاحظ من خلال ما سبق، أن الاختصاص الحصري للمحكمة الابتدائية[1] لا يأخذ بعين الاعتبار أن النزاع الأصلي قد يكون معروضا على أنظار المحكمة التجارية أو المحكمة الزجرية أو المحكمة الإدارية، وقد تظهر الصعوبة في الأمر عند التمديد حيث إذا كان النزاع مطروحا على المحكمة التجارية، فإنه من اللازم على المعني بالأمر إثبات رفع دعوى في الموضوع أمام رئيس المحكمة الابتدائية من أجل الحصول على الأمر بالتمديد، في الوقت الذي يكون من السهل لو منح الاختصاص للمحكمة المطروح عليها النزاع للبت في إجراء التمديد[2].

أضف إلى ذلك، أن المشرع قد نص على أن التمديد ينجز ما لم ينجز التقييد النهائي للحق، وهو ما يطرح إشكالية حول تفعيل الأثر الرجعي للتقييد الاحتياطي، **هل يتم تفعيله بمجرد طلب يوجه إلى للمحافظ؟ أم يلزم استصدار حكم في الموضوع مع العلم أن تمديد التقييد الاحتياطي هو الرهين بتقديم دعوى في الموضوع وليس الأمر بالتقييد الاحتياطي؟**

ثالثا: التقييد الاحتياطي بناء على نسخة من مقال دعوى في الموضوع

إن التقييد الاحتياطي إما أن يكون بناء على سند أو أمر قضائي أو بناء على نسخة من مقال دعوى في الموضوع مرفوعة أمام القضاء، والتقييد الاحتياطي بناء على مقال الدعوى يجب أن يتم بموجب طلب مرفق بنسخة من مقال الدعوى، ويجب أن تحمل هذه النسخة ما يفيد رفع الدعوى أمام القضاء وهو ما يتحقق عملياً من خلال طابع كتابة الضبط عند أداء الرسوم القضائية[3].

---

[1] - كان من الأجدر أن يبقى حكرا على المحكمة الابتدائية ذات الولاية العامة .

[2] .قرار المجلس الأعلى بهذا الخصوص: – قرار عدد 940 صادر في تاريخ 8 يونيو 2000، ملف إداري عدد 475/ 4 /1/ 200 غير منشور.

– قرار عدد 250 صادر في تاريخ 15 فبراير 2001 ، ملف إداري عدد 676 / 1/4/ 2000 غير منشور.

– قرار عدد 47 صادر في تاريخ 6 فبراير 2002، ملف إداري عدد 268/ 1/4/ 2002 غير منشور.

– قرار عدد 417 صادر في تاريخ 19 يونيو 2003، ملف إداري عدد 858/ 4/ 1/ 2003 غير منشور.

– قرار عدد 506 صادر في تاريخ 05 ماي 2004 ، ملف إداري عدد 873/ 4/ 1/ 2004 غير منشور.

[3] - للتوسع أكثر : أنظر الملحق الأول لقانون المالية لسنة 1984 المتعلق بالمصاريف القضائية منشور في *الجريدة* الرسمية عدد 3730-مكرر بتاريخ 1984/04/27 الصفحة 510.

ويلاحظ أن الاختصاص هنا جاء مفتوحا وبالتالي يمكن إنجاز الإجراء بناء على مقال الدعوى في الموضوع مهما كانت الجهة المختصة سواء المحكمة الابتدائية أو الإدارية أو التجارية، ويستوي في ذلك أن يتم إنجاز الإجراء بناء على مقال دعوى في الموضوع مهما كانت درجة التقاضي التي تبت في الدعوى موضوع التقييد الاحتياطي سواء محكمة من درجة أولى أو ثانية أو محكمة النقض .

غير أنه جدير بالإشارة هنا، التنبيه على أن المشرع قد نص في الفقرة ما قبل **الأخيرة من الفصل 86** من ظهير التحفيظ العقاري على أنه: "لا يمكن لطالب التقييد الاحتياطي أن يقدم أي طلب جديد بناء على نفس الأسباب"، وهذا يطرح إشكالا في حالة تم إغفال إجراء التمديد وتم التشطيب التلقائي على التقييد **الاحتياطي فهل يمكن للمحافظ على الأملاك العقارية رفض إجراء تقييد احتياطي مبني على نفس الأسباب رغم أن الدعوى قد تكون سارية فعليا أمام المحكمة المختصة؟**

من خلال صيغة الفقرة السابقة، نرى أن الأمر يتعلق بتقديم طلب جديد في الوقت الذي يكون فيه أجل التقييد الاحتياطي الذي سبق تقييده لازال ساريا، أما إذا كان التقييد الاحتياطي الذي سبق أن تم شطبه لمرور الأجل، فلا مانع من إجراء تقييد احتياطي جديد لأن الهدف من التقييد الاحتياطي هو حماية الحق، ومادام من الممكن الإدلاء بما يفيد استمرار الدعوى أو رفع الدعوى من جديد لنفس الأسباب، فليس هناك مانع من إجراء تقييد احتياطي جديد لنفس الأسباب[1].

الفقرة الثانية: آجال التقييد الاحتياطي والآثار القانونية

تختلف أجال التقييد الاحتياطي باختلاف نوع التقييد، لهذا يكون تحديد نوع التقييد الاحتياطي الواجب لحماية صاحب الحق يجب أن يتم بمراعاة المدة التي يمنحها الحق لسريان هذا التقييد، وإلا كان

[1] - هشام بلخير، إشكاليات التقييد الاحتياطي في ظل القانون رقم 07-14 المغير والمتمم لظهير التحفيظ العقاري المؤرخ في 12 غشت 1913، مجلة الوكالة القضائية للمملكة عدد 3 ص 62 .

المصير هو ضياع الرتبة بمرور المدة القانونية حيث يكون الجزاء القانوني[1]آنذاك هو التشطيب عليه من الرسم العقاري.

أولا: آجال التقييد الاحتياطي

جدير بالإشارة بداية، أن الآجال المنصوص عليها في ظهير التحفيظ العقاري هي آجال كاملة هذا ما نصت عليه مقتضيات **الفصل 107** من ظهير التحفيظ العقاري، والآجال الكاملة حسب مضمون **الفصل 512** من قانون المسطرة المدنية هي الآجال التي لا يحتسب فيها اليوم الأول والأخير من التقييد.

1. التقييد الاحتياطي بناء على سند:

ينص**الفصل 86** من ظهير التحفيظ العقاري على أنه: "تحدد في عشرة أيام مدة صلاحية التقييد الاحتياطي المطلوب بناء على سند...."، وعليه فمدة سريان التقييد الاحتياطي بناءً على سند هي عشرة أيام دون احتساب اليوم الأول واليوم الأخير، من تاريخ التقييد بالرسم العقاري.

ويجب التنبيه، أن التقييد بالرسم العقاري لا يتم إلا بعد أداء واجبات التقييد بالرسم العقاري[2]، كما هي محددة بالتعريفة المنصوص عليها بالمرسوم المنظم لذلك، وبالتالي لا يمكن الاحتجاج بالقيام بالتبليغ فقط في حالة فوات الرتبة المترتبة عن التقييد الاحتياطي إذا لم يؤدي طالب التقييد الواجبات القانونية .

2. التقييد الاحتياطي بناء مقال دعوى:

حسب منطوق الفقرة الثالثة من **الفصل 86** من ظهير التحفيظ العقاري فإنه تنحصر في شهر مدة صلاحية التقييد الاحتياطي بناء على إدلاء الطالب بنسخة من مقال دعوى في الموضوع مرفوعة أمام القضاء.

---

[1] العبرة الحقيقية من تحديد الآجال هو محاربة التراخي والتقييدات الكيدية.

[2] - مرسوم رقم 375.16.2 صادر في 13 من شوال 1437(18 يوليو 2016 (بتحديد تعريفة وجيبات المحافظة العقارية كما وقع تغييره (الجريدة الرسمية عدد 6484 بتاريخ 16 شوال 1437(21 يوليو 2016)).

ويتم إجراء التقييد الاحتياطي بناء على مقال، تبعا لإدلاء طالب التقييد بطلب في الموضوع مرفق بنسخة من مقال الدعوى المرفوعة أمام القضاء موجه للمحافظ على الأملاك العقارية، ويتضمن الطلب نوع التقييد الاحتياطي والمرجع العقاري وطبيعة الحق المطالب به، وبعد التأشير عليه يتم أداء الواجبات القانونية من أجل تضمينه بالسجل العقاري[1].

ويتم احتساب أجل الشهر لهذا النوع من التقييدات دون احتساب اليوم الأول والأخير من تاريخ التقييد الذي هو تاريخ أداء الواجبات القانونية.

3. التقييد الاحتياطي بناء على أمر قضائي:

حصر المشرع المغربي أجل التقييد الاحتياطي بناء على أمر قضائي في مدة ثلاثة أشهر، وتحتسب هذه المدة من تاريخ الأمر القضائي وليس من تاريخ التقييد، وهذا عكس احتساب مدة التقييد الاحتياطي بناء على سند أو مقال الدعوى حيث تحتسب آجالهما من تاريخ التقييد.

ويترتب على هذا المقتضى رفض كل أمر قضائي بإجراء تقييد احتياطي بموجب أمر مرت على صدوره مدة ثلاثة أشهر[2]، وعليه يتوجب على المستفيد من هذا الأمر القضائي الانتباه إلى تاريخ الأمر القضائي، كونه مازال يتيح مدة طويلة أمامه حتى لا يكون مصيره التشطيب قبل أن يستطيع تقييد حقه بشكل نهائي أو رفع الدعوى أمام القضاء.

والجدير بالذكر أن التقييد الاحتياطي بناء على أمر قضائي يبقى تقييداً مؤقتاً ولا يحافظ على رتبة الحق طيلة مدة النزاع، ما لم يتم استصدار أمر قضائي داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر القضائي الأول يقضي بتمديد أجله، إلى غاية نهاية النزاع تحت طائلة التشطيب التلقائي عليه من طرف المحافظ على الأملاك العقارية التابع له العقار.

---

[1] - يجب أن تدخل هده الواجبات القانونية في حالة حصول منازعة في إطار المصاريف القضائية.

[2] - كما يُتاح له تمديد التقييد الاحتياطي حتى صدور القرار النهائي.

ثانيا: آثار التقييد الاحتياطي

حدد المشرع المغربي آثار التقييد الاحتياطي في الفقرة ما قبل الأخيرة من **الفصل 85** من ظهير التحفيظ العقاري حيث جاء فيها :"**إن تاريخ التقييد الاحتياطي هو الذي يحدد رتبة التقييد اللاحق للحق المطلوب الاحتفاظ به**"،ومعنى ذلك،أن الحق المحتمل الحكم به لفائدة صاحب التقييد يقيد بنفس رتبة التقييد الاحتياطي[1].

ولا يمكن فهم أثر التقييد الاحتياطي إلا في ضوء قاعدة أساسية، مفادها أن هذا التقييد لا يمنع من تسجيل أي تقييد لاحق، حتى لو كان متعلقًا بتصرف ناقل للملكية[2]. إذ يُفترض أن يكون المستفيد من العقار المفرَض عليه الحق على علم بوجود التقييد الاحتياطي، ويظل العقار مثقلاً بهذا التقييد، مما يجعل المستفيد يتحمل تبعاته، بما في ذلك احتمال فقدان الحق في العقار المفوَّت له.

ويترجم هذا عمليًا من خلال التشطيب على جميع التقييدات التي تم تسجيلها بعد تاريخ التقييد الاحتياطي، مع تثبيت حق صاحب التقييد في المرتبة التي منحها له التقييد الاحتياطي. ومن ثم، فإن إغفال إجراءات التمديد قد يؤدي إلى فقدان رتبة التقييد، مما يجعل الاحتجاج به غير ممكن أمام أصحاب التقييدات التي جاءت لاحقة له[3].

المطلب الثاني: إجراءات التمديد و أثر التشطيب التلقائي للتقييد الاحتياطي

إذا كان التقييد الاحتياطي لا يمكن أن يستمر إلا باستصدار أمر قضائي بالتمديد، فإن التقييد الاحتياطي يمكن التشطيب عليه أيضا إذا ثبت أنه كيدي، والهدف منه هو منع المدين من التصرف في ملكه بحرية، ولتناول هذا الموضوع سنقسمه إلى فقرتين نتناول في الأولى: إجراءات تمديد التقييد الاحتياطي، ونتناول في الثانية: حالات التشطيب على التقييد الاحتياطي.

---

[1]. جاء في قرار لقضاء النقض أن تاريخ التقييد الاحتياطي في عقار محفظ هو الذي يعتبر لتعيين رتبة التسجيل اللاحق للحق. قرار عدد 929 الصادر بغرفتين بتاريخ 2006/3/22 الملف المدني عدد 01/4/1/744 منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 67 ص 412.

[2]. جاء في قرار للحكمة النقض ما مفاده إن تاريخ التقييد الاحتياطي هو الذي يحدد رتبة التقييد اللاحق للحق المطلوب الاحتفاظ به، والطاعن دفع بأنه أجرى تقييدا احتياطيا على العقار المدعى فيه للاحتفاظ بحقه الناشئ بمقتضى عقد البيع العرفي واستدل بشهادة مستخرجة من الرسم العقاري المبيع تشهد له بالتقييد الاحتياطي بالتاريخ المذكور، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما التفتت عما دفع به الطاعن رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على مسار الدعوى ودون إجراء بحث لترتيب الآثار، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرض القرار للنقض. قرار رقم 91/2023 الصادر بتاريخ 2023/02/28 في الملف العقاري رقم 3944/7/2/2019.

[3]. ويرجع السبب الحقيقي إلى أن التأخر في التقييد قد يترتب عليه آثار قانونية هامة، أبرزها فقدان حق أسبقية التقييد.

الفقرة الأولى: إجراءات تمديد التقييد الاحتياطي وحدود استثناءاته

لقد حدد المشرع المغربي مجموعة من أنواع التقييد الاحتياطي، مع تمييز آثار كل نوع وفقًا لموضوع التقييد. فهناك تقييدات احتياطية محددة المدة وغير قابلة للتمديد، وأخرى يمكن تمديدها حتى انتهاء النزاع، بالإضافة إلى تقييدات تستمر آثارها إلى غاية نهاية النزاع دون الحاجة إلى إجراءات تمديد في حالات خاصة.

أولا: تمديد التقييد الاحتياطي

بداية، يجب الإشارة إلى أن التقييد الاحتياطي، سواء كان قائمًا على سند أو على مقال، غير قابل للتمديد. وبينما لم يثِر هذا الحكم جدلًا كبيرًا بالنسبة للتقييد الاحتياطي المبني على سند، فقد أوجد نقاشًا مستفيضًا حول التقييد الاحتياطي المبني على مقال الدعوى[1]، خصوصًا فيما يتعلق بجدوى هذا الإجراء إذا اقتصرت مدته على شهر واحد دون إمكانية تمديدها.

ورغم أن محاكم المملكة سارت في بداية صدور القانون 07/14 في الاستجابة لطلبات تمديد التقييد الاحتياطي المبني على مقال الدعوى، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك، **وهذا ما طرح السؤال حول الجدوى من هذا الإجراء؟**

رغم أن تبريرات رفض طلبات التمديد كانت متباينة في البداية، إلا أن هذا الرفض يستند في جوهره إلى قواعد قانونية واضحة يمكن فهمها وتحليلها عبر دراسة أحكام **الفصلين 85 و86** من ظهير التحفيظ العقاري.

ذلك أن الفقرتين الثالثة والرابعة من **الفصل 86** جاء فيهما:"تنحصر في شهر مدة صلاحية التقييد الاحتياطي بناء على إدلاء الطالب بنسخة من مقال دعوى في الموضوع مرفوعة أمام القضاء".

[1]. إن الغاية من التمديد هو معرفة نوايا المستفيد من التقييد الاحتياطي وذلك لمحاربة التقييد التعسفي أو الكيدي.

يشطب على هذا التقييد الاحتياطي تلقائيا، بعد انصرام الأجل المذكور، **ما لم يدل طالب التقييد بأمر صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لأحكام الفصل 85 أعلاه.**" فمن خلال ما سبق يتبين أن المشرع قرر التشطيب التلقائي على التقييد الاحتياطي بناء على مقال عند مرور أجل الشهر، وأن المقتضيات المسطر عليها أعلاه لا تتعلق باستصدار أمر بالتمديد كما قد يظهر في القراءة السريعة لها وإنما يتعلق باستصدار أمر بإجراء تقييد احتياطي جديد، ويتأكد ذلك جليا بالرجوع لنص **الفصل 85** من ظهير التحفيظ العقاري، ذلك أن مضمون هذا الفصل لا يتطرق لإجراءات التمديد وإنما حدد فقط أنواع التقييدات الاحتياطية وآثارها.

وبالتالي يكون القصد من أمر صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لأحكام **الفصل 85**، هو استصدار أمر بإجراء تقييد احتياطي جديد تكون مدته ثلاثة أشهر من تاريخ الأمر، يكون قابلا للتمديد طبقا لمقتضيات **الفصل 86** من ظهير التحفيظ العقاري[1].

ويتم تمديد التقييد الاحتياطي المقيد بالرسم العقاري بموجب أمر قضائي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية، حيث يستمر مفعول هذا التقييد إلى حين صدور حكم نهائي في الموضوع .

ويكون التمديد مقرونا بشرط أساسي هو إثبات المستفيد من التقييد الاحتياطي المقيد بالرسم العقاري رفع دعوى في الموضوع ، وجاء المشرع بهذا المقتضى في القانون 14/07 من أجل تجنب التقييدات الاحتياطية الكيدية التي يكون الهدف منها عرقلة المالك المقيد دون وجود منازعة حقيقية في الموضوع.

ويتم إثبات رفع الدعوى في الموضوع من خلال الإدلاء بمقال دعوى مؤدى عنه الواجبات القانونية أمام كتابة ضبط المحكمة المختصة، وبعد استصدار الأمر بالتمديد يقدم المستفيد للمحافظ

[1] . قضت محكمة النقض بما يلي: "التقييد الاحتياطي بناءً على مقال الدعوى لا يُمدد مباشرة، بل يجب استصدار أمر جديد من رئيس المحكمة". قرار لمحكمة النقض عدد 1/198 بتاريخ 27-03-2018 غير منشور.

على الأملاك العقارية المختص طلبا بالتمديد، مرفقا بالأمر الصادر بذلك مع نسخة من مقال الدعوى المرفوعة أمام القضاء.

ثانيا: استثناءات تمديد التقييد الاحتياطي

إذا كانت القاعدة تقضي بأن التقييد الاحتياطي المبني على أمر لا يستمر حتى نهاية النزاع إلا بعد تمديده بموجب أمر قضائي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية، فإن هذا الإجراء أفرز مجموعة من الصعوبات يمكن تناولها من زاويتين:

الزاوية الأولى: تعرض العديد من التقييدات الاحتياطية للتشطيب التلقائي من قبل المحافظ على الأملاك العقارية بسبب تقاعس أصحابها عن القيام بإجراءات التمديد، رغم استمرار الدعوى أمام قضاء الموضوع. يترتب على ذلك فقدان رتبة الحق، مما يتيح للمالك المقيد التصرف بسوء نية في العقار، ويجعل تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح صاحب التقييد الاحتياطي المشطوب عليه أمرا مستحيلا نظرا لتغيير الوضعية القانونية للعقار محل النزاع.

الزاوية الثانية: ساهم هذا الإجراء في زيادة حجم الملفات المرفوعة أمام رئيس المحكمة الابتدائية بصفته قاضي المستعجلات، مما شكل عبئًا على كل من المتقاضين والمرفق القضائي. ومن هنا برزت الحاجة إلى تخفيف هذا العبء على الطرفين.

وعلى هذا الأساس، تدخل المشرع المغربي بموجب القانون رقم 13.18 **المعدل للمادة 316** من مدونة الحقوق العينية، بهدف التخفيف من هذه الإشكالية، وجاء نص المادة على النحو التالي:

"لا تقبل دعوى القسمة إلا إذا وجهت ضد جميع الشركاء وتم تقييدها تقييدا احتياطيا إذا تعلق الأمر بعقار محفظ.

ويستمر مفعول التقييد الاحتياطي المذكور إلى حين صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به".

يلاحظ أن المشرع المغربي خص دعوى القسمة بإجراءات خاصة في مجال التقييد الاحتياطي، حيث ألزم المدعي بتقييد الدعوى تقييدًا احتياطيًا ليظل هذا التقييد نافذًا حتى نهاية النزاع.

وفي هذا الصدد، **يمكن توجيه الانتقادات التالية للمشرع**:

إن تنظيم التمديد المحدود لدعوى القسمة فقط لا يكفي لحماية مصالح أصحاب الحقوق، إذ كان الأجدر توسيع الحماية لتشمل جميع أنواع الدعوى، خصوصًا أن دعوى القسمة لا تتعلق بالحق العيني في حد ذاته، كما أن التخوف من التقييدات الاحتياطية الكيدية أصبح محدودًا في ظل النصوص المنظمة لمسطرة التشطيب بموجب أمر استعجالي وفق ظهير التحفيظ العقاري.

الأصل في تنظيم التقييد الاحتياطي يكمن في ظهير التحفيظ العقاري، في حين جاء تعديل مدونة الحقوق العينية دون تعديل النصوص الأصلية للفصول **85 و86**، ومن الأفضل أن يُدرج التعديل ضمن هذه الفصول لضمان وحدة النص القانوني في الموضوع الواحد[1].

الفقرة الثانية: إجراءات التشطيب على التقييدات الاحتياطية

تنقسم إجراءات التشطيب على التقييدات الاحتياطية وفقًا لأسباب التشطيب والجهة المخوَّل لها تنفيذه أو الحكم به، ومن ثم يمكن تناول هذا الإجراء على وجهين: التشطيب الإداري للتقييد الاحتياطي من جهة، والتشطيب القضائي من جهة أخرى.

[1]. حسن فتوخ، مقالات الدعوى القابلة للتقييد الاحتياطي في ضوء قانون رقم 14/07 ومدونة الحقوق العينية، مجلة المحاكم المغربية عدد 2021/176، ص: 13 وما يليه.

أولا: التشطيب الإداري على التقييد الاحتياطي

ونقصد من تسمية هذا الإجراء بالتشطيب الإداري أنه: يقع أمام المحافظ على الأملاك العقارية إما بصفة تلقائية منه أو بموجب طلب أحد الأطراف.

1. التشطيب التلقائي:

جاء النص على التشطيب التلقائي في الفقرة الرابعة من **الفصل 86** من ظهير التحفيظ العقاري: "يشطب على هذا التقييد الاحتياطي تلقائيا، بعد انصرام الأجل المذكور، ما لم يدل طالب التقييد بأمر صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لأحكام الفصل 85 أعلاه".

ويستفاد من مدلول هذا المقتضى، أن التقييدات الاحتياطية سواء بناء على سند أو بناء على مقال الدعوى أو بناء على أمر قضائي يشطب عليها تلقائيا بمرور الأجل القانوني وهو عشرة أيام بالنسبة للتقييد الاحتياطي بناء على سند، وشهر بناء على مقال، وستة أشهر بالنسبة للتقييد الاحتياطي بناء على أمر إذا لم يتم تمديده .

ويكون التشطيب في هذه الحالات بناء على قرار من المحافظ على الأملاك العقارية دون تدخل أي طرف، بحيث يصبح هذا التقييد بدون مفعول قانوني بمجرد هذا الأجل، حتى ولو أغفل المحافظ على الأملاك العقارية القيام بإجراء التشطيب.

2. التشطيب بطلب من أحد الأطراف:

ويحتمل التشطيب بناء على طلب أحد الأطراف أن يقدم من المدعي أو المدعى عليه شريطة أن يخضع لمقتضيات **الفصلين 91 و 93** من ظهير التحفيظ العقاري ، فحسب **الفصل 91** لا يمكن

التشطيب على التقييد الاحتياطي إلا بموجب عقد أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به[1]، يثبت انعدام أو انقضاء الحق موضوع التضمين في مواجهة الطرف الآخر.

ويتم التشطيب في هذه الحالة حسب مقتضيات **الفصل 93** المشار له أعلاه كالآتي:

يجب على الطرف الذي يرغب في التشطيب أن يقدم إلى المحافظ على الأملاك العقارية طلبا مؤرخا وموقعا من طرفه أو من طرف المحافظ في حالة جهله أو عجزه عن التوقيع يتضمن تعيين أو بيان ما يلي:

- العقار الذي يعنيه التشطيب وذلك ببيان رقم رسمه العقاري واسم الملك إذا اقتضى الحال؛
- التقييد الاحتياطي المطلوب شطبه مع بيان مراجع التقييد في سجلات الرسم العقاري؛
- سبب التشطيب إما لوقوع صلح أو تنازل عن الدعوى....؛
- نوع وتاريخ السند المثبت لذلك السبب وتشمل السندات إما تنازل في شكل عقد موقع ومصادق عليه أمام الجهات المختصة، ومستوفي لإجراءات التسجيل والتنبر أو بموجب الأحكام القضائية الصادرة في الموضوع.

ويكون على المحافظ طبقا **للفصل 94** من نفس الظهير التحقق من أن التشطيب موضوع الطلب لا يتعارض مع البيانات المضمنة بالرسم العقاري ومقتضيات هذا القانون وأن الوثائق المدلى بها تجيز التشطيب تحت طائلة المسؤولية.[2]

[1]- العلمي عبد الواحد، حجية الأحكام الجنائية أمام القضاء المدني،الطبعة الأولى 1998، مطبعة النجاح الجديدة، ص: 8 وما يليه.

[2] - حسن فتوخ، دور المحافظ العقاري في مراقبة السندات المدلى بها تدعيما لطلبات التقييد، مجلة المحاكم المغربية عدد 2018/160 ص 32 وما يليه.

ثانيا: التشطيب القضائي

رغم أن إجراء التقييد الاحتياطي يشكل وسيلة من أجل الحفاظ على رتبة الحق للحفاظ على الحقوق المحتملة لأصحابها، فإنه في الوقت نفسه شكل وسيلة بيد سيء النية[1]، فَيقدمون على إجراء تقييدات احتياطية كيدية بالرسوم العقارية دون وجود دعوى حقيقية من أجل ابتزاز أصحابها ومساومتهم لقاء مقابل مالي من أجل تسليمهم تنازل عن التقييد الاحتياطي المقيد[2]،وهذا ما جعل المشرع المغربي يتدخل في الموضوع من أجل محاربة هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار نص المشرع في الفقرة الأخيرة من **الفصل 86** على أنه: "..يمكن اللجوء إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرة نفوذها العقار، بصفته قاضيا للمستعجلات، للأمر بالتشطيب على التقييد الاحتياطي كلما كانت الأسباب المستند عليها غير جدية أو غير صحيحة".

وبناء عليه، يمكن للمتضرر من التقييد الاحتياطي اللجوء إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة، من أجل استصدار أمر قضائي في إطار القضاء الاستعجالي، للتشطيب على التقييد الاحتياطي كلما ثبت أن هذا التقييد مبني على أسباب غير جدية أو غير صحيحة[3].

ولقد جاءت عبارة "**أسباب غير جدية أو غير صحيحة**" الواردة في الفقرة أعلاه فضفاضة وغير واضحة، غير أنه يمكن أن نجد لهما تفسيرا أكثر دقة عندما يكون موضوع التقييد الاحتياطي دعوى كيدية، وهو ما جاء في **الفصل 86 مكرر**:"على المحكمة كلما ثبت لها أن طلب التقييد الاحتياطي قدم بصفة تعسفية أو كيدية أو عن سوء نية، أن تقضي تلقائيا لفائدة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية

---

[1] - يجب تنفيذ الالتزام بحسن النية الفصل 231 من ظهير الالتزامات والعقود.

[2]. ما كان حسن النية هو الأصل و يفترض دائما مادام العكس لم يثبت طبقا لأحكام الفصل 477 من قانون الالتزامات و العقود، هذا ما أكدته محكمة النقض في أحد قراراتها رقم القرار 68/2023 الصادر بتاريخ 11-04-2023، في الملف العقاري رقم 2656/7/1/2020.

[3]. إبراهيم بحماني، دور قاضي المستعجلات في إنهاء التقييدات الاحتياطية والحجوز التحفظية، مجلة قضاء محكمة النقض العدد 84 ص 245 .

والمسح العقاري والخرائطية بغرامة مدنية لا يقل مبلغها عن عشرة في المائة من قيمة العقار أو الحق المدعى به، والكل دون المساس بحق الأطراف المتضررة في المطالبة بالتعويض".

وبالتالي يمكن لرئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات الأمر بالتشطيب على التقييد الاحتياطي كلما ثبت له أن هذا التقييد أجري بصفة تعسفية أو كيدية أو بسوء نية، مع إمكانية الحكم على صاحب التقييد بغرامة مالية قدرها عشرة في المئة من قيمة العقار أو الحق المدعى به بالإضافة إلى حق المتضرر في المطالبة بالتعويض[1].

ويلاحظ بهذا الشأن، أن المشرع استعمل عبارة "على **المحكمة** كلما ثبت لها أن طلب التقييد الاحتياطي قدم بصفة تعسفية أو كيدية أو عن سوء نية، أن تقضي تلقائيا لفائدة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بغرامة..."، وهو ما يطرح التساؤل حول المقصود بالمحكمة هنا ؟

هل يقصد بها قضاء المستعجلات رغم أن المشرع عبر عنه في الفصل 86 أعلاه برئيس المحكمة الابتدائية؟ أم يقصد به قضاء الموضوع؟ وهنا نقول كيف لقضاء الموضوع التدخل رغم أن الاختصاص يعود للقضاء الاستعجالي؟

خاتمة:

على الرغم من الدور الفعّال للتقييد الاحتياطي في ضمان الإشهار الإخطاري للحقوق غير المستكملة لشروطها القانونية أو تلك التي تنتظر حكم القضاء الفصل في النزاع بشأنها، إلا أن هذا الإجراء يظل محدود الفاعلية نتيجة مجموعة من الصعوبات والثغرات، لا سيما على مستوى التشريع العقاري والنصوص الخاصة المنظمة له.

[1]. عبد الحق الصافي، الوجيز في القانون المدني، الجزء الثاني، المصادر غير الإرادية للالتزام (المسؤولية المدنية والإثراء بلا سبب) طبعة 2015، مطبعة النجاح الجديدة، ص: 99 وما يليه .

ومن ثم، يبرز الحاجة الملحة لتدخل المشرع المغربي بنصوص واضحة لتحديد نطاق التقييد الاحتياطي، وإعادة صياغة الأحكام المؤطرة له في القوانين الخاصة بما يحقق توافقًا وانسجامًا مع الأحكام العامة المنصوص عليها في ظهير التحفيظ العقاري[1]، ويعمل على سد الثغرات التشريعية القائمة. كما يصبح من الضروري تمكين قاضي المستعجلات من سلطة التشطيب على التقييد الاحتياطي عند الضرورة، لضمان ألا يتحول هذا الإجراء من وسيلة لحماية الحقوق إلى أداة للتحايل عليها.

وأخيرا، يستوجب الحسم في مسألة تنازع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي، التي يثيرها **الفصل 96** من ظهير التحفيظ العقاري، بما يعزز الوضوح القانوني ويضمن استقرار المعاملات العقارية. وفي ضوء ما سبق، يُمكن أن يكون إصدار مدونة جديدة للتحفيظ العقاري خطوة جوهرية لمعالجة هذه الإشكاليات بما يتوافق مع متطلبات العصر ويضمن حماية فعالة للحقوق العينية.

لائحة المراجع:

1/ الكتب:

- محمد خيري: العقار وقضايا التحفيظ العقاري في التشريع المغربي من خلال القانون الجديد رقم 14.07 المتعلق بالتحفيظ العقاري، منشورات المعارف 2014 مطبعة النجاح الجديدة.
- مأمون الكزبري: التحفيظ العقاري والحقوق العينية الأصلية والتبعية في ضوء التشريع المغربي، الجزء الأول، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة 1987، شركة الهلال للطباعة والنشر الرباط.
- عبد الحق الصافي: بيع العقار في طور الإنجاز، الطبعة الأولى 2011، مطبعة النجاح الجديدة.
- محمد الكشبور: القسمة القضائية في القانون المغربي، الطبعة الثانية 2011 مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

[1] . ظهير التحفيظ العقاري 12 غشت 1913، وظهير 2 يونيو 1915 المتعلق بالتشريع المطبق على العقارات المحفظة، وكذا ظهير فاتح يونيو 1915 بشأن المقتضيات الانتقالية.

- العلمي عبد الواحد، حجية الأحكام الجنائية أمام القضاء المدني، الطبعة الأولى 1998، مطبعة النجاح الجديدة.
- عبد الحق صافي، الوجيز في القانون المدني، الجزء الثاني، المصادر غير الإرادية للالتزام (المسؤولية المدنية والإثراء بلا سبب) طبعة 2015، مطبعة النجاح الجديدة.

2/المقالات:

- إبراهيم بحماني: دور قاضي المستعجلات في إنهاء التقييدات الاحتياطية والحجوز التحفظية، مجلة قضاء محكمة النقض العدد 84.
- حسن فتوخ: مقالات الدعوى القابلة للتقييد الاحتياطي في ضوء قانون رقم 14/07 ومدونة الحقوق العينية، مجلة المحاكم المغربية عدد 2021/176.
- حسن فتوخ: دور المحافظ العقاري في مراقبة السندات المدلى بها تدعيما لطلبات التقييد، مجلة المحاكم المغربية عدد 2018/160.
- حسن فتوخ: نشأة الحقوق موضوع التقييدات المؤقتة في الرسوم العقارية، مجلة قضاء محكمة النقض عدد 85.
- هشام بلخير، إشكاليات التقييد الاحتياطي في ظل القانون رقم 07-14 المغير والمتمم لظهير التحفيظ العقاري المؤرخ في 12 غشت 1913، مجلة الوكالة القضائية للمملكة عدد 3.

تحولات الرعاية الأسرية للمسنين بالوسط القروي:
بين أزمة ثقافة القيم وإشكالية تعايش الأجيال
-إقليم شيشاوة نموذجا-

العربي عكروش
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
دكتور في علم الاجتماع
إقليم الصويرة

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة موضوع مختلف التحولات التي شهدها التضامن بين الأجيال في الأسر القروية، وما نجم عنه من تراجع قيم الرعاية الاجتماعية لكبار السن. وقد اتبع الباحث المنهج الاستكشافي التحليلي، وقد قام ببناء أدوات البحث بغية تجميع البيانات بطريقة مباشرة بواسطة الاستمارة التي تم تعبئتها من خلال استجواب عينة 1646 أسرة قروية قاطنة بإقليم شيشاوة، وذلك لمعالجة السؤال الإشكالي للدراسة: **"كيف ساهم تلاشي قيم التضامن الآلي في الأسرة القروية في بروز تحديات اجتماعية مرتبطة بتراجع واجب الرعاية الاجتماعية للمسنين؟ وبأي معنى يمكن الحديث على إقبال القرويين على اختيار العيش وفق هندسة اجتماعية جديدة مؤثرة في مناحي حياتهم اليومية ؟"**.

وقد جاءت النتائج كالتالي: خلقت التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع القروي وضعية أسرية متناقضة، بين ارتفاع منسوب الأزمة القيمية في الأسر القروية، واحتدام الصراع الثقافي والاجتماعي بين الفروع والأصول فيها، مما نتج عنه تزايد مشاعر العزلة المجتمعية التي يشعر بها كبار السن في المجتمع القروي الذي أضحت فيه العلاقات الاجتماعية تحتكم إلى قواعد هندسة جديدة تنهل أكثر فأكثر من المشترك الكوني عوض التقليدي المحلي، وتنفتح على علاقات أكثر تحرّرًا، وتقبل تنظيمات مجتمعية لم تكن مألوفة كالأسرة الأحادية ودور العجزة والرعاية الاجتماعية، وهي تشكيلات جديدة يصعب معها تصور نظام رعاية أسري متكامل دون تدخل خارجي عبر مؤسّسات الدولة أو المجتمع المدني.

الكلمات المفاتيح: الرعاية الاجتماعية، أزمة القيم، العيش المشترك، كبار السن، الصراع بين الأجيال

Study Summary: The research aims to study the various transformations witnessed by intergenerational solidarity in rural families, and the resulting decline in the values of social welfare for the elderly. The researcher followed the exploratory analytical approach, and built the research tools in order to collect data directly through the form that was filled out by interrogating a sample of 1646 rural families living in the province of Chichaoua, in order to address the problematic question of the study: "How did the disappearance of the values of automatic solidarity in the rural family contribute to the emergence of social challenges related to the decline in the social duty of the elderly? In what sense can we talk about the villagers' willingness to choose to live according to a new social architecture that affects their daily lives?"The results were as follows: The major transformations experienced by rural society have created a contradictory family situation, between the rise of the moral crisis within rural families and the intensification of cultural and social conflict between the branches and origins within them. This has resulted in an increase in the feelings of social isolation experienced by elderly people in rural society, where social relationships have come to obey new engineering rules that draw more and more from universal commonalities rather than local traditions, and open up to more liberated relationships, accepting social structures that were not familiar, such as the nuclear family, nursing homes, and social care. These are new formations with which it is difficult to imagine a comprehensive family care system without external intervention through state institutions or civil society.

Keywords: Social care, crisis of values, coexistence, the elderly, intergenerational conflict

مقدمة

شهدت منظومة قيم رعاية المسنين في المجتمع المغربي بصفة عامة، والمجتمع القروي بصفة خاصة تحولات كبرى في مفهومها وأغراضها ووسائلها وقيمها والتزاماته، مما جعل هذه التحولات تنعكس بشكل مباشر على مواقف الأسر القروية من واجب الرعاية الاجتماعية لكبار المسنين فيها، ومدى استمرار ارتباط عادة إكرام الأصول بنمط تدين المغاربة وعلاقاتهم الاجتماعية والأسرية، في سياق التحولات التي طرأت على مستوى قيم التضامن والتعاضد بين الأجيال داخل الأسر القروية التي تعيش حاليا مرحلة انتقالية في مسارها التاريخي والثقافي، والذي يتميز بتخليه التدريجي على النموذج التقليدي الموروث، لصالح تبني النموذج الحديث الذي ترافقه مجموعة من التحولات العميقة والتي مست بنية الأسرة القروية، وغيرت شبكة علاقاتها المفتوحة، وساهمت في إعادة تشكيل الهندسة الاجتماعية للعلاقات العائلية بين الفروع الأصول، وتفكيك المرتكزات التنظيمية التقليدية للتجمع العائلي كنموذج العيش الممتد والانتماء القبلي، واتساع النموذج النووي، وتزايد قيم الفردانية والانعزال لدى الأجيال الصاعدة، وتغير أنظمة وأنماط العمل والاستهلاك والإنتاج التي تعزز انتشار مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في الأوساط القروي. وقد نتج عن هذا الانقلاب الاجتماعي والاقتصادي والقيمي الذي مس منظومة العيش التقليدي في المجتمع القروي، تسارع ما سماه بدر الزاهر "بالتعرية القيمية" التي جردت الحياة المجتمعية الموروثة بالوسط القروي من أصولها الحضارية والتاريخية، وأسست لتراتبية مجتمعية جديدة داخل وخارج الأسر القروية، تستمد مقوماتها من القيم الكونية التي غزت البنية الذهنية والوجدانية للقرويين، وجعلتهم يقبلون بتوزيع جديد للأدوار بين الأجيال داخل الأسرة والمجتمع، وتبني مفاهيم وتصورات جديدة للتعايش الاجتماعي والحرية والفردانية والحميمية والعلاقات الإنسانية بين الأصول والفروع.

1) البحث في تحديات الرعاية الاجتماعية للمسنين في الأسرة القروية وسؤال المنهج

شهت الأسر القروية منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية ومجالية وديمغرافية، امتد تأثيرها ليشمل تغيرات عميقة على مستوى القيم والمفهوم والتعايش والبنية والأدوار والأجيال في الأسرة الواحدة، والتي يعكسها اختيار غالبية القرويين العيش في النموذج الأسري النووي بعيدا عن التزامات استمرار نموذج الأسر الممتدة. فإذا كان هذا النموذج الأخير قادرا على الصمود لمدة طويلة أمام التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع القروي منذ فجر الاستقلال، فإن هذا الصمود ليس وليد الصدفة الاجتماعية، وإما هو حصيلة تظافر جهود ثلاثة أقطاب كبرى للأسرة الممتدة في المجتمع القروي، قطب الأسرة المشتركة التي يعيش أفرادها تحث سقف واحد، وقطب الأسرة الفخذية التي تتكون من عدة أسر صغيرة يجمعها الانتساب إلى جد واحد على امتداد خمسة أجيال، وقطب الأسرة العشائرية التي تتألف عادة ما بين أربعة إلى ستة أفخاذ، والتي ينتمي إليها جميع المنحدرين من جد واحد أو أصل واحد أو قبيلة واحدة.

وتستمد هذه الأقطاب الأسرية وجودها الاجتماعي من تمسك أفرادها بالانتماء القبلي والعائلي، واستدماج قيم هذا الانتماء في بناء علاقاتهم الاجتماعية داخل وخارج أسرهم، وافتخارهم بأهمية الانخراط في تفعيل التعدد الوظيفي الذي يميز الوجود الأسري في المجتمع القروي، بحيث لا يجدون حرجا في تسخير إمكانياتهم في الأداء الجماعي والمشترك للأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحمائية والتضامنية. غير أن هذا الشعور الجمعي الذي يطبع بنية التفاعل والعلاقة بين الأجيال في الأسر القروية ما لبث أن شهد تغيرات جوهرية في المفهوم والمقصد والأساس، بحيث فقد العائلة أو الأسرة الممتدة الكثير من مقومات اهتمامها بفئة المسنين بفعل زيادة منسوب الفردانية في الأسرة القروية.

يعمل البراديغم السوسيولوجي (le paradigme sociologique) في تناوله لقضية تحولات الرعاية الأسرية للمسنين بالوسط القروي في سياق اتساع أزمة ثقافة القيم في الأسر القروية، واتساع مظاهر التوتر بين الأجيال على تجاوز ربط هذا التحول بعامل واحد، لأنالجهد السوسيولوجي[1] على حد تعبير بول باسكون، ينبغي أن يكون وظيفيا متجها لدراسة المشاكل الاجتماعية في شموليتها، وليس النظر إليها من خلال بعد واحد. من هنا فطنت السوسيولوجيا القروية مبكرا لانعكاسات هذه التحول على أوضاع المسنين في المجتمع القروي، وعملت على توجيه جهودها البحثية للتطرق للقضايا الإشكالية المرتبطة بهذا التحول، كالبحث في أشكال الفردانية التي تميز المجتمع القروي كالفردانية الاقتصادية، والفردانية الاجتماعية، والفردانية الثقافية، وتحديد الأسباب المؤدية إلى انتشار الفردانية بين القرويين، كالعولمة والثقافة الاستهلاكية، والتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وتراجع دور المؤسسات الاجتماعية والدينية، و النظام الاقتصادي الرأسمالي، والتغيرات في القيم الأسرية، فضلا عن الاهتمام برصد نتائج تبني القرويين لقيم الفردانية في حياتهم العائلية والاجتماعية، والتي أدت إلى تفاقم العزلة والوحدة، وتفكك الروابط الاجتماعية والأسرية، وانتشار الأنانية والنزعة الاستهلاكية، و تراجع الثقة بالمؤسسات العائلية والاجتماعية. لقد أصبحت الفردانية أهم تحول اجتماعي وثقافي وقيمي في المجتمع القروي، يؤثر بعمق على تشكيل وبناء الأسر القروية، التي باثت تميل نحو الإعلاء من قيمة الفرد على حساب الوجود الجماعي، وتضع تحقيق المصالح الشخصية فوق كل اعتبار اجتماعي أو تضامني، مما وفر الشروط المناسبة لتراجع تأثير القيم الجماعية والروابط الاجتماعية بين الأجيال في الأسر القروية، وأصبحت فئة المسنين في وضعية اجتماعية وعائلية أكثر تهميشا وانعزالا، حيث يركز الأفراد بشكل متزايد على تحقيق مصالحهم الشخصية دون الالتفات إلى ما تفرضه واجبات الرعاية الاجتماعية لكبار السن. هذه المفارقة التي يثيرها التعايش بين الأجيال في الأسر القروية حاليا، نتناولها بالدرس والتحليل من السؤال الإشكالي التالي: **""كيف ساهم تلاشي قيم التضامن الآلي في الأسرة القروية في بروز تحديات اجتماعية مرتبطة بتراجع واجب الرعاية الاجتماعية للمسنين؟**

[1] - hmedZouggari. «Le Métier de Sociologue selon Paul Pascon » Hommage à Paul Pascon ،Op.Cit; P 299.

وبأي معنى يمكن الحديث على إقبال القرويين على اختيار العيش وفق هندسة اجتماعية جديدة مؤثرة في مناحي حياتهم اليومية ؟".

تصنف دراستنا ضمن البحوث الاستكشافية التحليلية التي تتوخى التوسع في تحليل جوانب الإشكالية، وإغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة. فطبيعة إشكالياتنا المطروحة في الدراسة، حاولت تفادي طرح أسئلة الكيف والوصف والسببية والغاية، لأن قوام البحث فيها موجه بسعينا لتجاوز الاقتصار على البحث في آليات تغيير نموذج العيش المشترك الموروث بين الأجيال في الأسرة المغربية بنموذج جديد يؤسس لصدام قيم الفردانية والاستقلالية مع ركائز الروابط الجماعية التقليدية، مما أثر على الوضع الاجتماعي للمسنين في الأسر القروية، لاعتقادنا أن هذا التحول نتيجة طبيعية لمسار التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي في كافة الميادين، والتي تبقى السبب المباشر في دينامية التغير التي تعرفها بنية الرعاية الاجتماعية لكبار السن. إن بحثنا هذا يركز على دراسة الآليات التي تعمل بها التغيرات الاجتماعية والقيمية والديمغرافية في خلق حياة أسرية جديدة في المجتمع القروي، تنساق نحو حماية الخصوصيات الفردية، والتخلي عن متطلبات رعاية المسنين، وذلك من عمل منهجي يقوم على مناقشة الفرضيات التي تثيرها المتغيرات المستقلة والتابعة لدراستنا(الرعاية الاجتماعية، أزمة القيم، العيش المشترك، كبار السن، الصراع بين الأجيال)، واستثمار معطياتها الميدانية في تأكيد أو تفنيد افتراضنا بأن التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي عجلت بنشأة بنية قيمية في الأسرة القروية، تتخلى تدريجيا عن واجبات الرعاية الاجتماعية لكبار السن، أن الفجوة بين القيم التقليدية والمعاصرة المغذية للعلاقة بين الأجيال في الحياة اليومية، نتج عنه تراجع تمسك المغاربة بنموذج العيش المشترك مع أصولهم في أسرهم من جهة، وتوجههم نحو بناء عالم خاص لكل واحد منهم من جهة أخرى.

بدأت إجراءات الدراسة خلال سنة 2024،واختيرت عينتها وفق شروط أهمها العلاقة المباشرة بالموضوع، وشموليتها لجميع الجماعات القروية تبعا للتقطيع الجغرافي المعتمد في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.، وقدرتها على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس البالغ 54866 أسرة، وذلك من اختيار عينة عشوائية من 1646 أسرة قروية، بنسبة تمثيلية تبلغ 3% من المجتمع الإحصائي، تنتمي إلى 33 جماعة قروية، بمعدل يتراوح ما بين 18 أسرة بجماعة سيدي محمد دليل و321 أسرة قروية بجماعة مزوضة. أما دواعي إنجاز هذا البحث فتجلت في دراسة طبيعة ونوعية التحولات المجتمعية في المجتمع القروي التي غيرت جذريا مفهوم التضامن العائلي بين الأجيال، وأعادت طرح سيرورة التغير القيمي في الأسرة القروي في صلب الاهتمام السوسيولوجي، فإذا كان هذا الطرح قديم زمنيا بشكل نسبي، فإنه معاصر معرفيا من حيث القضايا الجديدة التي تثيرها انعكاسات التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية على تراجع قيم التضامن الآلي في المجتمع القروي، واستبداله بقيم التضامن العضوي بين أفراده.

استوجبت خصوصيات منهج البحث في أثر التحولات الكبرى في المجتمع القروي على تغيير مختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية والقيمية للعيش المشترك بين الأجيال في فضاء أسري متماسك اجتماعيا، يتميز بالصلابة والثبات ومقاومة التغيير أمام مكا تشهده القيم الثقافية والأخلاقية من أزمات عائلية مستمرة، تنويع تقنيات جمع المعطيات الميدانية انسجاما مع الطبيعة الاستكشافية للموضوع، والتي تشمل الاستمارة لجمع أكبر عدد من المعطيات الميدانية، والملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة لمتابعة الظاهرة في واقعها الحقيقي، لمعرفة ما يمتاز به وضع كبار السن في الأسرة القروية في ظل الاستهلاك الواسع لقيم الحميمية والفردانية والاستقلالية والحرية. غير أن هذه الملاحظات لن تكون كافية ما لم تدعم بمقابلات مع بعض الأسر القروية بإقليم شيشاوة، لتوفير معطيات أخرى حول انتقال التجمعات العائلية من نموذج العيش الممتد إلى نموذج العيش النووي. وقد عززنا هذه الأدوات بتوسيع نطاق البحث الوثائقي، واعتمدنا على المنهج الكمي الذي يعتمد المسح الاجتماعي الشامل بالعينة، ويتيح جمع معطيات ميدانية في مجال ومجتمع جد واسعين، ويوفر إجراءات رصد النماذج التفسيرية التي تدلي بها الأسر القروية حول تصوراتها للأهمية التي تحظى بها الأسرة القروية اليوم كمركز لفهم ديناميات التحول القيمي، باعتبارها مجالًا تبرز فيه التوترات، بين الشباب والشيوخ، بين الفردانية والمشترك، بين التقليد والتحديث، بين الاستمرارية والانفصال، وبين النظام الرمزي الجماعي وتعبيرات الفرد الذاتية. ويمكن تبرير اختيارنا لهذا المنهج بخصائص الموضوع التي تتناسب مع المنهج الكمي، وإمكانية معالجة البيانات بعد تكميمها، وتفريغ المعطيات في جداول تحتوي أرقاما ومعطيات إحصائية، وتسهيل مهمة فهم هذه المعطيات، وتأويلها وتفسير العلاقات القائمة بينها أثناء العمل على المعطيات الميدانية.

2) مشروعية استدامة البحث في أثر الصراع القيمي بين الأجيال على رعاية المسنين

أثار موضوع تراجع الرعاية الأسرية للمسنين والأصول في الأسرة القروية اهتمام السوسيولوجيين المغاربة منذ فترة التسعينات من القرن الماضي، ووسعت من دائرة تناولهم لأسباب هذا التراجع، وأثاره المباشرة على الأفراد والجماعات، وعلاقاته المتشعبة بتبني القرويين لمفاهيم الحداثة والتجديد والتنوير والفردانية. فقد شكل هذا الموضوع صلب الانشغالات السوسيوثقافية الكبرى لبناء مجتمع قروي متماسك ومتطور في سياق محكوم بعدم الانسلاخ عن القيم الموروثة، وفي نفس الوقت، الانفتاح على مقومات الحياة الاجتماعية المعاصرة. وقد أولى السوسيولوجيون اهتماما لامتدادات النقاش المجتمعي الواسع حول إشكاليات تنامي الفردانية، وتراجع الحميمية في الأسرة القروية، وعلاقتها المباشرة بتهميش احتياجات المسنين، وتفادي الالتزام بالرعاية الاجتماعية لوضعيتهم. ورغم أن الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بقضايا وظواهر المجتمع المغربي، تدمج في مناهج بحثها الجمع بين الإطارين النظري والميداني، فإنها ظلت متسمة بنهجها القائم على استثمار لخلاصات النظريات العامة المفسرة لتطور

مواصفات الحياة الجديدة في المجتمع المغربي. ففي دراسة لنا سابقا عن التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية، أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على بنية الحياة الاجتماعية التقليدية بالوسط القروي، حولت الأسر إلى مجال دائم لبروز سلوكات الصراع المادي والرمزي بين الأجيال يبرر باسم العادات والتقاليد التي تنتصر للهيمنة الثقافية وتضمن استمراريتها في المجتمع. وفي نفس الوقت، ترسيخ مواقف تبريرية لهذا للحصار المفروض على كل محاولات أفراد الأسرة للتحرر، فالعلاقة الاجتماعية القائمة بين الأجيال في البنية الأسرية والمجتمعية تتناقض مع علاقة التعاون والتواصل التي من المفترض أن تكون قائمة بين الجيل السابق والجيل اللاحق، والتي حل بدلها تزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني لبعض المسائل الأسرية وتلاشي مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية للأسرة، فضلا عن التكيف مع الوضعيات الجديدة التي رافقت التحولات والتغيرات في المجتمع المغربي[1]. قد أكد لحسن دحماني أن الأسرة المغربية تغييراً في بنيتها نتيجة التدخل الاستعماري وما صاحبه من تغيرات على مستوى المجال والاقتصاد، فالانتقال من مجال قروي أو مديني عتيق إلى مجال حضري على النمط الأوربي، أدى إلى تغير الأسرة من ممتدة إلى نووية وإلى ظهور أشكال جديدة من الأسر مثل أحادية النواة وأنماط تقوم على أساس المساكنة كنوع من العلاقات القائمة بين الجنسين اليوم. وأمام هذا التحول الذي مس البنيات المجالية والاجتماعية المختلفة، تحولت حتماً قيم الأسرة وأدوارها وعاداتها وأعرافها وطقوسها ورموزها ووظائفها ومنطقها وكيفية إدراكها للعالم والأشياء وتمثلها للمجتمع. وقد استنبت بذلك قيم عصرية جديدة[2]. وفي نفس السياق، تناولت الباحثة بوزرار ربيحة دينار الفِردانية كظاهرة اجتماعية تعتبر من أقوى التوجهات النظرية التي شرعت لحرية الفرد وأَصَرّت فزرعت مفاهيم الذاتية والاستقلالية والحرية التي تبرز خصوصية كل فرد، هذه الخصوصية التي تعكس مُجمل الصفات والسمات التي يتحلى وينفرد بها كل إنسان بوصفه عنصرا فاعلا ومؤثرا، ما يمنحه شرعية الاستقلالية بالذات ضمن كل جماعة ينتمي إليها، فبات للفرد في ظلها الحق في مواجهة أنماط السلطة التي قد تُعيق هذه الحرية أو تَحُدُّ من الاستقلالية. بالمقابل تَستقطب الفرد ذاته طبيعة المَنشَئِ في ظل الحضانة الأسرية، الحضانة التي شرَّعت لها النظريات التقليدية بوصفها الأصل ومَنشئ الوجود البيولوجي والنفسي للإنسان، ومَعقِل تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية وبناء اللَّبنات الأولى لكل هوية فردية[3].

[1]- العربي عكروش، التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية : دراسة سوسيو ميدانية، مجلة المعرفة، العدد 23، يناير 2025، ص 521.

[2]- لحسن دحماني، التغير الاجتماعي والتغير القيمي في الأسرة المغربية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 90، أكتوبر 2022، ص 9.

[3]- بوزرار ربيحة دينار، الجنوح نحو الفردانية في ظل الحضانة الأسرية، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد3، 2021، ص 420.

3)ساكنة إقليم شيشاوة: استمرارفتوة المجتمع وارتفاع نسبة الشيخوخة

تتميز البنية العمرية الحالية بإقليم شيشاوة بهيمنة بنية سكانية فتية، يغلب عليها الشباب مقابل تناقص أعداد المسنين، إذ يعبر الهرم السكاني عن هذا التوزيع التقليدي للسكان الذي يحتل الأطفال والمواليد قاعدته العريضة، ويستحوذ كبار السن على قمته، بينما تتموقع الفئات النشيطة في وسطه. الشيء الذي يفضي إلى الحديث عن ثلاث مجموعة سكانية كبرى، المجموعة الأولى تخص الفئات العمرية أقل من 15 سنة، بنسبة 31.9%من السكان القرويين مقابل 26.3%بالوسط الحضري، تتوزع ما بين 32.4% للذكور و31.4% للإناث. وتعيش هذه الفئة مرحلة النشأة والنمو، وتتسم بضعف الإنتاجية، وتتأثر وضعيتها الديمغرافية بالتباين المسجل بين الولادات والوفيات. أما المجموعة الثانية، فتشمل الفئات العمرية بين 15 و 64 سنة، بنسبة 60.6%من الساكنة القروية مقابل 66.2%بالمجال الحضري، يمثل منها الذكور نسبة 59.9%مقابل نسبة 41.1% للإناث. وهيمن الشباب على تركيبتها الديمغرافية، وتحتكر وسائل الإنتاج، وتعيل فئات الأطفال والشيوخ، وتحافظ على استمرار المجتمع القروي عبر الإنجاب. وأخيرا المجموعة الثالثة، فتخص فئات المسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة، بنسبة 7.4%من السكان القرويين مقابل7.5%للسكان الحضريين. تتوزع ما بين 7.6% للذكور , 7.3% للإناث، غير أن هذا الامتياز المسجل للذكور في هذه المرحلة يتجه نحو التغير لتسجيل هيمنة الإناث على تركيبتها البشرية بسبب امتداد أمد الحياة لدى الإناث، وتتميز بضعف مردوديتها الإنتاجية، وانتشار الأمراض المزمنة في صفوفها، وتوظيف تجاربها الحياتية في تعزيز التماسك الأسري.

لا يشكل إقليم شيشاوة استثناء بين الأقاليم المغربية فيما يخص سير تركيبته البشرية نحو الانخفاض التدريجي في فئات الشباب، والارتفاع المتزايد في فئات المسنين، فعدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة انخفض بسبب التراجع المسجل في الخصوبة بالمقارنة مع ما تم تسجيله في الإحصاء الوطني لسكان والسكنى لسنة 2014، بحيث انتقل عدد الأطفال ما بين 4-5 سنوات، من 43527 ألف إلى 40110 ألف، وانتقل عدد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة، من 53857 ألف إلى 50126 ألف، أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 سنة، من 33359 ألف إلى 30116 ألف.هذا التحول الديمغرافي، تؤكده معطيات المندوبية السامية للتخطيط، والتي تبرز اتساع نطاق شيخوخة المجتمع القروي، فعدد الأشخاص البالغين 60 سنة أو أكثر، سيعرف تزايدا مطردا ما بين 2014 و 2050 بوتيرة 3,3 % كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الفئة بأكثر من خمس مرات لتنتقل من 35329 إلى 49197، وستمثل 38.1% من مجموع السكان في الوقت الذي كانت لا تمثل سوى 41.8% سنة 2014. فاتجاه التحولات الديمغرافية بالوسط القروي نحو شيخوخة المجتمع، يجعل البنية السكانية بإقليم شيشاوة لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الوطنية، والتي تظل محافظة على خصائصها المتمثلة في هيمنة الشباب، واتساع قاعدة الهرم السكاني، وسيره نحو

الضيق في قمته، وتسجيل تساوي نسبي بين الجنسين في فترتي الطفولة والشيخوخة. فما سيلحق هذا الهرم من تغيرات، سيخلق آثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة. فرغم أن التعايش بين الأجيال مكسب تستثمره الأسر القروية في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى دون عوائق، وإغناء النقاش بين الأفكار القائمة والأفكار الجديدة حول جعل الأسرة القروية مجالا مشتركا يستوعب الجميع، إلا أن هذا التحول من الفتوة إلى الشيخوخة، ينطبق عليه ما أكده إميل دوركهايم[1] بقوله أن تغير عدد ونوعية الساكنة، ينتج عنه تقسيم جديد للعمل، والتحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. ففق ساهمت التحولات الديمغرافية في تغيير ارتباط الهرم السكاني القروي بالنموذج التقليدي المتسم بتسجيل نسبة مهمة من الساكنة الفتية في قاعدته، مع بداية اتساع مستوى القمة على غير العادة بنسبة تمثل 8.7% للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة. ويفسر هذا التغير بارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات، ونشاط ظاهرة الهجرة القروية، وتراجع خصوبة المرأة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان القرويين من الجنسين، مع تسجيل امتياز طفيف لفئة النساء على حساب الرجال في أمد الحياة.

يتشكل معظم سكان المناطق المنبسطة من الشباب بنسبة 55,9% من السكان، الذين لا تتعدى أعمارهم 25 سنة، مما يفسر الاحتياجات الهائلة إلى المنشآت الأساسية كالسكن والشغل. وتتجسد فتوة الساكنة في هرم ذي قاعدة عريضة، حيث أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يمثلون أكثر من ثلث السكان بنسبة 34,7% .أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، فيمثلون نسبة 10,5% من مجموع السكان، ويمكن تفسير هذه الوضعية بمعدل الخصوبة المرتفع والذي يحدد الشكل العام للهرم على خلاف المكونات الديمغرافية الأخرى. ويتخذ المظهر العام لبنية الأعمار تقريبا شكل الحرف ν مقلوبا مع قاعدة واسعة، وهيمنة للذكور في الفئة العمرية دون 14 سنوات. وتبين هذه الحالة أن ظاهرة الشيخوخة نسبية. أما في المناطق الجبلية، فنجد أن قمة الهرم تميل نحو التسطح أكثر من المعتاد، فحوالي 1/10 الساكنة القروية تتجاوز أعمارهم 60 سنة، وهذا يدل على أن أمد العمر في ازدياد مطرد في السنوات الأخيرة. ويفسر هذا التراجع في صفوف الذكور في هذه المناطق بالأساس بظاهرة الهجرة التي أصبحت ظاهرة هيكلية بالمناطق الجبلية، والتمدرس الذي أصبح يعمم بشكل متزايد في العالم القروي.

4) ارتباط تحديات الرعاية الاجتماعية للمسنين بطفرة أمد الحياة

يعرف المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، ارتفاع أمد حياة الجنسين، رغم الامتياز الطفيف المسجل للنساء في جميع الجماعات القروية باستثناء جماعة سيدي غانم، حيث تميل الكفة لصالح الرجال، إذ يرتفع أمد الحياة ليلامس

[1]- إميل دوركايم، نقلا عن علي سلمان، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مطابع جامعة الموصل،1985، ص123.

71,8سنة، بدل 43 سنة سجلت في ستينيات القرن الماضي مقابل 77,3سنة في الوسط الحضري و74,8سنة كمعدل وطني. ويعزى هذا التحول إلى تحسين شروط العيش، وتعميم خدمات التعليم والصحة والتثقيف. فما يميز ارتفاع متوسط العمر المتوقع للقرويين، أن النساء القرويات يعشن مدة أطول من الرجال، غير أنهن أكثر تعرضا من الرجال للإصابة بالأمراض المزمنة[1].كما أن العمر المتقدم ليس مانعا من مواصلة العمل، فكبار السن يواصلون أعمالهم الشاقة بالحقول، سندهم في ذلك أن لا مجال للراحة والتقاعد مادامت البنية الجسدية تسمح بمواصلة العمل. ورغم الارتفاع المسجل في أمد الحياة، فإن التفاوت الخاص بهذا المؤشر، يظل قائما بين المناطق الجبلية والسهلية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أقطاب كبرى: القطب الأولي يسجل أمدا للحياة يتجاوز المعدل الوطني، ويشمل جماعات انفيفة وادويران وعين نزيتونت وسيدي المختار وسيدي بوزيد، والقطب الثاني يسجل أمدا للحياة يساوي المعدل الوطني، و يضم جماعات واد البور واشمرارن وامرزضة ومجاط ولمزوضية، وأخيرا القطب الثالث يسجل أمدا للحياة متدنيا، يسود في الجماعات القروية المتواجدة بالمناطق الجبلية والنائية، بكل من ايتحد يوسف وللاعزيزة وبوابوض وهديل.

ينتج عن تزايد فئة المسنين بوتيرة أسرع بمعظم الجماعات القروية بإقليم شيشاوة، اتساع نطاق الهجرة القروية في صفوف الشباب، واستفحال الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثقل كاهل الأسر القروية بتكاليف إضافية تتطلبها الرعاية الاجتماعية والصحية لفئة المسنين.، ومواجهة انتشار الإصابة بالأمراض المزمنة، التي تهدد الساكنة القروية بالعجز الوظيفي والاجتماعي، مادام أن أغلبية الأسر القروية تحافظ على عادة العيش مع كبار المسنين، بنسبة تتجاوز 74.8% كرب للأسرة، أو مع أسرهم الممتدة في مسكن عائلي بنسبة19%، مع تسجيل وجود اختلاف كبير في نسبة كبار السن الذين يعيشون مع أسرهم حسب الجنس؛ إذ مقابل نسبة 6% من الذكور، تعيش نسبة 32.8% من المسنات مع أسرهن. كما تعيش نسبة 6.2% من المسنين بمفردهم[2]. وتتعدد آثار التحولات الديمغرافية على الأسر القروية لتشمل مجموعة من الأبعاد، فإذا كان من الصعب الحسم بكون هذا الأثر هو السبب المباشر في حدة التغيرات التي عرفها البناء الأسري القروي في العقود الأخيرة، والتي انعكست بشكل مباشر على تخلي الأسر القروية على أداء واجب الرعاية الاجتماعية للمسنين، فإن ما ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال، هو أن أزمات ثقافة العناية بكبار السن مرتبطة بالعامل الديمغرافي الذي يحد من قدرة الدخل الأسري على تحمل مصاريف إضافية لرعاية المسنين، ويعيق تغيير العقلية الجديدة الرافضة لهذا الواجب الاجتماعي، ويؤثر على مسار العمل بالبنيات القيمية والاجتماعية التي كانت السند الأول للقرويين في الاحتضان العائلي لأصولهم وأجدادهم. كما أن نشاط الهجرة القروية الذي يساهم في ترييف المراكز الحضرية، وتسريع وتيرة التمدين في المراكز القروية، عجل بظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

[1]-وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي الأول حول الأشخاص المسنين 2018، ص21؛
2- وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، سنة 2020، ص128.

والثقافية الناتجة عن صعوبة استمرار العيش المشترك بين الأجيال تحت سقف أسري واحد، مما جعل فئة الشيوخ في الوسط القروي عرضة اليوم لأزمات الهشاشة والفقر والأمية، واتساع نطاق الحرمان الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي.

عززت المعطيات الواردة في الإحصاء الأخير 2024 منحى تقلص نموذج الأسرة الممتدة التقليدية، القائم على السلطة الأبوية والتكافل الجماعي، الذي يشهد تراجعًا لصالح الأسرة النووية، وهو ما تعكسه مؤشرات كمية مثل انخفاض متوسط حجم الأسر، المُعبر عنه بعدد الأفراد لكل أسرة، حيث انخفض من 4,6 سنة 2014 إلى 3,9 فرد سنة 2024. وقد سُجل هذا الانخفاض في كلا الوسطين، من 4,2 إلى 3,7 في الوسط الحضري، ومن 5,3 إلى 4,4 أفراد في الوسط القروي. هذه المعطيات لا تمثل فقط تغيّرا في الشكل البنيوي للأسرة، بل تعكس أيضا مفاوضات صامتة تُجرى داخلها، بين الأفراد والأنماط القديمة للهيمنة والتمثلات في سياق هذه التحولات، ارتفعت نسبة الأسر التي تترأسها نساء من 16,2% سنة 2014 إلى 19,2% سنة 2024. ويعكس هذا الارتفاع تحولات عميقة في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنساء، وكذا في الدينامية الأسرية. وتُسجّل هذه النزعة بشكل أوضح في الوسط الحضري، حيث بلغت نسبة الأسر التي تديرها نساء 21,6% سنة 2024، مقابل 14,5% فقط في الوسط القروي

أثر النمو الديمغرافي على الوضع الاجتماعي لكبار السن في الأسر القروية، وغير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المألوفة، فإن كان تزايد أمد الحياة للساكنة القروية ، وتحسين الظروف الصحية لأفرادها، وارتفاع مستويات عيشهم، نتيجة مباشرة للتحولات الديمغرافية التي يشهدها المجتمع القروي، فإن هذا النمو تحول إلى عامل مباشر لاستفحال أزمة المسنين في الأسر القروية. فالسّاكنة القروية التي عرفت تغييرات بطيئة في نمط عيْشها وحياتها، تعيش حاليا تحولات قيمية مُتسارعة، ترتبط أساسا بالتحول الحاصل في مستوى البنية الاجتماعية والذهنية القروية، وتداعيات التطور السريع لوسائل الاتصال، وولوج الأسر القروية إلى الهاتف المحمول والشّبكات الاجتماعية[1]. فتأرجح معدلات النمو الديموغرافي بين الارتفاع والانخفاض، ستنعكس على قدرات الأسرة القروية على تلبية الحاجيات الأساسية لأفرادها من كبار السن، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا النمو الديمغرافي، لاسيما ما يتعلق بمجالات الرعاية الاجتماعية والصحية للشيوخ، والتي تطرق إليها التقرير الوطني حول "مجهود المملكة المغربية في مجال رعاية الأشخاص المسنين" الذي أعدته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة سنة 2014، حيث تحدث هذا التقرير عن استمرار تمسك المغاربة بواجب الرعاية الاجتماعية لكبار السن بنسبة تناهز 93% من المسنين الذين يعيشون مع أسرهم مقابل 7% يعيشون بشكل فردي ومستقل عن عائلاتهم، كما أن 16% منهم يتوفرون على معاش

[1]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، طباعة Canaprint .2018، ص11.

التقاعد، مما يؤكد أن تأثير قيم التضامن الاجتماعي والتماسك العائلي ما زال مفعولها ساريا في وجدان المغاربة الذين يحيطون غالبية المسنين بالرعاية الأسرية.

5)تلاشي النموذج التراتبي الأبوي القائم على الأسرة الممتدة

شكلت الأسر الممتدة أهم أنواع الأسر المنتشرة في الماضي بإقليم شيشاوة، والتي لاتزال محافظة على وجودها في بعض المناطق العميقة المحافظة، مع تسجيل تراجعها الكبير في أغلب الجماعات بفعل التحولات الاجتماعية التي فرضت على الساكنة القروية الانتقال إلى العيش في الأسر النووية. وتضم الأسر الممتدة بإقليم شيشاوة الأجداد والجدات، الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، الأولاد وزوجاتهم وأبنائهم، والأقارب الآخرون كالعم والعمة والابنة الأرملة، ويقيمون في نفس المسكن تحت رئاسة الأب أو كبير العائلة الذي يكون في الغالب هو الجد، كما يمكن أن تشمل كذلك أقارب يقيمون في مكان قريب أو من هم على اتصال دائم بأفراد العائلة.فهي تنظيم اجتماعي يتشكل من ثلة من الأسر الصغيرة المترابطة ببعضها البعض برابطة الدم والقرابة، ويتقاسم أفرادها أهداف مشتركة وطموحات متقاطعة، ويخضعون لنفس النسق القيمي والثقافي والاجتماعي. وتنعت هذه الأسر الممتدة بإقليم شيشاوة بأسماء أخرى كالأسر الدموية، أو الأسر المتصلة، أو الأسر الكبيرة. وتتوزع إلى نوعين أساسيين، النوع الأول يسمى بالأسر الممتدة البسيطة، وتشمل الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وينتشر بكثرة في الجماعات الترابية المتواجدة بمنطقة أولاد بن السباع، والنوع الثاني يلقب بالأسر الممتدة المركبة، وتضم الأجداد والزوجين والأبناء والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وتستقر كثيرا بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير.

تتعلق الساكنة القروية بإقليم شيشاوة بنمط العيش في الأسر القروية الممتدة لاعتبارات تاريخية واقتصادية، تتجسد في هيمنة الأسرة الممتدة على النسيج الاجتماعي القبلي منذ العصور القديمة، وارتباطها القوي مع النشاط الفلاحي التقليدي الذي يستوجب بنية العلاقات الاجتماعية الواسعة[1]، وكذا بقدرتها على إغراء القرويين للعيش فيها كتنظيم اقتصادي واجتماعي، يقوم على تجميع عدة وحدات أسر نواتية صغيرة تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبناء عم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد، والعيش تحت إطار تنظيمي واجتماعي موحد، يستوجب شروطا أساسية من قبيل وجود الإقامة المشتركة ، وتوفر رابط القرابة الدموية بين أعضائها، وامتدادها الزمني لتشمل على الأقل ثلاثة أجيال، جيل الأجداد والآباء، جيل الأبناء، وجيل الأحفاد، والتزام جميع الأعضاء فيها بقيم وقواعد تنظيم السلوك، واحترام مبادئ الثقافة المجتمعية، والانخراط الفعال والدائم في المساهمة في تحقيق غاياتها ومشاريعها، وأداء

1- Berque Jacques, Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas occidental, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations.8e année, N. 3, 1953, p. 289.

المهام المنوطة بكل فرد فيها كوحدة اقتصادية متعاونة، يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب فيها أفرادها الشعور بالأمن الاقتصادي، ويعملون فيها على تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم[1].

تنتشر الأسر القروية النووية بهوامش المراكز الحضرية لامنتانوت وشيشاوة، وتقل في أغلب المناطق النائية والجبلية، وتتسم هذه الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، والاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل. وتعتبر وحدة اجتماعية مؤقتة، تتكون من جيلين فقط وتنتهى بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية. وتصل نسبتها اليوم إلى ما يقارب نسبة 52%، وهو رقم يقترب من المعدل الوطني المحدد في 60.3%. و يفسر هذا الانخفاض في حجم الأسر القروية بالتغير الكبير الذي طرأ على منظور القرويين لمسألة الإنجاب، وتحول قيمته من المنظور الكمي المرتبط بالعدد إلى المنظور الكيفي الذي يربط الإنجاب بالظروف الاقتصادية الجديدة،وانخفاض قيمة استغلال الأرض، وانتشار البطالة، وارتفاع مستويات الإعالة، وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية، ومغادرة الأبناء في سن معينة ليكونوا بدورهم أسر نووية أخرى، وتلاشي الشروط التقليدية لاستمرار الأسرة القروية الممتدة، وظهور وضعيات اقتصادية واجتماعية جديدة، تحفز الساكنة القروية على الإقبال على هذا النوع من الأسر القروية[2]، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية الكبيرة.التي حولت المجتمع القروي إلى مجتمع ذو عائلات نووية مع وجود عدد قليل نسبيا من العائلات الممتدة[3]. وتفضل الساكنة القروية العيش في نمط الأسرة النوويّة، لآنها توفّر فرصاً مناسبة لرعاية الأطفال، وتلبية الاحتياجات المختلفة لهم، وتوفير موارد إضافية لمواجهة التطور الهائل الذي تتسم به الحياة المعاصرة بالمجتمع القروي. ونجاحها في تحقيق الاستقرار المالي والرفاه الاجتماعي لأعضائها، وقدرتها على تنويع مجالات الرعاية لتشمل الصحة والتعليم والترفيه والسفر والتفاعل والتواصل بين أفراد العائلة. وتنقسم الأسرة النووية بإقليم شيشاوة إلى نوعين أساسيين، الأسرة النووية ذات الحجم الكبير، تضم في عضويتها مجموعة من الأفراد الذين يتراوح عددهم ما بين ثمانية وأحد عشر عضوا، تحافظ على مميزات العائلة المتسعة في الزمان والمكان، والأسرة النووية ذات الحجم المتوسط، يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة وثمانية أفراد. تشكل نموذجا انتقاليا، وتقوم بوظيفة التوفيق بين القيم التقليدية والعصرية[4].

تبرر الساكنة القروية اختيارها العيش في الأسرة النووية بالتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي خلقت واقعا جديدا يجعل من الأسر النووية ميزة خاصة بالحياة الاجتماعية المعاصرة، وتستوجب من الشباب القروي

1- سكريس عادل أحمد،الزواج و تطور المجتمع، القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة و النشر، بدون سنة، ص 13.

2-المختار شفيق، "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة"، جريدة المحجة، عدد 188، 2003، ص 14.

3-Bourdieu Pierre: Sociologie de l'Algérie, Septième Edition, Presses Universitaire deFrance, Paris, 1985, P.59

4- سهام بن عاشور، دراسة وصفية لكيفية التعديل في إطار المسكن الجديد في حي عين النعجة، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص 20.

التخلي عن أسباب رفض أجدادهم العيش في الأسر النواة، واعتبارها تهديدا حقيقيا لوجودهم الفردي والجماعي، وسعيهم إلى الإقرار بأن ظهور شكل الأسرة النوويّة في الحياة الاجتماعية الحديثة، نتيجة حتمية لانتقال المجتمعات البشرية إلى النظام الرأسمالي اللبرالي، فبين مبادئ النظام الرأسمالي ومقومات الأسرة النووية تطابقا تاما، فهذه الأخيرة تنسجم مع ما يوفره النظام الرأسمالي من تحديد الأدوار، واستقلالية كبيرة في القرار الاقتصادي والتوجه الاجتماعي، وحرية مضمونة في الحركة والتنقل والملكية والعلاقة والرأي والتعبير والانتماء، ومناخ ملائم وحديث لتشجيع الفرد على إبراز مؤهلاته الذاتية، وتفجير طاقاته الإبداعية. فقد شكل ظهور الأسرة النووية فرصة للقرويين للتحرر من مقومات الأسرة التقليدية، والرفع من مكانة الفرد على حساب الجماعة، والاهتمام بالعقل على حساب التراث، وتشجيع كل ما يساهم في نموّ كيان الفرد، و يقوي شخصيّته، ويساهم في تحريره من كل القيود التي تحد من حريته في بناء علاقات عاطفيّة واجتماعية. كما أثرت الأسرة النووية على مفهوم وظيفة التنشئة الاجتماعيّة والنفسية، وجعلتها تحظى بعناية مركزيّة في فهم ميكانيزمات التفاعل بين مختلف أعضاء الأسر القروية، وتوزيع الأدوار بينهم، وتحيين مدلولات التربية، السلطة، العلاقة، الوظيفة، الجنس، السكن، والقرابة. فولوج المجتمع القروي لمرحلة النظام الرأسمالي، حول الأسر القروية إلى وحدات حيّة، يسود فيها النموذج البيروظيفي، ويرسم لها مسار زمني بحدين، حد البداية وحد النهاية، حيث تشرع الأسرة في أداء مهامها منذ لحظة التأسيس، والتي تتميز بعقد قران الزواج، واختيار الشريك الذي يتم عادة وفق اعتبارات سوسيو- مهنيّة وطبقيّة، لتتحول الأسر إلى لحظة الامتداد والتوسع، حيث إنجاب الأبناء، ثم تليها التقلص بهجرة الأبناء، واختيارهم الاستقرار خارج بيت الوالدين، لتصل الأسرة إلى لحظة الاضمحلال والانهيار ولحظة بسبب الطلاق أو موت أحد الزوجين[1]. وهنا تبرز فكرة ""التركيب القيمي"، حيث لا نكون أمام قطيعة مع الماضي، بل أمام توليفات جديدة تجمع بين أشكال حداثية في العيش العائلي (الاستقلال السكني، التأخر في الزواج، تراجع عدد الأبناء...) وأشكال تقليدية في التمثلات والتفاعلات (استشارة العائلة في الزواج، التعلق العاطفي بالبيت الأبوي، المحافظة على الأدوار الجندرية الكلاسيكية). وهذا ما يجعل من المؤسسة الأسرية فضاء تفاوضيًا بامتياز، يُعيد داخله كل فرد تشكيل موقعه وهويته وعلاقاته، دون أن يتم ذلك في فراغ، بل في تفاعل مع السياق الثقافي والاقتصادي والسياسي.

6)السكن القروي وسؤال تكريس سيادة قيم الفردانية وتعاظم الوعي بالحريات الفردية

يمكن السكن العدد الكبير لغرف السكن القروي التقليدي الأسر القروية الممتدة بإقليم شيشاوة من تجاوز صعوبات العيش المشترك لإفرادها تحت سقف واحد، فنسبة 73% من الأسر القروية تقر بكفاية عدد الغرف لأفرادها، مقابل 27% من الأسر القروية التي تجد صعوبة في تحقيق هذا الاكتفاء. كما أن معدل[2] كفاية الغرف في الوسط القروي

[1]-الديالمي عبد الصمد، أسرة ضمن الموسوعة العربيّة لعلم الاجتماع. تونس، الدار العربيّة للكتاب، 2010، ص. ص 65-70.

[2]- معدل شغل المسكن هو متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، ويعنى به نسبة عدد السكان إلى عدد الغرف المستعملة بالنسبة لوحدة جغرافية محددة.

يصل إلى 1.5غرفة لكل فرد، وهو ما يمثل شبه استقرار بالمقارنة مع النسبة المسجلة برسم سنة 2014،مع تسجيل اختلافات طفيفة بين الجماعات والدواوير. ويفسر هذا التفاوت بعوامل اقتصادية، فالأسر القروية التي تمتلك مداخيل مادية كبيرة، تمتاز مساكنها بتعدد غرفها، وارتفاع عددها، والعكس صحيح بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود.فمعدل الأفراد الدين يستغلون غرفة واحدة يختلف تبعا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تمثل الأسر القروية التي يستغل فيها أربعة أفراد غرفة واحدة نسبة 15%، أما الأسر القروية التي يتجاوز فيها هذا المعدل أربعة أفراد بنسبة 42%، بينما تصل الأسر القروية التي يصل فيها معدل استغلال الغرفة الواحدة إلى فردين نسبة 38%، أما الأسر القروية التي تخصص غرفة واحدة لكل فرد، فلا تتعدى نسبتها 5%. لقد واكب انتقال الشباب القروي نحو الاستقرار العائلي في السكن المستقل، تحول أغلب الأسر القروية من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية، وتنامي النزعة نحو التمسك بالاستقلالية التامة في المسكن و المعيشة والشؤون الخاصة، ورفض الوصاية المفروضة باسم الدين أو القيم أو الثقافة أو الأعراف، والتحرر منها في تدبير الحياة اليومية، وحماية الخصوصيات الفردية والجماعية، واتخاذ القرارات المتعلقة بواقع الأفراد، ومستقبلهم دون تدخل من ذوي القربى والأنساب ، والرغبة في إضعاف دور الرقابة و الضبط الاجتماعي على حركة وفعالية الإنسان القروي. غير أن النزوع نحو الاستقلال في السكن يتخذ صبغته الفيزيقية و المادية فقط، بينما الاستقلال الاجتماعي والثقافي محدود، حيث يستمر الشباب القروي في تواصلهم الدائم مع أسرهم، وشعورهم بالحنين للعائلة الأصل، خصوصا في المناسبات الدينية.

توضح المعطيات الميدانية، أن إقبال الأسر القروية على الاستقرار في مساكن مستقلة، لا يمنع استمرار ظاهرة العيش المشترك مع الأقارب من الدرجة الأولى، إذ تقطن نسبة 45% من الأسر القروية مع والدي الزوج، مقابل 12%للأسر القروية التي تقبل بالسكن مع والدي الزوجة، بينما لا تشكل نسبة الأسر القروية التي تقبل بعيش باقي الأقارب معها إلا 8% من مجموع الأسر القروية. ورغم تجذر ثقافة السكن مع الأقارب في الوسط القروي، فقد لوحظ ارتفاع الأسر القروية التي تفضل السكن المستقل عن الأقارب بنسبة تصل إلى35%، الشيء الذي يفسر أن أكثر من ربع الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تقطن في مساكن حديثة النشأة، لا يتعدى عمرها أكثر من عشر سنوات بنسبة 18.10%،فيحين نسجل تراجع نسبة الأسر القروية التي تقطن بالمساكن القديمة، والتي يتجاوز عمرها 10 سنوات. غير أن ميل الساكنة القروية في السنوات الأخيرة نحو السكن المستقل،لا ينفي تمسك أغلب الأسر القروية بشرط مكان تشييد السكن الجديد اعتمادا على معيار القرابة، والإقامة في الدواوير والتجمعات السكنية وفق رابط القرابة الدموية والقبلية، خصوصا من جهة الأب، لأن "التقارب في المسكن يكون في غالب الأحيان أبويا أكثر منه أمويا، بحيث نجد

الزوجين يسكنان في غالب الأحيان أقرب من مسكن والدي الزوج عنه من مسكن والدي الزوجة[1]. كما أن الصعوبات المطروحة أمام الشباب القروي اليوم في توفير السكن المستقل بعيدا عن الأهل، ساهم في الحد من انتشار السكن المستقل، ففي"الكثير من الحالات الجديدة للزواج، فإن الأزواج يعيشون معا مع أسرهم، لأن أزمة السكن بالوسط القروي حاليا، لا تمكنهم من الحصول على سكن مستقل[2].

7) الانتقال من الحياة الو اقعية إلى الحياة الافتراضية: تأسيس هندسة اجتماعية جديدة

تحظى الثقافة التكنولوجية بإقليم شيشاوة بمكانة كبيرة في الحياة الاجتماعية، مما يؤكد أن علاقة التأثير والتأثر بين البعد التكنولوجي والتغير الأسري علاقة قائمة ومتبادلة، لا يمكن لطرف أن يستغني عنها في وجوده واستمراريته وتحوله. فالثقافة التكنولوجية عامل أساسي في تحول التواصل الخارجي للأسر المغربية من العزلة الواقعية الموروثة إلى التواصل الافتراضي الممتد، ومن التواصل الضيق في المجال، والمحدد في الزمان والمكان، والمقيد بشروط ثقافية محافظة إلى التواصل المستمر في الزمان والمكان، والمفتوح على كل القضايا والمجالات، والمستقل عن كل القيود الاجتماعية والثقافية، والمستفيد من الانتشار الهائل لوسائل الاتصال والإعلام. وقد تضررت فئات عديدة من هذا التحول الذي أحدثته الوسائط التكنولوجية في الحياة الأسرية بالوسط القروي، ورغم تفاوت نسب الضرر بين هذه الفئات، فإن فئة الشيخ والمسنين من الجنسين هي الأكثر تضررا من انتقال العيش الأسري من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية في المجتمع القروي، بسبب التهميش الكبير الذي أصبحت عليه في أغلب الأسر القروية، حيث تأثرت مقومات الراعية الاجتماعية والنفسية التي كانت تحظى بها سابقا، بظهور مفاهيم جديدة في القاموس الاجتماعي المتداول اليوم بين المغاربة، كالتخصص في العمل، والانتقال من نمط الإنتاج المعيشي إلى نمط الإنتاج التسويقي، والاستهلاك السريع، والتراتبية الاجتماعية، وامتداد عمر الإنسان، وانخفاض نسبة الوفيات، وتغيير التركيب السكاني، وانبثاق أزمة القيم، وذوبان العيش المشترك، وبروز الفردانية، وتشكيل لعلاقات الاجتماعية النووية، والصراع بين الأجيال. فهذه المفاهيم وغيرها، تجعل من العامل التكنولوجي أهم عامل مسؤول على تحريك مختلف التحولات التي تمس الرعاية الاجتماعية والعائلية للمسنين في الأسرة المغربية، وتغير سلوكات أفرادها تجاه هذه الفئة، واضطراب علاقاتهم الاجتماعية بها، والسعي نحو الإعلان عن التحرر من خدمتهم المفروضة عليهم باسم التقاليد والعادات. لقد أحدثت التحولات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية رجة كبيرة على مستوى الالتزام بالقيم التقليدية للرعاية الاجتماعية للمسنين داخل الأسر القروية، من خلال القبول العفوي والتلقائي بحلول القيم الفردانية الكونية تدريجيا محل قيم التضامن المحلية، وتسريع وتيرة التدفق القيمي والثقافي والحضاري العصري إلى الأوساط القروية، مما نتج عنه

[1]-Bouvalet Catherine, Pierre Merlin , Transformation de la famille et habitat, actes du colloque, Paris, 1986, P 150.

[2]-Boutefenouchet Mostafa, Systeme Social et Changement, Social En Algerie. O P U, Alger, sans date, P 36

تراجع مستويات ارتباط الأجيال الصاعدة بمنظوماتهم القيمية الأصلية التي تفرض واجب رعاية كبار السن، والعناية بأوضاعهم الاجتماعية والنفسية والمادية، وذلك في ظرفية اجتماعية وثقافية واقتصادية خاصة، تفرز صراعا قيميا وفكريا بين جيل الشباب وجيل الشيوخ، الأمر الذي جعل الأسرة القروية عاجزة عن مجاراة هذا الصراع، وتجديد قيمها التقليدية لمواكبة الغزو الثقافي والقيمي الذي ينتاب كل مجالات العيش القروي، لتتحول في نهاية الأمر إلى مجرد مؤسسة تنظيمية مستهلكة لقيم ومفاهيم مستوردة لم تُسهم بشكل مباشر في إنتاجها، ولم يساهم أعضاؤها في صياغة خصوصياتها الثقافية والقيمية.

يفسر تراجع مستوى الرعاية الاجتماعية لكبار السن في الأسر القروية بأزمة القيم التي نتجت عن حركة النزوح الجماعي للأفراد من الواقع المعيش إلى الواقع الافتراضي، وانتقال حياتهم الاجتماعية إلى خلق عوالم مختلفة في البيت الواحد، والإقرار بالتعدد الذي يطبع عيش الأسر المغربية بين وجودين، الوجود المادي المشترك المقتصر على الإشباع المادي للحاجيات البيولوجية من أكل وشرب ونوم، والوجود المعنوي الخاص المرتبط بالعالم الافتراضي. الشيء الذي يعني تهميش كبار السن في فضاء أسري ذكي ورقمي وافتراضي. فلقد أثر حلول الحياة الافتراضية محل الحياة الواقعية لدى الشباب في تراجع نسبة حضور الجماعات الأولية في حياتهم الفردية والجماعية كالأسرة والجيران، وتعويضها بالجماعات الافتراضية، وتحول نمط إشباع حاجاتهم المختلفة، وارتفاع منسوب الاستقلال الاجتماعي، والذاتية الفردية في علاقاتهم الاجتماعية، والعزلة عن الآخرين، وممارسة العنف على الذات والغير، والميل نحو القبول التلقائي بالسقوط الاجتماعي، والهروب من الواقع والهجرة نحو منطق الحياة الافتراضية، والموافقة على الاغتراب. فزيادة احتكاك الأفراد بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستعمالهم لوسائل التكنولوجيا والإعلام الحديثة، جعل العلاقاتِ الشخصية الوثيقة بين الجيران أو بين أعضاء أفراد الأسرة الواحدة، تصبح أقل إنسانية وحرارة، وتحول الواقع الأسري إلى سياق مجتمعي يعاد فيه اليوم طرح سؤال المنظومة القيمية، ففي ظل أهم التحولات المذكورة قد يحدث نوع من الخلخلة في منظومة القيم، التي يراد لها في تصور «ستاتيكي» متجاوز، أن تكون ثابتة ومطلقة باعتبارها منظومة لا تاريخية ضدا عن كل عوامل التحول والتغيير، الشيء الذي أدى إلى الانسياق نحو التفكير التبسيطي القاضي بانهيار القيم وانحلال المجتمع، وتنامى الهلع المجتمعي الشبيه بما رافق انهيار اليقين في الرياضيات في القرن التاسع عشر إثر ظهور هندسة جديدة.

8) رعاية المسنين وتلاشي المنظومة المجتمعية التقليدية لصالح تراتبية مجتمعية جديدة

شهدت الأسر القروية بإقليم شيشاوة في العقود الأخيرة تحولا تدريجيا في تركيبتها البشرية، ونظمها الاجتماعية، ومقوماتها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، وظواهرها البنيوية، وقيمها الثقافية. فلا يمكن الحديث عن وجود مكون من مكونات الأسر القروية، قادر على الصمود أمام التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، أو على الأقل مواكبة هذه

التحولات وفق منطق الحفاظ الكلي على استمرارية النمط التقليدي القائم، فحتى متغير الرعاية الاجتماعية للمسنين الذي كان يعتقد، بأنه الوحيد التي استطاع أن يفلت من أثر التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي، وأن يحافظ على بنيته الموروثة، تحول إلى مجال اجتماعي للصراع الاجتماعي بين الأجيال، والتنافس بين الجنسين، واستمرار القيم المؤثرة على الحياة الاجتماعية والأسرية بالوسط القروي. وبسبب التغير التدريجي الذي طرأ على بنية السلطة الأسرية مؤخرا، يميل القرويون حاليا إلى التخلي عن الشعور الجمعي الذي يغدي التضامن بينهم، ويدفعهم للوفاء بواجباتهم العائلية والتزاماتهم الاجتماعية، واختيار التصرف بفردانية زائدة في معاملاتهم وسلوكاتهم. فالتحرر من التراتبية الاجتماعية الموروثة في الأسر القروية، جعلت النسق الحياتي للقرويين يأخذ مسارا مغايرا في تحقيق الترقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويوظف أدوات جديدة كالهجرة والنجاح المهني والدراسي وحيوية آليات استقطاب الأعيان في العالم القروي، وإدماجهم في الأجهزة الإدارية والحزبية الجديدة بالوسط القروي.

تبرز المعطيات الميدانية، أن مستوى التفاعل والتماسك[1] بين أفراد الأسر القروية، لازال محافظا على قوته رغم التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع القروي، حيث تصل نسبة الأسر القروية التي يتسم فيها التفاعل الأسري بالقوة إلى 53% مقابل 29% للأسر القروية التي لا يتجاوز فيها هذا التفاعل درجة المتوسط، بينما تشكل الأسر القروية التي يتسم تفاعلها بالضعف نسبة18%. ورغم تمسك القرويين بمستوى الكبير للتفاعل بينهم، إلا أن الأسر القروية تبدي تخوفها من مستقبل هذا التفاعل، وعلاقته بالتحولات الاجتماعية التي يعرفها الوسط القروي في المجال والسكن والثقافة والقيم والهجرة والتواصل مع العالم الخارجي، وسن الزواج، وحجم الأسرة، والمستوى الثقافي لأفرادها، واستقلاليتهم في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية. فهذه العوامل جعلت العلاقة القائمة بين الجنسين تقوم على نمطين أساسيين، نمط أول يستند إلى الثقافة التقليدية، ويشكل نسبة 67%، ويوظف حق الذكور في مراقبة تصرفات أخواتهم، والتدخل في شؤونهن الخاصة، ومطالبتهن بتبرير كل التصرفات والمواقف الصادرة عنهن. ويستمد الذكور هذا الحق من التفويض الأبوي للسلطة الأسرية. ونمط ثان لا يتجاوز 33%، يقوم على رفض الأب التنازل عن السلطة الأسرية لأي طرف مهما كان، لأنه المسؤول الوحيد عن بناته. فالخصائص التاريخية المميزة للأسر القروية، تعزز تجذر السلطة الأبوية، وسعيها لحماية هذه السلطة، وتحويلها إلى النموذج الذي تنتظم حوله مختلف البنيات الاجتماعية الأخرى.

[1]- حدد متولي أحمد رمضان 'مفهوم التماسك الأسري في ثلاثة محاور: الإتصال الأسري، إسهام الزوجة في القرارات الأسرية، ودرجة التكافل الاجتماعي". للمزيد من المعطيات، يمكن الرجوع إلى متولي أحمد رمضان، التماسك الأسري وأثره على إشراك الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوية، دراسة امبريقية لأحد المجتمعات بمنطقة واد النطرون، رسالة ماجيستر، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر ، 2003، ص.ص 34-.54.

9) نفور الشباب القروي من خدمة المسنين: بين حضور " الأنا" وتراجع " النحن"

شهدت طبيعة علاقة الشباب القروي بأصولهم تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد نسبة 57% من الأسر القروية حصول هذا التغير مقابل نسبة 33% من الأسر القروية التي تنفي حدوث هذا التغير. وتفسر هذه النسب تأثر الحياة الاجتماعية بتحول عيش القرويين نحو تجريد الإنسان من هويته الأصيلة، وتأثير الهجرة القروية على إعلان الحضور والتميز والتفرد في الحياة الفردية، وإثارة انتباه الجميع للأفعال والسلوكات الشخصية، وإعلان الهوية الاجتماعية الجديدة التي تؤشر على الحراك الاجتماعي، وتزايد استقلالية الشباب القروي الذين تتملكهم الذاتية، وتهيمن على حديثهم اليومي، الاستعمال المفرط لكلمة " أنا" عوض كلمة "نحن".فما يهم الشباب القروي حاليا الدفاع عن المصالح الشخصية، ورفض تبني المسؤولية الجماعية للمهام العائلية، واستغلال نتائج التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية لصالحه، والاستفادة من احتكاك الأسر القروية بوسائل الإعلام في نشر قناعاته، واستثمار انفتاح المجتمع القروي على قيم ثقافة جديدة واردة من المجال الحضري في التصدي للقيم التقليدية التي تحد من ميل الشباب القروي نحو تبني سلوكات التمرد والفردانية، وتشجع على الإقامة المشتركة مع الأسر القروية، وتعزز مظاهر الانصياع للقرارات الأسرية[1].

10) الرعاية الاجتماعية للمسنين :فجوة معرفية وقيمية بين الأصول والفروع

تتجلى معالم التغير التدريجي للرعاية الأسرية من النمط التقليدي إلى النمط العصري، في تخلي الأسر القروية على أشكال الهيمنة والخضوع لقيم و عادات وأعراف مستمدة من تراكم البنيات الثقافية الموروثة. فقد أدى تطور بنية العلاقات الاجتماعية بالعالم القروي، إلى بروز مشكل الاهتمام برعاية المسنين التي تفسر محاولات الشباب القروي نقل السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتفادي الأزمات العائلية الناجمة عن التوظيفي التقليدي للسلطة الأسرية، وتزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني للمسائل العائلية، وتراجع مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية القروية، والميل نحو التكيف مع تبني مظاهر الحياة الحضرية، والاحتكاك بعلاقات أسرية مغايرة وجديدة، وتسهيل ولوج المرأة القروية لفضاءات الحياة العامة، وتوسيع مشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي،وتحررها من التبعية المطلقة إلى المشاركة النشيطة في المجتمع. فحسب المعطيات الميدانية، فتحول تعامل الأبناء مع قرارات الوالدين يتناسب مع القيم القروية السائدة، فنسبة 57% من الأبناء يحترمون قرارات آبائهم، مقابل اختيار نسبة 09% من الأبناء الهروب ومغادرة المنزل. بينما يمثل الاعتداء على

[1]-اميلدوركايم ، التربية الأخلاقية ، ترجمة السيد محمد بدوي ، المركز القومي للترجمة، 2015 ، ص 98.

الأصول نسبة 06%، والانحراف وتعاطي المخدرات ومعاقرة الخمور بنسبة 12%، واللجوء إلى تخريب ممتلكات البيت بنسبة 04%، و سرقة محتوياته بنسبة 13%.

تبرز المعطيات تحول علاقة الأبناء بالقرار العائلي إلى مجال أساسي لبروز عمق التحولات الاجتماعية والتفاعلية التي عرفتها الأسر القروية في العقود الأخيرة، وفضاء اجتماعي جديد مغاير قوامه الصراع والاختلاف بين الأجيال. ويفسر تحول مواقف الأبناء من الالتزام الثقافي إلى التمرد العائلي بالوجود المزدوج للأبناء، بين وضع اجتماعي محافظ، يقتضي الطاعة وتنفيذ كل ما يصدر عن آبائهم، ووضع اجتماعي جديد مضمونه التمرد على القرارات الأسرية. وبين الوضعين المتناقضين، يعيش الأبناء قلقا وجوديا واجتماعيا بسبب عدم قدرتهم على التوفيق بين ضرورة الخضوع لضغط ورقابة التقاليد الموروثة، والانسياق وراء إغراءات الحياة الاجتماعية المعاصرة، ومحاولة استلهام النموذج الحضري في العيش، والذي يصطدم بتمسك القرويين بتقاليد هو عاداته ومعتقداته، ولعل موقف القرويين من مسالة الزواج خارج نسق الأقارب خير دليل[1] على نشوء العلاقة المتوترة بين الأبناء وآبائهم حول الاحتكام للمعتقدات والأعراف والتقاليد، التي تفرض الطاعة والخضوع، واعتماد معايير السن والجنس في توزيع السلطة الأسرية.وقد سبق للمختار شفيق أن أكد أن السبب الكامن وراء هذه الازدواجية في المجتمع القروي ، رغبة الجيل الحالي للتخلص من كل القيم الموروثة، والتي تحد من الحرية والاستقلالية، وتعيق خلق نسق ثقافي شبابي مضاد لنسق الشيوخ، له قيمه، وقواعده، ومواقفه، تتعارض مع ما يدافع عنه الشيوخ إلى حد الاصطدام والصراع[2].

11) الشباب القروي وهاجس البحث عن نموذج الحياة الشخصية خارج النطاق العائلي

يختار الشباب القروي البحث عن النموذج الخاص الذي يمكن الاقتداء به في الحياة الشخصية والاجتماعية بعيدا عن المجال العائلي الخاضع للسلطة الأبوية. فحسب المعطيات الميدانية، فإن نسبة 46% من الشباب القروي يرفضون السير على نهج أصولهم في بناء حياتهم الاجتماعية والشخصية، مقابل استمرار 34% منهم باتخاذ أصولهم قدوة في الحياة. بينما تختار نسبة 20% من الشباب القروي خيار الاعتدال والتوسط بين نموذج مستمد من داخل الأسرة كأصل، والاستعانة بنموذج ثان من خارج الوسط العائلي. هذه المعطيات تؤكد أن الشباب القروي مهووس بالبحث بين المشاهير والشخصيات البارزة في المجتمع لاتخاذها كنماذج اجتماعية لبناء حياتهم الشخصية بعيدا عن التأثير الذي يمارسه الآباء عليهم. وتعزز وسائل الإعلام والأفلام السينمائية، والقصص التي يتم ترويجها على وسائل التواصل الاجتماعي هذا التوجه لدى الشباب القروي، والذي يرفض كل ما يمكن أن يقف بينه وبين الاقتداء بهذه النماذج

[1]- مأمون طربية، مرجع سابق، ص 198.

[2]- المختار شفيق، الشباب والتغير الاجتماعي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2002، ص 125.

الاجتماعية، بدء بالصورة النمطية للأب، ومرورا بمهنته وموقفه، ووصولا إلى غايته في الحياة[1]. فاختلاف المواقف بين الأبناء وآبائهم حول قيمة وطبيعة النموذج المعتمد في بناء الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، يبرر الاستعمال الواسع لمفهوم "الفراق" في العلاقات الاجتماعية والأسرية، والذي يحيل على ابتعاد الأبناء عن مقومات التماسك الاجتماعي والأسري التقليدي، واختيار مواقف الاستقلالية والتمرد على القرار الأسري والسلطة الأبوية، الشيء الذي يجعل بعض الأسر القروية مجبرة على اللجوء إلى العقاب المادي والمعنوي، للحد من تأثيرها، بينما تبدي باقي الأسر القروية مرونة اتجاه اختيارات أبنائها، لتجنب كل من شأنه أن يضعهم في صدام مباشر مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع القروي[2]. هذه المرونة التي تتسم بها مواقف الوالدين نحو أبنائهم، جعلت أغلب الأسر القروية تعرف تحولات جدرية في بنيتها وخصائصا ومطالبها بفعل تظافر عوامل داخلية وخارجية، غيرت مختلف وظائفها، وقلصت أبنية العائلة الممتدة، ناهيك عن التغيرات العميقة التي طرأت على مختلف ألوان النشاط والفعالية الاجتماعية التي تشتغل في رحاب الأسر القروية كالمهنية والحميمية والتعاضد الاجتماعي.

12) العلاقة بين الأصول والفروع: تراجع العيش المشترك لصالح النزوع نحو الفردانية

مكن التوفيق الأسري بين استمرار النموذج التقليدي لبنية العلاقات الداخلية للعائلة، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، والمواقع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الأصول والفروع، الأسر القروية من استبدال مبدأ التضامن العائلي التقليدي المبني على مركزية رب الأسرة، وعلى سلطته المركزية، بالتضامن العائلي الحديث القائم على توظيف قيم الحرية والاستقلالية والحوار مع الاستمرار بالتعلق بأسس الوحدة العائلية التقليدية لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية المعاصرة، رغم اقتصار هذه الوحدة اليوم، على أفراد الأسرة الصغيرة، متخليا عما كان معروفا عليه في الماضي بشموليته لكل أفراد العائلة الكبيرة. فإن المجتمع القروي يعيش تحولا انتقاليا في العلاقات الاجتماعية لأفراده، والتي تؤسس لمرحلة جديدة تستبدل قيم التماسك الميكانيكي التلقائي المتبادل بقيم الارتباط العضوي والمادي كأساس لاستمرار العيش المشترك [3]، والتي ستؤثر على تعدد أشكال تغير الرعاية الاجتماعية لكبار السن في الأسر القروية، المتسمة بهيمنة علاقة الصراع والتوتر بين الأصول والفروع مع تسجيل اختلاف في نسبة حضور كل نمط من هذه الأنماط، حيث ترتفع نسبة علاقة التوتر والصراع لتبلغ42%، مقابل تراجع نسبة علاقة التفاهم والحوار والطاعة، مسجلة على التوالي نسبتي33% و25%. ويفسر تحول أشكال العلاقات الموروثة بين الأجيال بالثقافة السائدة في المجتمع

---

[1]- A. Belarbi, les attitudes des lycéens et des lycéennes envers la famille, la religion. in jeunesse et changement social. Collectif. CERSS, Tunis, 1984, pp 215/234.

[2]- G. Mendel, Pour décoloniser l'enfant, Unesco , Payot , Paris , 1971, p131.

[3]- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 ص 117.

القروي التي تقاوم تجديد الأسس التقليدية التي تقوم عليها العلاقة بين الآباء والأبناء، والتمسك أغلبية بالقيم العاطفية والأخلاقية الموروثة، ورفض قيم النقد والتحرر والنزوع نحو الفردانية.

تعيش نسبة 93% من المسنين مع أبنائهم، مقابل عيش نسبة 7% منهم لوحدهم. وتتوزع أشكال رعاية المسنين في الأسر القروية بين الرعاية النفسية بنسبة 39%، والرعاية الاجتماعية بنسبة 32%، والرعاية المادية بنسبة 29%. ويفسر استمرار رعاية المسنين في المجتمع القروي بالتقدير الذي يكنه القرويون لكبار السن، واعتراف الشباب القروي بفضل الأجداد والآباء في تحقيق طموحاتهم،وبدورهم في تهذيب الحياة الفردية والجماعية للناشئة. فالتحولات الاجتماعية بالوسط القروي لم تغير كثيرا ثقة الأبناء بآبائهم، والسعي نحو نيل رضا الوالدين، والإقبال على تلبية مطالب آبائهم، والانصياع لأوامرهم، والإتيان بسلوكات ترضيهم، بغض النطر عن مدى توافقها أو تعارضها مع اختياراتهم الشخصية، ومشاريعهم الفردية. غير أن تخلي الأسر القروية على واجب الرعاية الاجتماعية لكبار السن في السنوات الأخيرة، أدى إلى نشوء مشاكل اجتماعية في بنائها وقيمها واتجاهاتها ووظائفها وعلاقاتها، وتهافتها نحو نمط العيش العصري القادم من الخارج محل نمط العيش التقليدي الموروث، وانهيار هياكلها الاجتماعية القديمة المحافظة، وتبني مبادئ الثقافة الفردانية، وتغليب ميولات القرار الشخصي لدى الشباب الذين يرفضون المفهوم التقليدي للتجمع العائلي، ويتمردون على القواعد الأسرية و النظم الاجتماعية التقليدية، والقيم الثقافية المحافظة التي تعطي مكانة لائقة لكبار السن، ويختارون عدم الالتزام بتنفيذ قرارات الوالدين، ورفض ثوابت وأسس العيش المشترك، والذي لا يتيح للأبناء حرية الاستدماج التطوعي والشخصي لقيم الالتزام الأسري، الشيء الذي يشجعهم على التمرد الاجتماعي والعائلي[1].

13) التضامن العائلي الداخلي: ظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية

يشكل التماسك الأسري بالوسط القروي بإقليم شيشاوة جوهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويكتسي مظاهر عديدة كالانسجام الكبير بين الزوجين، وتعاونهما لتحقيق الأهداف المشتركة للعائلة، وسعيهما لإخفاء مشاكلهما عن الآخرين، وإيجاد حلول داخلية لها عن طريف التفاوض وتقديم التنازلات.. لكن هذا التماسك الأسري سيتأثر بتخلي الأسر القروية على عادة تبادل الهدايا. وتكثيف الزيارات العائلية، ومشاركة الأهل أفراحهم وأحزانهم، والتعبير عن مواقف اللامبالاة والقطيعة والفردانية وضعف التضامن الأسري، وقطع الأرحام، والنكران للعيش الجماعي، وظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية. فقد سرعت التحولات الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع القروي من ظهور أنواع عديدة لبنيات علائقية متعددة، سرعت من تبني الأسر القروية لقيم

[1]- عباس مكي و زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب، بيروت، شركة تكنو برنس الحديثة، 1978، ص15.

الرأسمالية القائمة على تشجيع العمل المأجور، وخروج المرأة للعمل، وخلخلة التركيبة الداخلية التقليدية للأسر القروية. فما تشهده العلاقات الداخلية للأسر القروية من تحولات، تعكس حقيقة ما يقع في المجتمع القروي، وتعيد إنتاج مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتساهم في تنويع العلاقات الاجتماعية بين علاقات مطبوعة بالتبعية، واستعمال المفاهيم التقليدية الموروثة، وعلاقات أسرية جديدة توظف مفاهيم جديدة، وتغير باستمرار من خصائصها ،وأسسها إيقاع و ظروف التطور في المجتمع القروي[1]. ونتج عن هذا التحول تغيير المفاهيم المستعملة في العلاقات الداخلية للأسر القروية، والتي حددها عبد الرحيم العطري في مفاهيم "الشرف" و"النية" و"البركة" و"الصواب"، والتي شكلت منطلق لثورة شاملة في الحياة الاجتماعية القروية، والتحرر التدريجي من الانضباط للمفاهيم القديمة. وما زاد من سرعة هذا التحرر، سهولة الاتصال الرقمي، والاحتكاك الثقافي بين المجالين الحضري والقروي، والتخلص من المقومات التقليدية للعلاقات الاجتماعية، وتغير المفهوم التقليدي للإنجاب، وإعادة توزيع المهام بين المرأة والرجل، وتقوية التفاعلات الرمزية في الأسر الصغيرة، واقتصارها على الزوجين وأولادهما غير المتزوجين، وربطها بالفائدة الاجتماعية والمنفعة المادية، فتبني المفاهيم الجديدة للعلاقات الداخلية للأسر القروية، سينمي مواقف حق التصرف، والقيام بالسلوك، وتحديد المصير على أساس الحرية والاستقلالية، والتخلي عن الارتباط بالعلاقات القرابية والضغوطات الثقافية، وتعويضها بالاهتمام بالمطالب المادية الملحة لأفراد الأسرة[2].

ارتبطت بروز تأثير الفردانية على العيش المشترك في المجتمع القروي على غرار المجتمعات الأخرى بتطور الفكر الغربي، بدءًا من عصر النهضة، مرورًا بالثورة الصناعية، وصولًا إلى عصر النيوليبرالية، والتي عمقت من أزمة الرعاية الاجتماعية للمسنين من خلال نشوء تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، غيرت الكثير من القيم السائدة في المجتمعات البشرية، وعملت على تسريع وتيرة انهيار معايير التماسك الاجتماعي وزيادة مستويات الشعور بالعزلة والوحدة لدى كبار السن. وفي مقابل هذا التهميش والانعزال الذي يميز الوضعية العائلية والاجتماعية للمسنين، اختار الشباب المدعوم بثقافة الاستهلاك والنجاح الفردي، رفض الاستمرار في خدمة واحتضان كبار السن الذي ساءت أوضاعهم في الكثير من المجتمعات بسبب تفاقم مشاكلهم المادية والصحية والنفسية والجسدية. هذا التحول الجديد الذي يطبع علاقة الشباب بأجدادهم وأصولهم، دفع العديد من المفكرين والباحثين إلى البحث في كيفية تأثير الفردانية على رفع منسوب الصراع بين الأجيال، واحتدام أزمات الرعاية الاجتماعية والعائلية للمسنين.

خلاصة

[1]- مصطفى بوتفنوشنت، لعائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984،ص127.

[2]- حسين محمود ، رعاية الأسرة ، الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية،1993، ص216.

توظف الأسر القروية القيم الموروثة في تكوين الإنسان القادر على المساهمة في تنمية مجتمعه، والقيام بواجب رعاية أصوله وأجداده، وتحقيق التوافق بين استمرار النموذج التقليدي لبنية العلاقات الداخلية للعائلة، والنموذج الحديث الذي يستوجب إعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، والمواقع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الأصول والفروع. فقد أدى ولوج المجتمع القروي لثقافة التحديث والتطوير لأنماط العيش والتكتل والرعاية والعمل والإنتاج والاستهلاك والتواصل والتعليم والتثقيف، إلى إحداث تغيرات عميقة على مستوى المدلول الاجتماعي للتعايش بين الأجيال، نجم عنها تراجع كبير في قيم الاحترام والانصياع لقرارات كبار السن، ومغادرة جزء كبير من الساكنة القروية للعيش خارج مجالاتهم المعتادة، وتزايد مشاعر الرفض الفردي والجماعي للاستمرار في الخضوع لمنظومة القيم التقليدية التي ترسخ هيمنة القبيلة والأسرة الممتدة وأنماط الإنتاج والاستهلاك المحلية، وتعزيز سيادة مبادئ وقيم التكافل والتضامن وتحمل الأعباء الاجتماعية بشكل مشترك بين الأجيال. وبدل ذلك، ستعرف الحياة الاجتماعية القروية نزوحا كبيرا للقرويين، خصوصا من الشباب، نحو تجسيد قيم الحداثة والفردانية من خلال اختيار العيش في نموذج الأسرة النووية، والارتباط بالعمل في الأنشطة المهنية العصرية التي توافق نمط الإنتاج الرأسمالي، وتعكس الانبهار الاجتماعي بمبادئ الثقافة الاستهلاك الحضرية، واحتدام الصراع الثقافي والاجتماعي بين الفروع والأصول فيها، مما نتج عنه تزايد مشاعر العزلة المجتمعية التي يشعر بها كبار السن في المجتمع القروي الذي أضحت فيه العلاقات الاجتماعية تحتكم إلى قواعد هندسة جديدة تنهل أكثر فأكثر من المشترك الكوني عوض التقليدي المحلي، وتنفتح على علاقات أكثر تحرّرا، وتقبل تنظيمات مجتمعية لم تكن مألوفة كالأسرة الأحادية ودور العجزة والرعاية الاجتماعية.

المراجع المعتمدة

- اميلدوركايم، التربية الاخلاقية، ترجمة السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة 2015.
- براون، أ. وسائل التواصل الاجتماعي والعزلة الاجتماعية: دراسة تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الاجتماعية. ستانفورد، كاليفورنيا: جامعة ستانفورد، معهد الأبحاث النفسية، 2019.
- جونز، د. تراجع دور المؤسسات الدينية والاجتماعية وأثره على النزعة الفردية. أكسفورد: جامعة أكسفورد، كلية العلوم الإنسانية، 2017.
- سميث، ج. تأثير العولمة على القيم الاجتماعية في المجتمعات الغربية. كامبريدج، ماساتشوستس: جامعة هارفارد، قسم الدراسات الاجتماعية، 2018.
- شتاينر، م. النظام الرأسمالي والفردانية: دراسة في تأثير النظام الاقتصادي على التماسك الاجتماعي. هامبورغ: معهد الاقتصاد العالمي، 2020.

- شقير محمد، تطور الدولة في المغرب من القرن الثالث ق/ م إلى القرن العشرين، الطبعة الثانية، افريقيا الشرق 2006.
- عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2015.
- فاطمة نافع، (مقالة: أثر الأسرة البدوية في بناء المجتمع المغربي)، الأسرة البدوية في تاريخ المغرب، مؤلف جماعي، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2 كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، تنسيق البيضاوية بلكامل، ط/1، 2006.
- فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديموقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- كارتر، س. النزعة الاستهلاكية والفجوة الاقتصادية: أثر الفردانية على العدالة الاجتماعية. برينستون، نيوجيرسي: جامعة برينستون، قسم الاقتصاد، 2019.
- كولمان، هـ الفردانية ومشاعر العزلة: دراسة في العلاقات بين الفرد والمجتمع. لندن: جامعة لندن، معهد الدراسات الاجتماعية .، 2017.
- لويس، ر. التحولات الأسرية والنزعة الفردية: دراسة تحليلية في التغيرات الاجتماعية. شيكاغو: جامعة شيكاغو، قسم علم الاجتماع، 2016.
- محمد ظريف. " محاولة في تشخيص الموروث السياسي بالمغرب ". المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. عدد 5. 1988.
- المختار شفيق. "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة". جريدة المحجة. عدد 188. 2003.
- المختار شفيق. الشباب والتغير الاجتماعي. الأسرة، السياسة والدين. مطبعة الأمنية. الرباط. 2002.

مجلة أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات القانونية والاقتصادية والإنسانية برؤية حضارية تكاملية
A peer-reviewed journal in law, economics, and humanities from an integrative civilizational perspective

السلوك الانتخابي بالمغرب بين منطق العزوف وو اقع المصلحة
دراسة استشر افية في أفق استحقاق 23 شتنبر

انس الزوين
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية؛
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد بن عبد الله بفاس

الملخص:

يشكل السلوك الانتخابي أحد أهم الظواهر التي تعرف نقاشا كبيرا عند كل موعد انتخابي يعرفه المغرب. فلا شك ونحن على بعد أشهر قليلة من هذا الاستحقاق الوطني أن يطرح هذا الأمر من جديد على طاولة النقاشات العمومية، ولدى مختلف الباحثين في مجال العلوم القانونية والاجتماعية من أجل سبر أغوار هذا السلوك وتحديد مظاهره وكيفية تقويمه وضبطه من أجل المساهمة الفعالة لجل المواطنين في المشهد السياسي وانتداب أكفأ المرشحين لخدمة الوطن والمواطن.

الكلمات المفتاحية: السلوك- الانتخابات- الثقة- المشاركة- العزوف- المصلحة.

Abstract :

Electoral behavior constitutes one of the significant phenomena that generate extensive debate during every electoral period in Morocco. There is no doubt that, as only a few months remain before this national electoral event, this issue will once again be brought to the forefront of public debate and examined by various researchers in the fields of legal and social sciences, with the aim of exploring the dimensions of such behavior, identifying its manifestations, and determining the mechanisms for its evaluation and regulation, so as to ensure the effective participation of citizens in the political landscape and the election of the most competent candidates to serve the nation and its citizens

Keywords : Behavior- Elections- Confidence- Participation-abstention-Interest.

مقدمة:

ونحن على مشارف الاستحقاق الانتخابي المقبل في شهر شتنبر، يطرح من جديد على أرضية النقاش السياسي موضوع السلوك الانتخابي للمواطن ومدى تأثيره على مخرجات العملية الانتخابية والمشهد السياسي للولاية التشريعية القادمة. فالسلوك الانتخابي هو جميع الأفكار والممارسات الإيجابية والسلبية التي تصدر عن الفرد عند اختيار من يمثله في المجتمع[1]، والتي يمكن أن تصل إلى درجة مقاطعة الانتخابات كرد فعل على عدم الرضى عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالدولة.

وقد مرت دراسة السلوك الانتخابي بالعديد من المحطات إلى أن دخلت مجال البحث في علم النفس بشكل دقيق من طرف عالم النفس الأمريكي "لازارسفيلد" ، حيث اعتبر أن هذا السلوك هو عبارة عن نسق موحد ومتتابع يهدف إلى تحقيق مصلحة نهائية لفائدة حزب أو مرشح معين، كما ساعدت نظريته حول السلوك الانتخابي العديد من الباحثين على دراسة هذا الأخير كوحدة متكاملة منذ بداية ظهوره وتشكيله إلى يوم الانتخاب[2] سواء من خلال التصويت أو المقاطعة. فالسلوك الانتخابي حسب "لازارسفيلد" هو محصلة للتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية. فإذا كانت الدوافع الذاتية مثل الأفكار والمعتقدات وحتى اللاشعور تعمل على توجيه السلوك الانتخابي إلى هدف محدد، فإن البيئة الخارجية تحدث توترا واختلالا في التوازن النفسي لدى الفرد، فيعمل على استرجاع هذا التوازن والتقليل من حدة التوتر[3] من خلال اتباع سلوك انتخابي معين.

إن صلب هذه الدراسة ترتكز بالأساس على تحليل السلوك الانتخابي لدى فئة عريضة من المواطنين، من خلال التعرف على أهم المواقف والتوجهات السيكولوجية للناخبين ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية بالمغرب في أفق استحقاق 23 شتنبر.

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تقسيم هذا البحث إلى محورين:

المحور الأول: محددات العزوف السياسي ومحاولة التدارك

المحور الثاني: واقع المصلحة في السلوك الانتخابي وسبل التجاوز

---

[1]- إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم، مجلة كلية الآداب، العدد 98، جامعة بغداد، العراق، يناير 2011، ص.536.

[2]- P.F Lazarsfeld, Reflections on business, American Journal of Sociology, Volume 65, N°1, 1959, P.2.

[3]- إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، مرجع سابق، ص.540.

المحور الأول: محددات العزوف السياسي ومحاولة التدارك

تتعدد أسباب العزوف الانتخابي وتتشابك فيما بينها، بحيث لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بعامل واحد فقط، بل هي نتيجة تفاعل عوامل سياسية وثقافية (الفقرة الأولى) وأخرى اقتصادية واجتماعية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أسباب سياسية وثقافية

إن من أبرز محددات العزوف السياسي شعور المواطن بعدم الثقة في المؤسسات السياسية المنتخبة، فهي من جانب تعتبر جزرا بعيدة عن هموم المواطنين واحتياجاتهم، ومن جهة أخرى فهي غير ذات جدوى وبعيدة عن تحقيق تطلعاتهم. حيث يصاب المواطن بخيبة أمل في تدبير الشأن العام وبالتالي يكون حكمه سلبيا على المنتخبين ونزاهة العملية الانتخابية برمتها[1].

فالثقة في المؤسسات السياسية والمنتخبين هي عملية تبنى انطلاقا من صعود أشخاص يحس المواطن أنهم يمثلونه ويدافعون عن مطالبه ومطالب الأمة. فلا يعقل أن يظل المنتخب بعيدا عن المواطنين لمدة خمس سنوات وحين يقترب الموعد الانتخابي يلجأ إلى رئيس الحزب من أجل الحصول على تزكية للترشح، واستعمال الطرق المشروعة وغير المشروعة للفوز بالمقعد الانتخابي. وهذا هو جوهر المشكل الذي يزيد من تعميق الهوة بين الناخب والمنتخب.

إن التزكيات التي تمنحها الأحزاب السياسية لا تكون – في الغالب- بناء على الكفاءة السياسية والعمل الجاد، بل تعود بالأساس إلى قدرة المرشح على الفوز بمقعد انتخابي، فيكون هذا الأخير مدينا لمن منحه التزكية وليس لمن انتخبه. وهذا ما يفسر حجم المتابعات القضائية لمجموعة من البرلمانيين بسبب الفساد في الولاية التشريعية الحالية مما يدق ناقوس الخطر في العمل السياسي بالمغرب ويزيد من انعدام الثقة في المؤسسة التشريعية. فالاستحقاق الانتخابي القادم لن يكون نشازا عن سابقيه من خلال التزكيات التي نسمعها هنا وهناك والتي لا تستند إلى معايير محددة كالكفاءة والنزاهة والتدرج الحزبي.

[1]- أحمد حضراني، المشاركة السياسية والانتخابات، أسباب تراجع المشاركة في اقتراع 12 شتنبر 2003، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 57-58 يوليوز-أكتوبر 2004، ص.129.

إن إرجاع الثقة للمواطن في العمل السياسي ومن خلاله الرفع من نسبة المشاركة في عملية التصويت، تقتضي أن تكون الطبقة السياسية المنتخبة وفية للوعود التي قدمتها للمواطنين إبان الحملة الانتخابية. وفي هذا الصدد نذكر بالخطاب الملكي أمام البرلمان في 14 أكتوبر 2016 والذي جاء فيه: "إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق كل اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية[1]".

فالوعود الانتخابية ونحن على مشارف موعد انتخابي، يجب أن تكون منطقية غير مبالغ فيها وقابلة للتحقيق على أرض الواقع، ولقد رأينا في الاستحقاقات السابقة حجم الوعود التي كانت تقدم للمواطنين، لكن لم نرى لها أثرا على أرض الواقع خصوصا بالنسبة للأحزاب التي حازت على أغلبية الأصوات وشكلت تحالفا حكوميا. وحتى إن تحقق بعضها فهي لم تكن نتيجة للوفاء بالوعود التي قدمت سابقا، بل نتاجا لضغط إما شعبي أو نقابي فئوي. أما على مستوى تمثيل المواطنين داخل قبة البرلمان، فالعديد من المنتخبين لا يشاركون في طرح الأسئلة الكتابية أو الشفهية إلا لماما، وحتى مساهمتهم في اللجان البرلمانية تكون ضعيفة جدا إما لعجزهم على استيعاب مشاريع النصوص التشريعية خصوصا ذات الطابع التقني، أو لغيابهم المتكرر.

هناك عنصر آخر له أهمية بالغة في الرفع من مستوى العزوف لدى شريحة كبيرة من المواطنين ويتعلق الامر بضعف التنشئة السياسية، ومن خلالها انعدام الوعي بأهمية المشاركة في العملية السياسية في التغيير والانفتاح على المستقبل.

فالتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية التي يكتسبها المواطن منذ طفولته، حيث يتأثر الفرد بمجموعة من العوامل السوسيو ثقافية والتي تساهم في بناء شخصيته واندماجه داخل المجتمع[2]. وفي هذا الصدد

[1]- مقتطف من الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016، نص الخطاب الكامل منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.chambredesdesrepresentants.ma، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2026.

[2]- خالد حمدان، تأثير الشباب في تجديد النخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة كحمد بن عبد الله بفاس، السنة الجامعية 2022/2021، ص.274.

يشير الأستاذ عثمان الزياني إلى أن: " عملية التنشئة السياسية لا تتم بشكل حتمي أو تلقائي وإنما هي بحاجة إلى هيئات وقنوات تعمل على تلقين مختلف الاتجاهات والقيم والأنماط السلوكية لمختلف الأجيال[1]".

فإذا نشأ الشاب مثلا داخل القطاعات المدرسية والشبابية للأحزاب السياسية فسيتأثر لا محالة بذلك الزخم السياسي، وسيشكل ذلك رصيدا يمكنه من الإقبال على ممارسة السياسة أو المشاركة في إنجاحها عبر التصويت. لكن في المقابل إذا كانت التنشئة الاجتماعية محافظة أو مبنية على أساس إيديولوجي، ففي غالب الأحيان تكون التنشئة السياسية مختلفة لدى هؤلاء مما يساهم في انعدام الوعي بأهمية الانتخابات. وهذا ما نلمسه عند المنتمين إلى بعض التنظيمات الإسلامية التي تعارض المشاركة في الانتخابات نظرا لعدم أهميتها وتأثيرها في النظام السياسي المغربي. كما توجد أيضا بعض التيارات اليسارية التي تنهل من الفكر الاشتراكي الماركسي والتي بدورها تعارض المشاركة في الانتخابات إلى حين توفر الشروط الضرورية لذلك.

إن التنشئة السياسية الحقيقية تنطلق من الأسرة التي تزرع في الطفل ملكات الحوار والنقاش والمشاركة في اتخاذ القرار بدل القمع والترهيب والوعيد، حيث يتملك هذا الطفل شخصية قوية قادرة على الاندماج في المجتمع والتعبير عن رأيه بكل حرية دون الخضوع لإملاءات الآخرين. فعند التحاقه بالمقاعد الدراسية تجده يشارك في جميع الأنشطة التي تنظمها المؤسسة. بالإضافة إلى انخراطه في مختلف المجالس والنوادي المدرسية وهذا ما يذكي الحس الترافعي لديه، مما يسهل عملية اندماجه واهتمامه بالعمل السياسي، والقدرة على التمييز بين ممارسة السياسة بمفهومها الأخلاقي وبين السياسة التي تعتمد على الفساد والتلاعب من أجل استدراج الناخبين. وهنا يكون دور التعليم جد قوي في تقديم مناهج دراسية تجعل من التربية على المواطنة والاهتمام بالعمل السياسي محورها الأساسي. فلا يكفي أن تكون بعض الدروس تشير إلى هذه القيم والمبادئ الفضلى، بل لا بد أن يتم إحداث مواد جديدة في سلكي الإعدادي والتأهيلي تهتم بالثقافة القانونية بشكل عام والسياسية بشكل خاص حتى نستطيع التغلب على مسألة العزوف، وخلق جيل جديد متشبع بقيم المواطنة الإيجابية التي تسعى إلى التغيير من خلال صناديق الاقتراع.

إن المرحلة القادمة والمتمثلة في الاستعداد للاستحقاق الانتخابي ل 23 شتنبر، تتطلب من الأحزاب السياسية، الاجتهاد أكثر في إعداد البرامج الانتخابية بما يحقق تطلعات المواطنين، هذه البرامج التي تكون قابلة للتنفيذ

[1]- عثمان الزياني، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب-الولاية التشريعية السادسة نموذجا- الجزء الأول، منشورات مجلة الحقوق المغربية "سلسلة الدراسات والأبحاث"، العدد 4، ماي 2011، ص.164.

من خلال تحديد آليات التنزيل وطرق التمويل، دون السقوط في أتون الصراعات الانتخابية الفارغة عبر وضع برامج انتخابية متشابهة وتقديم وجوه انتخابية غير قادرة على إقناع الناخبين، مما يفقده الحماس على المشاركة في التصويت.

الفقرة الثانية: أسباب اقتصادية واجتماعية

إن الامتناع عن التصويت ليس حدثا عابرا في الاستحقاقات الانتخابية التي عرفها المغرب، بل مشكلا بنيويا يتجدد عند كل موعد انتخابي. فإلى جانب الأسباب السياسية والثقافية التي تساهم في عزوف شريحة كبيرة من المواطنين عن التصويت او حتى عن التسجيل القبلي في اللوائح الانتخابية، فإن هناك محددات أخرى لا تقل أهمية عما ذكر، ومن أبرزها المحددات الاجتماعية والاقتصادية حيث لا يمكن فصل الأولى عن الثانية بحكم التماهي في تحقيق نفس النتائج.

ويشكل الفقر والبطالة أهم عنصرين ضمن هذه المحددات. وعلى الرغم من تسجيل بعض التقدم في تراجع معدلات الفقر متعدد الأبعاد[1] ما بين إحصاءي 2014 و2024 حيث انخفض من 11.9 في المئة إلى 6.8 في المئة. وبالقيم المطلقة، تقلص عدد الفقراء من حوالي 4 ملايين إلى 2,5 مليون نسمة،إلا أنه لا تزال هناك فوارق مجالية عميقة قائمة، حيث يعتبر الفقر متعدد الأبعاد ظاهرةً قروية بالدرجة الأولى: ففي سنة 2024، يقيم حوالي 72% من الفقراء في الوسط القروي، مقابل 79%سنة 2014. وخلال نفس الفترة، تراجع معدل الفقر في المناطق القروية من 23,6% إلى 13,1%، غير أنه لا زال يفوق بأكثر من أربع مرات المعدل المسجل في المناطق الحضرية، الذي بلغ 3,0% سنة 2024، مقابل 4,1% سنة 2014[2].

أما فيما يخص البطالة فقد عرفت بدورها انخفاضا طفيفا في الفصل الثالث من سنة 2025 من 13,6% إلى 13,1% على المستوى الوطني (-0,5 نقطة)، ومن 17% إلى 16,3% في الوسط الحضري (-0,7 نقطة)، ومن 7,4% إلى 6,9 % بالوسط القروي (-0,5 نقطة). ورغم هذا التراجع النسبي فلا يزال هذا المعدل مرتفعا جدا مقارنة مع السنوات العشر

[1]-الفقر متعدد الأبعاد: هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الحرمان الذي تعاني منه الأسر والذي لا يقتصر على القدرة الشرائية، بل يشمل أيضا صعوبات الولوج إلى الحاجيات الأساسية. حيث تعتمد هذه المقاربة على ثلاث أبعاد رئيسية، وهي: التعليم، والصحة، وظروف العيش.

[2]- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول خريطة الفقر متعدد الأبعاد اعتمادا على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024, منشور بالموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط: https://www.hcp.ma/file/244247/، تاريخ الزيارة: 2026/4/20

الماضية التي وصل فيها المعدل إلى اقل من عشر بالمئة. وتزداد نسبة البطالة خصوصا عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (38,4%)، والنساء (21,6%) والأشخاص الحاصلين على شهادة(19 %)[1].

إن الإشارة إلى الأرقام السابقة لم يكن ترفا فكريا، ولكنه مرتبط بإمكانية استغلال المرشحين لهذه النسب المرتفعة من عدد الفقراء والشباب العاطلين عن العمل من أجل التصويت عليهم. فالدولة المغربية ونحن على مشارف الانتخابات القادمة في شهر شتنبر، مدعوة إلى تعبئة جميع الأجهزة الساهرة على حسن تنظيم هذا الاستحقاق الوطني من خلال مراقبة الحملات الانتخابية وتتبع كل خرق أو محاولة للمس بحرية التصويت ونزاهته، عبر تقديم تبرعات نقدية أو عينية أو الإغراء بالحصول على مكاسب مالية أو وظائف أو منافع أخرى. وفي هذا الصدد، لا بد من الالتزام بمقتضيات القانون 9.97[2] المتعلق بمدونة الانتخابات كما وقع تغييره وتتميمه والذي يحدد لائحة العقوبات من (المادة 76 إلى المادة 108) التي يمكن أن يتعرض لها كل من ارتكب فعلا ماسا بنزاهة الانتخابات.

ومع اقتراب الموعد الانتخابي القادم لابد من مضاعفة عدد البرامج التلفزية والإذاعية التي يكون موضوعها الأساسي تحسيس الفاعلين السياسيين وتوجيههم إلى ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة، والابتعاد عن كل الممارسات المنافية للعمل السياسي النبيل. فالدور الذي يلعبه الإعلام خصوصا في هذه المرحلة مهم جدا عبر تقديم نماذج سياسية ناجحة استطاعت سبر أغوار المشهد السياسي المغربي، والوصول إلى مراكز القرار سواء المحلي أو الجهوي أو الوطني، عبر توجيه خطاب إيجابي يشجع بعض الفئات من المواطنين على الإقبال على التصويت، خصوصا الذين يوجدون في المنطقة الرمادية بين العزوف والمشاركة. لكن بالمقابل فتقديم الصورة السلبية فقط للفاعل السياسي والسياسة عموما قد تعزز العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات القادمة وترفع من حجم اللامبالاة وتعمق الإحباط السياسي.

إن امتناع المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية يجب أن يدرس في إطاره الشمولي، على اعتبار أن الفرد عندما ينشغل بمتطلبات الحياة اليومية ومشاكلها يجعل من المشاركة في الانتخابات مسألة ثانوية. لذلك فكلما تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن كلما أصبح أكثر اهتماما بالعملية الانتخابية، حيث سيعتبر هذا التغيير

[1]- تقرير المندوبية السامية للتخطيط للفصل الثالث من سنة 2025 تحت عنوان: النشاط والشغل والبطالة، منشور بالموقع الإلكتروني المشار إليه أعلاه، تاريخ الزيارة، 2026/4/20.

[2]- قانون رقم 9.97 المتعلق بدونة الانتخابات كما وقع تغييره وتتميمه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.97.83 في 23 ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997)، الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)، ص.570.

ناتج عن سياسات عمومية ناجحة وذات أثر على الوضع الاقتصادي بالدولة، ومن خلاله يمكن للمواطن ان يثق في المرشحين للانتخابات أو الولوج مباشرة في العملية السياسية عن طريق الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في تدبير الشأن العام، بدل الابتعاد عن المشهد السياسي ورهن مصيره بيد مرشحين تنعدم فيهم صفات الاستقامة والنزاهة.

المحور الثاني: و اقع المصلحة في السلوك الانتخابي وسبل التجاوز

تعرف الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب مجموعة من الممارسات التي تضعف من عملية اختيار المرشح المبنية على الكفاءة والجدية، فأحيانا يكون الإقبال على التصويت من أجل تحقيق منافع شخصية (الفقرة الأولى)، وأحينا أخرى يكون التصويت ليس بدافع المساهمة في المشاركة السياسية واختيار افضل المرشحين القادرين على التغيير، ولكن بهدف مصلحي هو إسقاط من أخلف الوعد في السابق بغض النظر عن خليفته (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التصويت النفعي

إن انخراط العديد من المواطنين في الأحزاب السياسية والمشاركة في عملية التصويت لا تنبثق من قناعة بأهمية العمل السياسي في التغيير داخل المجتمع، بل هو راجع إلى سلوك انتهازي مصلحي يجعل من السياسة مطية للوصول إلى تحقيق امتيازات شخصية بعيدة عن المشاركة المواطنة المبنية على قيم التضحية والإيثار وتلبية احتياجات المواطنين.

إن هذا السلوك النفعي أضر كثيرا بالعمل السياسي بالمغرب، فنجد مثلا أن أغلب رجال الأعمال من تجار ومنعشين عقاريين وأصحاب شركات يلجون إلى عالم السياسة ليس حبا في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة، بل إن هاجسهم يكون في الغالب هو حماية ثرواتهم وتطويرها من خلال استغلال مواقع القرار سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو المحلي. ولعل رئاسة المجالس الجماعية والجهوية أكثر المناصب التي تعرف صراعات حادة بين مختلف المرشحين من أجل الظفر بها أو المشاركة في الأغلبية المسيرة لهاته المجالس. فهي فرصة لهؤلاء من أجل تسريع مشاريعهم العقارية أو التجارية وتسهيل المساطر الإدارية أو خرقها أحيانا من أجل تحقيق مصالحهم.

إن الأحزاب السياسية ونحن على بعد أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية وبعدها انتخابات الجماعات الترابية، مدعوة إلى تخليق الحياة السياسية عبر انتقاء أجود المرشحين للتقدم للانتخابات، ليس بناء على ما يتوفر عليه

المرشح من ثروة مالية ومادية بل لمن يتمتع بحس وطني وثقافة سياسية وقدرة على الترافع والدفاع عن حقوق المواطنين. ولعل الولاية السابقة خير دليل على فشل اختيارات بعض الأحزاب السياسية التي انتهت بمرشحيهم داخل ردهات المحاكم أو بين جدران السجون.

إن الإصرار على إعادة إنتاج نفس النخب رغم ما أظهرته من ضعف على مستوى التدبير والمشاركة السياسية الفعالة، تنبثق من النسق الثقافي والسياسي المغربي والعربي عموما. هذا النسق المتمحور حول العلاقة بين الشيخ والمريد والذي انتقل من مجال التصوف الديني إلى المجال السياسي. فالزعيم السياسي يميل دائما إلى الأفراد الذين يصفقون على قراراته دون معارضة أو تعقيب، بينما يتم تهميش كل من يعبر عن رأي مختلف ولو كان في مصلحة الحزب. وهنا نستحضر تعليقا للأستاذ عبد الله حمودي في كتابه الشيخ والمريد حين يقول:" يضاف إلى هذه السمات سمة الثقافة السياسية المعممة، التي يعاد تحديدها باستمرار في خضم النقاشات والمجابهات: ثقافة الأعيان. فبموجب هذه الثقافة يصير أحد الأعيان شيخا في مجاله حال حصوله على موافقة الأشياخ الأعلون بعد المخالطة المواظبة وتبادل الأفضل وعلامات الخدمة المخلصة الوفية. إنه المسلك الإجباري، مع ما يصاحبه من الإظهار الضروري لأشكال طقوس الخضوع والهيمنة. ويعبر معيار الخدمة المحمل بعلامات الاستعداد والقابلية لها عن هذا التدفق ويزوده بمبررات أخلاقية وجمالية[1]."

صورة أخرى من صور الانتهازية تلك التي يعرفها يوم الاقتراع من خلال دفع مبلغ مالي لبعض المواطنين مقابل تصويتهم على مرشح معين. وهنا يظهر حجم البؤس السياسي لدى العديد من المرشحين الذين يسعون إلى كسب الأصوات الانتخابية بأي شكل كان. كما تظهر من جهة أخرى ضعف الوازع الأخلاقي عند العديد من الناخبين الذين يبيعون مصيرهم لخمس سنوات نظير دراهم معدودات. وبعد الانتخابات، وعند اتضاح الرؤية وتيقنهم من عدم تغير وضعيتهم المادية والمعيشية، يوجهون جام سخطهم على هؤلاء المنتخبين مع أنهم هم المسؤولين عن هذه الوضعية لسوء اختيارهم.

الفقرة الثانية: التصويت العقابي

إلى جانب صفة الانتهازية التي تطبع السلوك الانتخابي والمشاركة السياسية عموما لدى العديد من المواطنين، والتي تقدم صورة سلبية عن المشهد السياسي بالمغرب وتعزز من فقدان الثقة لدى فئة كبيرة من

[1]- عبد الله حمودي، الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار توبقال للنشر، الدار البضاء، 2024، ص.218.

المواطنين، خصوصا الذين يوجدون في المنطقة الرمادية بين المشاركة والعزوف. يظهر سلوك آخر لا يقل أهمية عن سابقه، إلا أنه لا يعتبر سلوكا قدحيا في المجال الساسي. هذا السلوك ينعت بالتصويت العقابي الذي يلجأ إليه مجموعة من الناخبين الذين لا يقاطعون الانتخابات ولا يشاركون مقابل امتيازات شخصية، بل من أجل معاقبة الحزب أو المرشح الذي نكث وعوده السابقة بعد فوزه في الانتخابات. فالتصويت هنا لا يكون بهدف تحقيق مصلحة ذاتية ولكن بقصد الوصول إلى نوع من الانتقام من الحزب الذي لم يلتزم بما قدمه للمواطنين. وبالتالي فالمصلحة هنا تكون عامة وليست فردية من أجل إسقاط حزب معين. لكن في المقابل فالتصويت هنا لا يكون بناء على اقتناع تام بالمرشحين المنافسين وبأهمية برامجهم الانتخابية، ولكن الغاية الأساسية هي قطع الطريق على الحزب أو المرشح المعني من الوصول إلى مركز القرار.

ونتذكر جيدا المرتبة التي نزل إليها حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، فمن أصل 125 مقعد في مجلس النواب خلال استحقاق 2016 إلى 13 مقعد في انتخابات 2021 جلها ضمن اللائحة النسائية الجهوية. فإذا كانت هناك أسباب أخرى لهذا التراجع الذي وصل إليه هذا الحزب لا داعي لذكرها، فإن السبب الموضوعي هو التصويت العقابي الذي قام به عدد كبير من الناخبين الذين كانوا يتعاطفون سابقا مع هذا الحزب، خصوصا بعد فشله في مقاربة مجموعة من القضايا خصوصا مع الطبقة الوسطى التي تشكل عماد أي مجتمع. فتجميد الحوار الاجتماعي مع النقابات والتأكيد على عدم الزيادة في الأجور من طرف أمين عام الحزب، والرفع من سن التقاعد ومن الاقتطاعات. كلها أمور ساهمت في ارتفاع منسوب عدم الرضى لدى هذه الشريحة من المواطنين والتصويت على أحزاب أخرى.

على المستوى السياسي نجد موضوع التطبيع الذي وقع عليه رئيس الحكومة آنذاك والذي ينتمي لحزب العدالة والتنمية، حيث اعتبر هذا الموقف تعارضا صارخا بين مرجعية الحزب وفكره السياسي والذي دفع بالعديد من أعضائه لإعادة التفكير في مسألة الانخراط ضمن تنظيماته. كما أدى هذا الموقف إلى العديد من الانتقادات من طرف حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي والوعاء الانتخابي الرئيسي للحزب. كما أن هناك نقطة أخرى قللت من عامل الثقة في حزب العدالة والتنمية والمتعلقة بوضع نص تشريعي لتقنين زراعة القنب الهندي وذلك بموجب القانون 13.21[1]. فعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حسب بلاغ الحكومة آنذاك. إلا أن البعض اعتبرها

[1]- قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.59 في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذي الحجة 1442 (22 يوليوز 2021)، ص.5629.

ترخيصا مقننا لاستعمال هذه المادة، وحذروا من استغلال ذلك عبر الزيادة من مساحات زراعة المخدرات وتفاقم الاتجار فيها داخل المملكة.

أما فيما يخص الاستحقاق الانتخابي القادم، فربما سيشهد أيضا تصويتا عقابيا على بعض الأحزاب خصوصا حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الحكومة. وذلك نتيجة لبعض السياسات التي تركت أثرا سلبيا على المواطن لا سيما مسألة ارتفاع الأسعار في العديد من المواد والمنتجات، واستغلال البعض لذلك من أجل الزيادة في الأرباح دون حسيب ولا رقيب, ونضرب مثالا بالارتفاع الصاروخي لثمن المحروقات دون وضع أي ضابط تنظيمي يحدد سقف الزيادات وحجم الأرباح. أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة ما بات يعرف ب "الفراقشية" الذين استغلوا ضعف القطيع الحيواني لاستيراد الأبقار والأغنام من الخارج من خلال الفوز بصفقات أثارت العديد من التساؤلات، والتي لم تؤد الدور الذي أبرمت من أجلها حيث ظلت أثمنة اللحوم الحمراء مرتفعة وهو ما اعتبره أحزاب المعارضة إهدارا للمال العام والزيادة في اغتناء كبار الفلاحين على حساب الطبقات الفقيرة.

إلا ان هذا السلوك الانتخابي العقابي لا يبدو أنه سيكون بحجم ما عرفته انتخابات 2021، وهذا ما أثبتته الانتخابات الجزئية الأخيرة بتاريخ 5 ماي 2026 لملء مقاعد شاغرة بعدد من الدوائر الانتخابية عبر مختلف جهات المملكة. حيث حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على 102 مقعدا من أصل 139 ترشيحا، وهو ما مكنه من تصدر هذه الانتخابات، معتبرا أن تبوؤه لهذه المرتبة تعكس استمرار الثقة في مناضلي الحزب والمسار الذي تقوده الحكومة. لكن بالمقابل قلل النائب الأول لحزب العدالة والتنمية في برنامج تلفزي من أهمية نتائج الانتخابات الجزئية من الناحية السياسية، مؤكدا على ضرورة وضعها في سياقها الحقيقي دون المبالغة في تقييم هذه النتائج. فالانتخابات الجزئية حسب تعبيره لا تعرف نفس التعبئة التي تمر بها الانتخابات العامة، وبالتالي لا يمكن أن تكون مقياسا لتوجه الناخبين.

وإذا كانت نتيجة هذه الانتخابات الجزئية الأخيرة لا تعطي الصورة الحقيقية لما ستؤول إليه مخرجات الاستحقاق القادم في شهر شتنبر، إلا أنه يمكن ان تشكل مؤشرا على طبيعة الاختيار والتوجه الانتخابي لدى فئة لا يستهان بها من الناخبين، على اعتبار ان باقي الأحزاب الأخرى لم تحقق نتائج منافسة أو حتى قريبة مما حققه الحزب الفائز.

وفي الختام ونحن لا تفصلنا سوى بضعة أشهر على الانتخابات القادمة، نعتبر أن هذا الاستحقاق الوطني فرصة لتغيير السلوك الانتخابي لدى المواطنين من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات العاجلة والضرورية والتي من أبرزها:

- محاربة المال الانتخابي عبر تشديد المراقبة على الحملات الانتخابية وشراء الأصوات، والرفع من العقوبات في حالة التلبس؛
- تعزيز الثقة في المؤسسات من خلال تقديم البرامج الانتخابية القابلة للتطبيق على أرض الواقع، ومنح التزكيات للكفاءات القادرة على خدمة المواطن وتلبية احتياجاته؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة في حالة عدم تنفيذ المشاريع المقررة أو التأخر في تنزيلها خصوصا بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الجهوي والمحلي؛
- تجديد النخب داخل الأحزاب السياسية من خلال تشجيع ولوج الشباب والنساء إلى مختلف أجهزتها التقريرية والتنفيذية، وتحديد عدد الولايات لتولي منصب الأمين العام للحزب والانضمام للمكتب التنفيذي.
- التكثيف من النقاشات السياسية العمومية التي تجعل من موضوعها الأساسي هموم المواطن وحاجياته، بدل تنظيم برامج تلفزية عقيمة تركز فقط على التدافع السياسي السلبي المعتمد فقط على الظواهر الصوتية و المجادلة المذمومة. ونقترح في هذا الإطار تنظيم مناظرات بين أمناء الأحزاب أو من يمثلهم وطرح أسئلة مباشرة عليهم حول تصوراتهم للسياسات العمومية ذات الأثر الآني على المواطن، وتقديم برامجهم بكل وضوح دون السقوط في متاهات المغالاة والإغراء في الوعود الانتخابية لاستمالة الناخبين؛
- تقوية أدوار المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية قبل الانتخابات، ويوم الاقتراع، وبعد الانتخابات، من خلال تأسيس أكبر عدد من الجمعيات المهتمة بتتبع نزاهة الانتخابات، وممارسة نوع من الضغط على الفائزين طيلة مدة انتدابهم من أجل الوفاء بوعودهم والتنزيل الفعلي لبرنامجهم الانتخابي؛
- تشجيع التصويت العقلاني المبني على الاقتناع بكفاءة المرشحين وبرامجهم الانتخابية، بدل التصويت العقابي غير المرتكز على أسس منطقية والذي يكون الهدف منه إبعاد المنتخبين السابقين فقط، والتصويت على مرشحين لا يختلفون عنهم.

لائحة المصادر المراجع

الخطب الملكية:

- الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016.

القوانين:

- قانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات كما وقع تغييره وتتميمه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.97.83 في 23 ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997)، الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)؛
- قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.59 في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذي الحجة 1442 (22 يوليوز 2021).

الكتب:

- الأعرجي إبراهيم مرتضى إبراهيم ، السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم، مجلة كلية الآداب، العدد 98، جامعة بغداد، العراق، يناير 2011؛
- الزياني عثمان ، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب-الولاية التشريعية السادسة نموذجا-الجزء الأول، منشورات مجلة الحقوق المغربية "سلسلة الدراسات والأبحاث"، العدد 4، ماي 2011؛
- حضراني أحمد ، المشاركة السياسية والانتخابات، أسباب تراجع المشاركة في اقتراع 12 شتنبر 2003، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 57-58 يوليوز-أكتوبر 2004؛
- حمودي عبد الله، الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2024.

التقارير:

- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول خريطة الفقر متعدد الأبعاد اعتمادا على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024؛

- تقرير المندوبية السامية للتخطيط للفصل الثالث من سنة 2025 تحت عنوان: النشاط والشغل والبطالة.

الأطاريح:

- حمدان خالد، تأثير الشباب في تجديد النخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة كحمد بن عبد الله بفاس، السنة الجامعية 2022/2021.

كتب باللغة الأجنبية:

- Lazarsfeld P.F, Reflections on business, American Journal of Sociology, Volume 65, N°1, 1959 .

نظرية الأفعال الكلامية عند جون أوستين:

الأسس الفلسفية والآليات التداولية

الدكتورادم أيت بنلعسل

جامعة محمد الخامس بالرباط

الملخص

تتناول هذه الدراسة الأسس الفلسفية والآليات التداولية التي قامت عليها نظرية الأفعال الكلامية عند جون أوستين، باعتبارها إحدى المحطات المفصلية في تطور الدرس التداولي وفلسفة اللغة المعاصرة. وتنطلق من البحث في التحول الذي أحدثه أوستين في النظر إلى اللغة من كونها أداة لوصف الوقائع ونقل الأخبار إلى اعتبارها ممارسة اجتماعية ينجز المتكلم بواسطتها أفعالا متعددة داخل سياقات تواصلية مخصوصة.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناول المفاهيم المركزية للنظرية من خلال تحليل نقد أوستين للتصور الوصفي للغة، وبيان أثر فلسفة اللغة العادية وفلسفة فيتغنشتاين المتأخر في بناء تصوره التداولي، فضلا عن الوقوف عند التمييز بين العبارات الخبرية والعبارات الإنجازية، والتصنيف الثلاثي للفعل الكلامي إلى فعل قولي وفعل إنجازي وفعل تأثيري. كما اهتمت الدراسة بتحليل شروط نجاح الفعل الكلامي وصور الإخفاق المرتبطة بعدم مطابقة مقتضى الحال، وما يترتب عنها من آثار تداولية داخل الممارسة التواصلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأهمية العلمية لنظرية الأفعال الكلامية تكمن في تجاوزها التصورات التي حصرت وظيفة اللغة في الإخبار والوصف، وإبرازها للطابع الإنجازي الكامن في الاستعمال اللغوي. كما بينت أن فاعلية الخطاب لا تتحدد ببنيته اللغوية وحدها، وإنما تتوقف على شبكة من الشروط المقامية والاجتماعية والمؤسساتية التي تحكم عملية التواصل. ومن ثم شكلت نظرية أوستين منطلقا أساسيا لتطور الدراسات التداولية وتحليل الخطاب، وساهمت في إعادة بناء العلاقة بين اللغة والفعل، وكذا بين المعنى والاستعمال داخل الخطاب الإنساني.

الكلمات المفتاحية: نظرية الأفعال الكلامية،التداوليات،تحليل الخطاب، فلسفة اللغة،الفعل الإنجازي، جون أوستين.

Abstract :

This study examines the philosophical foundations and pragmatic mechanisms underlying **John Austin's Speech Act Theory**, considering it one of the pivotal milestones in the development of pragmatics and contemporary philosophy of language. The study investigates the shift introduced by Austin in the understanding of language—from viewing it merely as a tool for describing facts and conveying information to regarding it as a social practice through which speakers perform various actions within specific communicative contexts.

The research adopts a descriptive-analytical approach to explore the theory's central concepts. It analyzes Austin's critique of the descriptive conception of language and highlights the influence of Ordinary Language Philosophy and the later philosophy of Wittgenstein on the formation of his pragmatic perspective. The study also examines the distinction between constative and performative utterances, as well as Austin's tripartite classification of speech acts into locutionary, illocutionary, and perlocutionary acts. Furthermore, it analyzes the felicity conditions required for the successful performance of speech acts and the different forms of failure resulting from the mismatch between utterances and contextual requirements, together with their pragmatic consequences in communicative practice.

The study concludes that the scientific significance of Speech Act Theory lies in its transcendence of approaches that confined the function of language to description and information, while emphasizing the performative dimension inherent in linguistic use. It further demonstrates that the effectiveness of discourse is not determined solely by its linguistic structure but also depends on a network of contextual, social, and institutional conditions governing communication. Consequently, Austin's theory provided a foundational framework for the development of pragmatic studies and discourse analysis, contributing to a renewed understanding of the relationship between language and action, as well as between meaning and use in human discourse.

Keywords: Speech Act Theory; Pragmatics; Discourse Analysis; Philosophy of Language; Performative Act; John Austin.

مقدمة

شهد الدرس اللغوي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات معرفية مست طبيعة النظر إلى الظاهرة اللغوية ووظائفها التواصلية. وقد ارتبطت هذه التحولات بتنامي الاهتمام باللغة في سياقات الاستعمال الفعلي، وبالأسئلة المتصلة بطريقة تكوين الخطابات داخل الممارسات التواصلية التي ينجزها المتكلمون في أوضاع اجتماعية وثقافية محددة. وفي هذا السياق برزت التداوليات بوصفها حقلا معرفيا انشغل بدراسة العلاقة بين الملفوظ ومستعمليه، والبحث في الآليات التي تجعل من اللغة نشاطا اجتماعيا منتجا للقول والفعل في آن واحد.

وضمن هذا الأفق الفكري تبوأت نظرية الأفعال الكلامية (Theory of Speech Acts) مكانة مركزية في تاريخ الدراسات التداولية المعاصرة، نظرا لما أحدثته من تحول في تصور العلاقة بين اللغة والعالم. فقد انطلقت هذه النظرية من مساءلة طبيعة الملفوظات اللغوية ووظائفها، وانتهت إلى إعادة صياغة مفهوم الفعل اللغوي من خلال النظر إلى التلفظ باعتباره حدثا إنجازيا تتحدد قيمته ضمن شروط الاستعمال وملابساته المقامية. وقد ارتبط هذا التحول الفكري بالفيلسوف الإنجليزي جون لانغشو أوستين (John Langshaw Austin) الذي بلور معالم هذه النظرية في محاضراته الشهيرة التي شكلت لاحقا مادة كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟"، حيث أقام مشروعه المعرفي على تحليل اللغة العادية واستكشاف قدرتها على إنشاء الوقائع الاجتماعية وتنظيم العلاقات الإنسانية عبر أفعال الوعد والأمر والاعتذار والتعاقد والإقرار وغيرها من الأفعال المؤسسة للتفاعل البشري.

وتستند رؤية أوستين إلى خلفية فلسفية تتعلق بفلسفة اللغة العادية وبالمراجعات التي عرفها الفكر اللغوي المعاصر مع فيتغنشتاين في مرحلته المتأخرة، حيث أصبح معنى الملفوظ مرتبطا بأنماط استعماله داخل أشكال الحياة المختلفة، وغدت دراسة اللغة متجهة نحو الكشف عن وظائفها التداولية وآثارها الإنجازية في الواقع الاجتماعي. ومن هذا المنطلق ساهمت نظرية الأفعال الكلامية في بناء جملة من المفاهيم والإجراءات التحليلية التي شكلت مرتكزا أساسيا لمجموعة من الدراسات اللسانية والتداولية والخطابية اللاحقة.

وعلى هذا الأساس، تروم هذه الدراسة البحث في الأسس الفلسفية التي قامت عليها نظرية الأفعال الكلامية عند جون أوستين، والإبانة عن أهم الآليات التداولية التي اقترحتها لتفسير العلاقة بين القول والفعل داخل العملية

التواصلية. كما تسعى إلى إبراز القيمة المعرفية التي أضافتها هذه النظرية إلى الدرس اللغوي المعاصر من خلال معالجة الإشكالية التالية:

كيف ساهمت نظرية الأفعال الكلامية في إعادة بناء تصور الفعل اللغوي، وما الآليات التداولية التي اعتمدتها لتفسير القدرة الإنجازية للغة داخل سياقات الاستعمال؟

ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدت الدراسة مقاربة وصفية تحليلية تستهدف استقراء المفاهيم المؤسسة لنظرية الأفعال الكلامية وتحليل بنيتها التصورية ووظائفها التداولية، وفق خطة تتوزع على ثلاثة مباحث رئيسة؛ يتناول أولها الأسس الفلسفية والتداولية لنظرية الأفعال الكلامية، ويعرض ثانيها البنية النظرية للأفعال الكلامية عند أوستين، في حين يخصص المبحث الثالث لدراسة شروط الإنجاز والإخفاق في الفعل الكلامي وأبعادها التداولية.

1. الأسس الفلسفية والتداولية لنظرية الأفعال الكلامية

1.1 نقد التصور الوصفي للغة

تتأسس نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين على مراجعة أحد التصورات الراسخة في الفلسفة الغربية الحديثة، وهو التصور الذي يجعل الوظيفة الأساسية للغة متمثلة في الإخبار عن الوقائع والحكم عليها بالصدق أو الكذب. وقد وجد هذا التصور امتداده داخل الاتجاهات الوضعية والمنطقية التي أولت عناية خاصة للقضايا الخبرية، وعدت تحليلها المدخل الرئيس لفهم معنى الخطاب وتحديد القيمة المعرفية للملفوظات.

وقد أثار أوستين هذا التصور إلى دائرة المساءلة حين وقف عند طائفة من الملفوظات المتداولة في الاستعمال اللغوي اليومي، فوجدها تؤدي وظائف لا تستقيم مع معيار الصدق والكذب.ويقر أوستين بكون الفلاسفة توهموا حينما افترضوا أن حكم القضية إما أن يكون صادقا أو كاذبا، وذلك أن مجال الاستعمال اللغوي أوسع من أن يستوعبه هذا التقابل الثنائي. أما علماء النحو فأشاروا إلى أنه ليست جميع الجمل تفيد فائدة خبرية أو تنتج أحكاما، فهناك جمل تفيد الاستفهام، والتعجب، والحال، والأمر، والتمني، وهي صيغ يتحدد معناها بحسب المقاصد التي تؤدى من خلالها، وليس بحسب مطابقتها لواقعة من الوقائع.

ولا شك أن الفلاسفة وعلماء النحو "يدركون أنه ليس من السهل أن نميز الجمل الاستفهامية والطلبية عن الخبرية بسبب ما تفتقر إليه من علامات نحوية كضابط نظم الألفاظ وترتيبها وكصيغ الأفعال ونحوها"[1].ولكن هذه القضايا التي كانت عند الفلاسفة وعلماء النحو مسلمات أصبحت في السنوات الأخيرة موضوعا للبحث الدقيق. ويشير أوستين إلى أن الفلاسفة أنفسهم حددوا مجموعة من القضايا العديمة المعنى، ثم تساءلوا في مرحلة ثانية ما إذا كان هذا العدد مما اعتبروه من أشباه القضايا يتجه على الحقيقة لأن يعد في صنف القضايا على الإطلاق. وذلك مثل أحكام القيمة في الأخلاق، فهي "قضايا يقصد بها إظهار الشعور العاطفي أو إلزام نوع من السلوك أو تغييره على وجه ما"[2].

إن صعوبة البحث هي التي دفعت أوستين في البداية إلى توظيف مصطلح "الوصف"، ولكنه تراجع عن هذا المفهوم واستبدله بمصطلح "خبرية" (Constative) لأنه ليست جميع القضايا الصادقة والكاذبة دالة على الوصف. وقد اعتبر أوستين نظريته "أكبر ثورة وأعظمها نجاحا في تاريخ الفلسفة، وليس ذلك إن أنت أمعنت النظر ودققته مبالغة في الادعاء"[3].ومن ثمة ركز مشروع أوستين على تفكيك الثنائية التقليدية التي أقام عليها التفكير اللغوي قسما كبيرا من تصوراته، وهي ثنائية الخبر والإنشاء. ذلك أن قسما من الملفوظات لا يستمد قيمته من مطابقته للواقع أو مخالفته له، وإنما من الفعل الذي يتحقق بوساطته داخل المقام التخاطبي. وعلى هذا الأساس أصبح البحث في طبيعة الأفعال التي تنجزها اللغة مدخلا ضروريا لفهم الوظيفة الحقيقية للملفوظات، وهو ما سيقود أوستين إلى بناء تصوره للأفعال الكلامية.

2.1 فلسفة اللغة العادية و أثر فيتغنشتاين المتأخر

وظف مصطلح أفعال الكلام (Speech Acts) من قبل اللغويين البنائيين أمثال بلومفيلد (Bloomfield) في العقد الثالث من القرن العشرين، كما يقر بذلك جون سيرل، غير أن دلالته الاصطلاحية الحديثة ارتبطت بجون أوستين الذي أرسى الأسس النظرية لما عرف فيما بعد بنظرية الأفعال الكلامية. وقد تشكل هذا المشروع الفكري في سياق فلسفي

[1] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 2، 2006، ص12.
[2] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص14.
[3] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص15.

ولساني شهد مراجعات عميقة للتصورات السائدة حول طبيعة اللغة ووظيفتها، وكان أوستين من أبرز المساهمين في هذا التحول الذي نقل البحث اللغوي من الاهتمام بالبنى الصورية المجردة إلى الاهتمام باللغة في أوضاع استعمالها الفعلي.[1]

ويظهر أثر فيتغنشتاين المتأخر بصورة جلية في تصور أوستين للغة، ولا سيما ما ارتبط بفكرة الاستعمال اللغوي وعلاقة المعنى بالسياق الذي يرد فيه الملفوظ. فقد شكلت المراجعات التي أتى بها فيتغنشتاين في مرحلته الثانية منعطفا أساسيا في فلسفة اللغة، إذ وجه الاهتمام نحو اللغة العادية بوصفها المجال الذي تتحدد داخله وظائف الملفوظات وقيمتها التداولية.[2]ومن هذا المنظور وجد أوستين في اللغة المتداولة بين الناس مادة خصبة للكشف عن الآليات التي تنتج بها المعاني داخل الممارسة التواصلية، بعيدا عن التصورات التي حصرت دراسة اللغة في حدود التحليل المنطقي الصوري.

وقد اتجه أوستين إلى بناء نظريته على أساس تداولي يركز على محورية اللغة العادية في إنتاج المعنى، وهو ما يظهر بوضوح في محاضراته التي جمعت بعد وفاته في كتابه الشهير "كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟"[3]. وانشغل أوستين في هذا العمل بتحليل الأفعال التي تنجز بواسطة اللغة، مستفيدا من التحولات التي عرفتها فلسفة اللغة المعاصرة، ومتبنيا موقفا نقديا من النزعة الوضعية المنطقية التي حصرت موضوع الفلسفة في تحليل اللغة العلمية وعدتها النموذج الأمثل للدقة والوضوح.

وإلى جانب الفلسفة التحليلية، انفتح تكوين أوستين على مجوعة من التصورات اللغوية والأنثروبولوجية التي ظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين،وأولت عناية خاصة للعلاقة بين اللغة والفكر والثقافة. وقد تجلى ذلك في أعمال الأنثروبولوجي الأمريكي فرانز بواس (Franz Boas) الذي أكد أهمية اللغة في فهم الأنماط الثقافية للمجتمعات الإنسانية،[4]ثم في أعمال اللساني الأمريكي إدوارد سابير (Edward Sapir)الذي أبرز الدور المحوري للغة في تنظيم الخبرة

---

[1]John Langshaw Austin, How to Do Things with Words, Oxford University Press, Oxford, 1st edition, 1962.

[2]LudwigWittgenstein,Philosophical Investigations, Translated by G. E. M. Anscombe, Oxford: Basil Blackwell, 1953.

[3]John Langshaw Austin, Ibid.

[4] Franz Boas, Language, in: General Anthropology, Boston: D. C. Heath and Company, 1938, pp. 2-6.

الإنسانية وفي تشكيل الرؤية إلى العالم،[1] قبل أن يطور بنجامين لي وورف (Benjamin Lee Whorf) هذه التصورات في إطار ما عرف لاحقا بفرضية النسبية اللغوية، مبرزا أثر البنى اللغوية في توجيه أنماط الإدراك والتفكير.[2]

وساهمت هذه التوجهات، إلى جانب المراجعات الفلسفية التي أتى بها لودفيغ فيتغنشتاين في مرحلته المتأخرة، ولا سيما تأكيده أن معنى اللفظ يتحدد من خلال استعماله داخل ألعاب اللغة المختلفة في ترسيخ تصور جديد للغة بوصفها ممارسة اجتماعية وثقافية تتحدد وظائفها داخل سياقات الاستعمال الفعلي.[3] وفي هذا المناخ الفكري تبلورت الشروط النظرية التي مهدت لظهور نظرية الأفعال الكلامية عند جون لانجشو أوستين (John Langshaw Austin)، والتي وجهت الاهتمام نحو دراسة ما ينجزه المتكلم بواسطة اللغة داخل المقامات التواصلية المختلفة (Austin, 1975). وقد وجد هذا التوجه امتداده النظري لاحقا في أعمال جون روجرز سيرل (John Rogers Searle)، الذي عمل على تطوير التصور الأوستيني وتقعيده ضمن إطار فلسفي ولساني أكثر انتظاما (Searle, 1969).وفي هذا السياق تندرج محاولة أوستين المتمثلة في إعادة النظر في عدد من الثنائيات التي هيمنت على التفكير اللغوي والفلسفي، وفي مقدمتها ثنائية الخبر والإنشاء التي افتتح بها مشروعه النظري. وقد مهد هذا التوجه الطريق أمام تصور جديد للغة ينظر إلى الملفوظ من زاوية ما ينجزه داخل المقام التخاطبي، وهو التصور الذي سيصبح فيما بعد أحد المرتكزات الأساسية للبحث التداولي المعاصر.

2. البنية النظرية للأفعال الكلامية عند أوستين

1.2 التمييز بين العبارات الخبرية والعبارات الإنجازية

ميز أوستين بين صنفين من الملفوظات اللغوية: العبارات الخبرية (Constative) والعبارات الإنجازية (Performative). فالعبارات الخبرية يقصد بها الإخبار عن الوقائع ووصفها، ومن ثم تخضع لمعيار الصدق والكذب، في حين تستمد العبارات الإنجازية قيمتها من الفعل الذي يتحقق بواسطة التلفظ بها.ويذهب أوستين إلى القول بأن الفلاسفة توهموا حينما افترضوا أن حكم القضية إما أن يكون صادقا أو كاذبا. أما علماء النحو فأشاروا إلى أنه ليست جميع الجمل تفيد فائدة خبرية أو تنتج أحكاما. إذ هناك جمل تفيد الاستفهام، والتعجب، والحال، والأمر، والتمني... ولا

[1] Edward Sapir, Language: An Introduction to the Study of Speech, New York: Harcourt, Brace and Company, 1921.

[2]Benjamin Lee Whorf, *Language,* Thought, and Reality: Selected Writings of Benjamin LeeWhorf, edited by John B. Carroll, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 1956.

[3]Ludwig Wittgenstein, Ibid.

شك أن الفلاسفة وعلماء النحو حسب أوستين "يدركون أنه ليس من السهل أن نميز الجمل الاستفهامية والطلبية عن الخبرية بسبب ما تفتقر إليه من علامات نحوية كضابط نظم الألفاظ وترتيبها وكصيغ الأفعال ونحوها"[1].ولكن هذه القضايا التي كانت عند الفلاسفة وعلماء النحو مسلمات أصبحت في السنوات الأخيرة موضوعا للبحث الدقيق. ويؤكد أوستينأن الفلاسفة أنفسهم حددوا مجموعة من القضايا العديمة المعنى، ثم تساءلوا في مرحلة ثانية ما إذا كان هذا العدد مما اعتبروه من أشباه القضايا يتجه على الحقيقة لأن يعد في صنف القضايا على الإطلاق. وذلك مثل أحكام القيمة في الأخلاق، فهي "قضايا يقصد بها إظهار الشعور العاطفي أو إلزام نوع من السلوك أو تغييره على وجه ما"[2].

إن صعوبة البحث هي التي قادت أوستين في البداية إلى توظيف مصطلح "الوصف"، ولكنه تراجع عن هذا المفهوم واستبدله بمصطلح "خبرية" (Constative) لأنه ليست جميع القضايا الصادقة والكاذبة دالة على الوصف. وقد اعتبر أوستين نظريته "أكبر ثورة وأعظمها نجاحا في تاريخ الفلسفة، وليس ذلك إن أنت أمعنت النظر ودققته مبالغة في الادعاء"[3].

أ. العزل الأولي للإنجاز

لقد تناول أوستين في أمثلته الأولى بعض العبارات المتلفظ بها التي لم تقع لحدود الآن تحت أية مقولة نحوية مشهورة ما عدا حكم الإيجاب في القضية الذي لا يكون أبدا خاليا من المعنى. وجميع العبارات المتلفظ بها التي أوردها أوستين "تتكون على وجه الاتفاق من أفعال جد عادية، ومبتذلة، ومتصرفة للمتكلم المفرد ومبنية للفاعل في الحاضر"[4]. غير أنه توجد بعض العبارات المتلفظ بها تستوفي هذه الشروط، ولكنها مع ذلك:

أ. لا تصف ولا تخبر ولا تثبت أمرا على وجه الإطلاق، ومن ثم فهي لا تدل على "تصديق ولا تكذيب" وعلى ذلك:

[1] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 2006، ص 12.
[2] جون لانكشو أوستين، نفسه، ص14.
[3] جون لانكشو أوستين، نفسه، ص 15.
[4] جون لانكشو أوستين، نفسه، ص16.

ب. فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه، مما لا يعني أننا نصف بقولنا شيئا على وجه الضبط.[1]

يورد أوستين في هذا السياق مجموعة من الأمثلة من بينها: "نعم أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية"، كما يتلفظ بها أثناء مراسم حفلة الزواج. أو أترك هذه "الساعة ميراثا لأخي" كما يحصل عند قراءة الوصية.

ويبدو من خلال هذه الأمثلة أن التلفظ بالجملة – في المناسبات الخاصة – ليس هو أن "أصف حال قيامي بالفعل: بل إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاءها، ومن ثم فإن العبارات المتلفظ بها، لا يدل شيء منها على التصديق ولا على التكذيب: بل إني أوجب الحكم على هذا الشيء لبداهته ووضوحه، ولا فائدة هنا في إيراد الحجة عليه"[2]. ويضرب أوستين مثالا بجملة "أصابته اللعنة"، فهي لا تفيد صدقا ولا كذبا، وعندما يقول شخص في الكنيسة أو عند أصحاب العقود "نعم أقبل الزواج بها"، فهو في هذا المقام لا يذيع خبرا ولا ينشره، بل إنه تعبير على أنه رضي بالزواج.ويصطلح أوستين على هذا النوع من الجمل بمصطلح: جمل إنجازية أو عبارة إنشائية (Performative)، ويدل لفظ الإنشاء على أن "إحداث التلفظ هو إنجاز لفعل، أو إنشاء لحدث"[3]. ثم يستعمل أوستين مصطلح "حيز التنفيذ" (Operative) كوثيقة أو سند قانوني يعول عليه لإنجاز التصرف ذاته؛ مما هو الهدف الرئيسي في كل تعامل كنقل ملكية أو غيرها.

ب. هل يجوز أن يكون قول شيء ما هو إنجازه؟

يتساءل أوستين في هذا السياق عن إثبات مثلا قضية: "أن يتزوج الإنسان هو أن ينطق ببعض الألفاظ"، أو أن "الرهان هو قول شيء ما"[4]، وهكذا فإن النطق بهذه الألفاظ حسب أوستين يشكل عادة أمرا مهما بل الحدث الرئيسي في إنجاز الفعل، وهذا هو القصد من الإنشاء في كل تلفظ. ويشترط أوستين أن تكون المناسبات التي حصل فيها التلفظ بالعبارة هي ظروفا مناسبة خاصة، فضلا على أنه من الضروري للمتكلم ذاته أو غيره أن ينجزوا بعض الأحداث الجسمية الفزيائية أو الذهنية، أو أن يقوموا بأفعال تؤدي إلى التلفظ بعبارات أخرى. فمثلا الذي يريد أن يتزوج على الطريقة

[1] جون لانكشو أوستين، نفسه، ص16.
[2] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة:كيف ننجز الأشياء بالكلام،مرجع سابق، ص17.
[3] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص17.
[4] جون لانكشو أوستين،نفسه،ص18.

المسيحية لا بد له أن لا يكون قد سبق وتزوج بامرأة لا تزال حية، سليمة العقل وغير مطلقة. أو من أجل تسمية الباخرةمن الضروري أن أكون أنا الشخص المعني بإطلاق التسمية.

وهكذا يبين أوستين أنه يمكن إنجاز الفعل على وجوه غير الوجه الذي تتأدى به العبارة الإنشائية. لكن هناك بعض الملابسات تتضمن وقوع أفعال أخرى يلزم أن تكون مواتية ومناسبة مثل الأفعال الباطنية. ويعطي أوستين مثالا على ذلك ببعض الصيغ الإنشائية مثل: "أعد بأن"التي ينبغي التلفظ بها بشكل جاد. فهذه الملاحظة من أهم "المواضيع المشتركة حينما نتنازع في فائدة أي عبارة متلفظة بها كيف ما كان نوعها"[1]. فالشاعر مثلا يجب أن لا يكون مازحا أثناء كتابته للقصيدة. ويعطي أوستين مثالا عن هذه الفكرة ببيت شعري لهوبيلتوس يقول فيه: "لقد أقسم لساني ولم يصدق قلبي".ثم أشار أوستين بعد ذلك أنه لا يمكننا أن نحكم على الأفعال انطلاقا من ثنائية الصدق والكذب، وذلك لأنه لا نستطيع الجزم بأن "العبارة باطلة أو غير صحيحة، بل الأوْلى أن نقول: إن العبارة، وإن شئنا الدقة قلنا إن الفعل كالوعد عديم الأثر، أو أعطي عن سوء نية وقصد، وأنه غير قابل للتنفيذ، وما شابه ذلك"[2]. وبهذا يكون مصطلح "خطأ" ليس بالضرورة مستعملا في أحكام القضايا المعهودة وحدها.

2.2 مستويات الفعل الكلامي عند أوستين

انتهى أوستين بعد تحليله للعبارات الإنجازية إلى أن دراسة الملفوظات اللغوية تقتضي تجاوز النظر إليها باعتبارها مجرد تراكيب نحوية أو دلالية، والانتقال إلى تحليل الأفعال التي تتحقق بواسطتها داخل المقام التواصلي. وقد قاده ذلك إلى وضع تقسيمه الثلاثي الشهير للأفعال الكلامية، وهو تقسيم سعى من خلاله إلى الكشف عن مختلف المستويات التي ينتظم وفقها الفعل اللغوي أثناء عملية التخاطب.ويرى أوستين أن كل ملفوظ لغوي يمثل فعلا من الأفعال، وأن المتكلم حين يتلفظ بعبارة ما لا يقتصر على إنتاج ألفاظ ذات دلالة معجمية وتركيبية، بل ينجز في الآن نفسه أفعالا مخصوصة ويحدث آثارا معينة في المتلقي. وفي هذا السياق يميز بين ثلاثة مستويات أساسية للفعل الكلامي، وهي: فعل القول،وفعل الإنجاز،وفعل التأثير.

أ- فعل القول

[1] جون لانكشو أوستين، نفسه، ص20.
[2] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص22.

يقصد أوستين بفعل القول مجرد إنتاج ملفوظ لغوي ذي بنية صوتية وتركيبية ودلالة معجمية محددة. ويتحقق هذا المستوى عندما يصدر المتكلم أصواتا أو ألفاظا تنتظم وفق قواعد اللغة المستعملة، فتؤدي معنى مفهوما لدى المخاطب.[1] ومن ثم يمثل فعل القول الجانب اللغوي المباشر للملفوظ، أي ما يقال بالفعل من ألفاظ وعبارات داخل عملية التواصل.

ب- فعل الإنجاز

يمثل فعل الإنجاز جوهر نظرية الأفعال الكلامية؛ لأنه يتعلق بالفعل الذي ينجزه المتكلم أثناء التلفظ بالعبارة. فحين يقول المتكلم: "أعدك"، أو "أعتذر"، أو "أعلن افتتاح الجلسة"، فإنه لا يصف فعلا سابقا، بل ينجز بالفعل فعل الوعد أو الاعتذار أو الإعلان. ولذلك ترتبط القوة الإنجازية بالمقصد الذي يروم المتكلم تحقيقه من خلال الملفوظ، وبالمكانة التي يشغلها داخل المقام التخاطبي، وبجملة من الشروط التي تجعل الفعل قابلا للتحقق والإنجاز[2].وقد أدرك أوستين أن القيمة الحقيقية للملفوظ تتحدد بما ينجزه من أفعال داخل الواقع الاجتماعي؛ ولذلك جعل فعل الإنجاز محور نظريته وأساس تمييزه بين الأقوال التي تصف الوقائع والأقوال التي تنشئها.

ج-فعل التأثير

يتعلق فعل التأثير بما يحدثه الملفوظ من آثار ونتائج في المتلقي بعد التلفظ به، فقد يكون الغرض من الكلام الإقناع أو التخويف أو الاستمالة أو الحث أو التحريض أو غير ذلك من التأثيرات الممكنة. فإذا كان الفعل القولي يتعلق بما يقال، والفعل الإنجازي يتعلق بما ينجز أثناء القول، فإن الفعل التأثيري يتعلق بما يترتب عن القول من نتائج في السامع أو المخاطب.[3]

ويدل هذا التقسيم الثلاثي عن الطابع المركب للفعل الكلامي؛ إذ يجتمع في الملفوظ الواحد مستوى لغوي يتمثل في إنتاج العبارة، ومستوى إنجازي يتمثل في الفعل المقصود من التلفظ بها، ومستوى تأثيري يتمثل في النتائج التي يحدثها الخطاب في المتلقي. ومن خلال هذا التصور استطاع أوستين أن يربط بين اللغة والفعل، وأن يجعل من التواصل اللغوي نشاطا اجتماعيا تتداخل فيه البنية اللغوية مع المقاصد التداولية والآثار التواصلية الناجمة عنها.

---

[1]John LangshawAustin,How to Do Things with Words, Ibid, p 108.

[2]John Langshaw Austin,Ibid, p 108.

[3]John Langshaw Austin,Ibid, p 108.

3.2 تجاوز ثنائية الخبر والإنشاء

انطلق أوستين في بداية مشروعه من التمييز بين العبارات الخبرية (Constative) والعبارات الإنجازية (Performative)، وعد هذا التمييز مدخلا للكشف عن قصور التصورات التقليدية التي حصرت وظيفة اللغة في الوصف والإخبار. فالعبارات الخبرية تتجه إلى نقل الوقائع وتقبل الحكم عليها بالصدق أو الكذب، في حين ترتبط العبارات الإنجازية بالفعل الذي يتحقق بواسطة التلفظ بها، كالوعد والاعتذار والإقرار والتعاقد.

بيد أن التحليلات التي أنجزها أوستين للملفوظات اللغوية قادته تدريجيا إلى مراجعة هذا التمييز نفسه. فقد تبين له أن الفصل الصارم بين الخبر والإنشاء يثير مجموعة من الصعوبات النظرية، ذلك أن كثيرا من العبارات الخبرية لا تخلو من قوة إنجازية معينة، كما أن نجاح العبارات الإنجازية يتوقف بدوره على جملة من الشروط المقامية والتداولية التي تجعلها قابلة للتحقق داخل الاستعمال الفعلي للغة.ومن هذا المنطلق انتهى أوستين إلى أن البعد الإنجازي لا يقتصر على طائفة مخصوصة من الملفوظات، وإنما يمتد بدرجات متفاوتة إلى مختلف الاستعمالات اللغوية. فالملفوظ الخبري نفسه ينجز فعلا تواصليا معينا داخل المقام الذي يرد فيه، سواء تعلق الأمر بالإخبار أو التأكيد أو التنبيه أو غير ذلك من المقاصد التي تصاحب عملية التلفظ.

وبذلك انتقل أوستين من التمييز الأولي بين الخبر والإنشاء إلى تصور أوسع يجعل الفعل الكلامي أساس كل استعمال لغوي. فاللغة وفقا لهذا المنظور هي ممارسة اجتماعية ينجز المتكلمون بواسطتها أفعالا متنوعة داخل سياقات تواصلية محددة. ولهذا شكلت نظرية الأفعال الكلامية منعطفا حاسما في دراسة اللغة، إذ نقلت الاهتمام من البحث في دلالة الملفوظات إلى البحث في ما تنجزه من أفعال وما تحدثه من آثار داخل التفاعل الإنساني.وقد مهد هذا التحول الطريق أمام تطور الدراسات التداولية اللاحقة، كما أتاح إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين اللغة والاستعمال، وبين المعنى والسياق، وبين القول والفعل؛ وهي القضايا التي ستصبح فيما بعد من المرتكزات الأساسية للبحث التداولي وتحليل الخطاب.

3. شروط الإنجازوالإخفاق في الفعل الكلامي

1.3 شروط نجاح الفعل الكلامي ومطابقة مقتضى الحال

ينتقل أوستين في هذا المستوى من البحث في طبيعة الأفعال الكلامية إلى البحث في الشروط التي تجعلها أفعالا ناجحة ومؤثرة داخل المقام التداولي. فالفعل الكلامي لا يتحقق بمجرد التلفظ بالأقوال، وإنما يرتبط بجملة من الملابسات والشروط التي تمنحه قيمته الإنجازية، وتجعله قادرا على إحداث الأثر المقصود منه. ومن هذا المنطلق انصب اهتمام أوستين على دراسة ما سماه شروط مطابقة مقتضى الحال، أي الشروط التي ينبغي توافرها حتى ينجز الفعل الكلامي على الوجه الصحيح.

ويرى أوستين أن هناك مجموعة من العبارات يفهم من ظاهرها اعتبار الأحكام التقريرية وملاحظتها. ولكننا إذا أمعنا فيها النظر "يتبين أنها عبارات لا يجري عليها التصديق والتكذيب على نحو واضح. فالتصديق والتكذيب علامتان مميزتان للحكم في القضية. ويعطي أوستين مثالا على ذلك بجملة "نعم، إني أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية"[1]، كما ننطق بها أثناء مراسيم حفلة الزواج، فنحن نكون في حالة إنشاء الزواج أكثر مما نكون في حال الإخبار بالشيء، كقولك إني تزوجت.

ويبدو أن أوستين ركز على مسألة الملابسات الملائمة؛ وأعطى مثالا بفعل المراهنة: فأن نراهن (أو غيرها) ليس مجرد النطق بالألفاظ، بل هناك بوجه عام "مجموعة من الشروط ينبغي أن يجري فيها اعتبار حسن الكلام وقبوله اعتبارا صحيحا إن أردنا أن يحصل لنا النجاح والتوفيق في تأدية الفعل أحسن أداء"[2]. وهكذا فإن التلفظ بالعبارة لم يكن في الحقيقة فصيحا فقط، بل غير مطابق لمقتضى الحال، أو هو على خلاف مقتضى الحال. ولعل هذا ما قاد أوستين إلى إطلاق مصطلح "عدم مطابقة مقتضى الحال" على المذهب القائل بإمكان اختلال نظم الكلام وعدم الاحتراز عن الخطأ عند اعتبار مناسبة التلفظ بالعبارات، ويحدد أوستين ستة شروط ممهدة يجري عليها الإنشاء، وهي:[3]

[1] جون لانكشو أوستين،نظرية أفعال الكلام العامة:كيف ننجز الأشياء بالكلام،مرجع سابق، ص24.
[2] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص25.
[3] جون لانكشو أوستين،نظرية أفعال الكلام العامة:كيف ننجز الأشياء بالكلام،مرجع سابق، ص26.

1. يجب أن يحصل تواضع واتفاق على نهج مطرد متعارف عليهيكون له بعض الآثار المتواطئ عليه بحيث يتضمن هذا الطريق التلفظ ببعض العبارات من لدن بعض الناس في بعض الملابسات.
2. في كل حالة مفترضة يجب أن يكون الأشخاص المعنيون، والملابسات المخصوصة على وفق المناسبة حتى نستطيع أن نتمسك بذلك المنهج المحتكم إليه.
3. يجب أن ينقد المشاركون النهج على وجه صحيح مضبوط كامل وتام معا.
4. يجب أن يكون الشخص المشارك في هذا النهج المسطري، وبطريق الأولى المحتكم إليه، هو من له في الواقع تلك الإحساسات والأفكار، وأن يكون للمشاركين القصد والنية.
5. يجب أن يلزم المشاركون أنفسهم واقعيا بما يترتب عن السلوك من عواقب ونتائج.

ويؤكد أوستين أن الإخلال بواحد أو أكثر من هذه الشروط يؤدي إلى اختلال الفعل الكلامي وفقدانه لقيمته الإنجازية. ولذلك فإن نجاح الأفعال الكلامية لا يرتبط بالبنية اللغوية للملفوظ وحدها، وإنما يتوقف كذلك على شبكة من الأعراف الاجتماعية والإجراءات المؤسسية والالتزامات التداولية التي تحكم عملية التواصل. ومن ثمة يتضح أن الفعل الكلامي حدث لغوي واجتماعي في آن واحد، وأن فهمه يقتضي مراعاة الظروف التي ينجز فيها بقدر مراعاة الألفاظ التي يتكون منها.

2.3 .الإخفاق التداولي وعدم مطابقة مقتضى الحال

إذا كان نجاح الفعل الكلامي رهينا بتوافر مجموعة من الشروط المقامية والإجرائية، فإن اختلال واحد أو أكثر من هذه الشروط يؤدي إلى ما يسميه أوستين "عدم مطابقة مقتضى الحال". إذ تعتبر مقولة "مطابقة مقتضى الحال" حسب أوستين مقولة "معتلة بحيث ورثت عنها سائر الأفعال الأخرى هذه الخاصية العامة ذات الصبغة الرسمية، مما ترتب عنه أن جميع الأفعال مبنية على المواضعة والتواطؤ"،[1]ولكن ليس كل ما هو رسمي ومرتبط بالطقوس والعوائد يلزم أن يلحق أو أن يدرج تحت كل صورة من صور عدم مطابقة مقتضى الحال. وخير مثال على ذلك أن رهان سباق الخيل، أو نقل الملكية، ممكن الإنجاز على غير صورتها الرسمية أو على غير التعبير اللفظي.

[1] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص31.

ويؤكد أوستين على أن معظم ما يقع من أفعال ضمن مجال الأخلاق لا يرجع كما يتوهم الفلاسفة إلى "حركات فيزيائية مادية، إذ كثير من هذه الأفعال لها الصفة العامة في كلها أو بعضها مما يوجد في الأفعال المبنية على الاتفاق والتواضع والإجراءات الرسمية"[1]، أي أنها معرضة كغيرها إلى أن تنعت بعدم مطابقة الواقع ومقتضى الحال. كما يتساءل أوستين عن إمكانية مطابقة مقولة عدم مطابقة الحال عن العبارات التي هي أحكام قضائية؟ وكان قصده من إثارة هذا التساؤل هو لفت انتباهنا إلى ما وقع أخيرا في الاتجاه الفلسفي الذي أولى عناية خاصة بهذه الأحكام المثبتة التي وإن لم تكن كاذبة، ولا هي متناقضة، فهي مع ذلك لا تحتمل ولا تطاق لعدم مناسبتها. ويضرب أوستين مثال على ذلك بجملة: "إن الملك الحالي لفرنسا أصلع الرأس". ويخلص أوستين إلى أنه "يجب أن نلاحظ أن هناك نوعا من التشابه بين مجرد الكذب وبين الوعد الكاذب"[2].

3.3 صور الإخفاق وحدودها في الفعل الكلامي

قام أوستين بدراسة صور الإخفاق التي يمكن أن تعترض تحقق هذه الأفعال في الاستعمال الفعلي للغة.فالأفعال الإنجازية، وإن كانت أفعالا حقيقية بالمعنى الدقيق، تظل معرضة لجملة من العوارض التي قد تؤثر في تحققها أو في النتائج المترتبة عنها.وقد قدم أوستين في هذا السياق ثلاثة أدلة هامة توضح وجوه الإخفاق التي قد تلحق بالفعل الكلامي، وذلك على النحو الآتي:

1. عندما ننطق بالعبارات الإنشائية فنحن على وجه القطع ننجز أفعالا بالمعنى الصحيح لهذا التعبير. وهذه الأفعال بوجه عامة قد يكون "من شأنها أن تنجز تحت طائلة الإكراه مثلا أو على نحو عرضي غير مقصود أو قد تؤدي لشتى الدواعي والأسباب كالذهول عن الأغراض، وسوء التقدير أو غير ذلك من عدم النية"[3].

2. إن عبارة إنشائية قد تكون خالية من غرض حقيقي أو لا أثر لها، إذا نطق بها ممثل على خشبة المسرح، أو أقحمت حشوا ضمن قصيدة شعرية، أو كانت من حديث النفس مع ذاتها. ويجري هذا حسب أوستين على نحو "مماثل متسق في أي صيغة أخرى قصد بها العدول في الملابسات المخصوصة عن

[1] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة:كيف ننجز الأشياء بالكلام،مرجع سابق، ص32.
[2] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص33.
[3] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص33.

حقيقتها عدولا يصبح به استعمال اللغة في مثل هذه الأوضاع والمناسبات خارجا عن الوضع الأصلي إلى جهات أخرى"[1]. وبالتالي فإننا نفترض أن تكون عبارتنا الإنشائية، المناسب منها، وغير المناسب، قد صدرت في ظروف وملابسات وأوضاع عادية.

3. يؤكد أوستين على أنه من الضروري، لكي يكون وعد بشيء ما، لا بد من توفر شرطين أساسيين وهما:

- أن يوجد من يقبل رغبتي في الوعد وربما المستفيد من العهد.
- وأن يوجد من يفهم قصدي أني تعهدت من أجله بوعد.

وبدون توفر أحد هذين الشرطين تظهر "شكوك فيما إذا كنت قد وعدت على الحقيقة وعدا ما، وما إذا كان ينبغي التمسك بأنه فعلي كان مجرد شروع ومحاولة في الوعد، أو أنه عديم الأثر، كأن لم يكن"[2]. ولهذا فنحن نوظف في مجال القانون التدابير الوقائية حتى نتجنب هذا النوع من ضروب الخروج عن مقتضى الحال.

كما طرح أوستين السؤال التالي:هل تكون هذه الحالات من الخروج عن مقتضى الحال متعاندة فيما بينها على وجه متبادل؟

أجاب أوستين على هذا السؤال بالنفي، لأنه من جهة أولى لا يمكن أن نرتكب الخطأ مرتين في ذات الوقت. ومن جهة ثانية فإن طرق الخطأ متشعبة ظلالها، فضلا على أن التمييز بينهما يتم بشكل اعتباطي. فمثلا لا يمكن أن أقول "إنني أسمي هذه السفينة السيد ستالين"، ولست الشخص المعني بتسمية السفينة. ونحن نستطيع أن نتفق على:

1. أن هذه السفينة لم يحصل لها تسمية بهذه الطريقة.
2. وأن هذا مني فعل يخجل، مأسوف عليه.

وفي هذه الحالة حسب أوستين يجوز القول: "بأني قد قمت بالإجراءات الشكلية"، ولكن فعلي عديم الأثر، وكأن لم يكن، لأني لست بالشخص الموكول إليه ذلك. أو يجوز أن يقال بأن النهج الإجرائي هو في جزء منه كان يجب أن يتعين.ويكشف هذا التداخل بين صور الإخفاق المختلفة أن الفعل الكلامي لا يخضع لمعيار لغوي مجرد، وإنما يرتبط بجملة من الملابسات المقامية والاجتماعية والقانونية التي تحدد شروط نجاحه أو إخفاقه. وبالتالي تكتسب دراسة عدم

[1] جون لانكشو أوستين،نفسه، ص35.
[2] جون لانكشو أوستين، نفسه، ص35.

مطابقة مقتضى الحال أهميتها داخل نظرية الأفعال الكلامية، لأنها تبين الحدود التي يتوقف عندها الفعل الإنجازي، وتوضح الشروط التي تجعل القول فعلا مؤثرا أو عديم الأثر.

خاتمة

شكلت نظرية الأفعال الكلامية عند جون أوستين منعطفا لغويا في تاريخ الدرس اللغوي والفلسفي المعاصر؛ إذ نقلت البحث في اللغة من دائرة النظر إلى المعنى باعتباره علاقة بين الألفاظ والأشياء، إلى النظر إليه بوصفه فعلا اجتماعيا ينجزه المتكلم داخل سياقات ومقامات مخصوصة. وقد أفضى هذا التحول إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات التي حكمت التفكير اللغوي زمنا طويلا، وفي مقدمتها حصر وظيفة اللغة في الوصف والإخبار، وربط قيمة الملفوظ بمعيار الصدق والكذب وحده.

وقد بينت هذه الدراسة أن مشروع أوستين تأسس على مراجعة التصور الوصفي للغة، مستفيدا من منجزات فلسفة اللغة العادية ومن التحولات التي شهدتها الفلسفة التحليلية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كما كشفت أن القيمة الإضافية لنظرية الأفعال الكلامية تتجلى في انتقالها من تحليل البنية اللغوية للملفوظ إلى تحليل ما ينجزه من أفعال داخل الممارسة التواصلية، وهو ما تجسد في التمييز بين العبارات الخبرية والإنجازية، وفي التصنيف الثلاثي للفعل الكلامي إلى فعل قولي وفعل إنجازي وفعل تأثيري.

وأظهر تحليل شروط مطابقة مقتضى الحال وصور الإخفاق المختلفة أن الفعل الكلامي لا يستمد فاعليته من صيغته اللغوية وحدها، وإنما من شبكة معقدة من الشروط التداولية والاجتماعية والمؤسساتية التي تحدد إمكانية نجاحه أو فشله. ومن ثم غدت دراسة الاستعمال جزءا لا ينفصل عن دراسة المعنى، وأصبح فهم الخطاب رهينا بفهم المقاصد والملابسات التي تحكم إنتاجه وتلقيه. وبالتالي يمكن القول إن الأهمية العلمية لنظرية الأفعال الكلامية تمتد إلى ما فتحته من آفاق واسعة أمام التداوليات وتحليل الخطاب واللسانيات المعاصرة بوجه عام. ولذلك ظلت أفكار أوستين حاضرة في معظم المقاربات التداولية اللاحقة، ومثلت أحد الأسس النظرية التي أعادت صياغة العلاقة بين اللغة والفعل، وبين المعنى والاستعمال، وبين الخطاب والواقع الاجتماعي.

لائحة المصادروالمراجع

- أوستين،جون لانكشو، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 2006.
- Austin, John Langshaw, How to Do Things with Words, Oxford University Press, 1962.
- Boas,Franz, Language, in: General Anthropology, Boston: D. C. Heath and Company, 1938.
- Mey, Jacob, Pragmatics: An Introduction, Oxford: Blackwell Publishers, 1993.
- Sapir,Edward, Language: An Introduction to the Study of Speech, New York: Harcourt, Brace and Company, 1921.
- Searle, John R, Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language, Cambridge University Press, 1969.
- Whorf, Benjamin Lee, Language, Thought, and Reality: Selected Writings of Benjamin LeeWhorf, edited by John B. Carroll, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 1956.
- Wittgenstein, Ludwig, Philosophical Investigations, Translated by G. E. M. Anscombe. Oxford: Basil Blackwell, 1953.

مجلة أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات القانونية والاقتصادية والإنسانية برؤية حضارية تكاملية
A peer-reviewed journal in law, economics, and humanities from an integrative civilizational perspective

نحو تصور إصلاحي طموح للنهوض بالتربية الدامجة

أحمد فريكل
دكتور باحث في علوم التربية

الملخص:

إن الحديث عن نظام تربوي دامج إنما ينم عن توجه المؤسسات نحو اعتماد النهج الديمقراطي الإصلاحي في تقديم خدماتها التعليمية والتربوية والترفيهية لجميع متعلميها مهما كانت خصوصياتهم تطبيقا لمبدأي العدل والمساواة.

ويقتضي هذا التوجه اعتماد المقاربة الشمولية للنهوض بالأوضاع التربوية لذوي الحاجيات الخاصة، على اعتبار أن أزمة التربية الدامجة ما هي إلا نتاج لأزمة بنيوية متداخلة الجوانب والحيثيات، ولا يمكن بطبيعة الحال معالجتها إلا في هذا المستوى البنيوي الذي يتجاوز حدود تحليل الممارسة التربوية الدامجة داخل الفصول الدراسية، إلى مساءلة كل المكونات البشرية والمنهاجية والبيداغوجية والتدبيرية وغيرها...

الكلمات المفاتيح: التربية الدامجة -الإعاقة – ذوي الاحتياجات الخاصة - الفروق الفردية...

Abstract:

Talking about an inclusive educational system actually reflects the institutions' orientation towards adopting a reformist democratic approach in providing their educational, pedagogical, and recreational services to all their learners, regardless of their specific characteristics, in application of the principles of justice and equality .

This approach requires adopting a holistic methodology to improve the educational conditions of people with special needs, considering that the crisis of inclusive education is nothing but the result of a structural crisis with intertwined aspects and dimensions, and naturally, it can only be addressed at this structural level, which goes beyond analyzing inclusive educational practices within classrooms, to questioning all human, curricular, pedagogical, and managerial components, among others...

Keywords: inclusive education - disability - special needs - individual differences...

مقدمة:

إن الحديث عن مقومات المدرسة الدامجة، والحكم على راهنيتها، والأشواط التي قطعتها في سبيل النهوض بالخدمات الأساسية للمتعلمين المدمَجين، ثم تحديد ملامحها المستقبلية وشروط إقلاعها، على ضوء المتطلبات المتنامية لذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر والمجتمع عموما على حد سواء، وعوامل تطويرها وترقيتها حتى تكون مؤهلة لمسايرة التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع على جميع الأصعدة العلمية والاقتصادية والصناعية والتعليمية، يقتضي من الناحية المنهجية أن نسائل راهنيتها أولا، ونشخص واقعها تشخيصا علميا للوقوف على مواطن قوتها وفعاليتها، وعلى إكراهاتها وأسباب إخفاقها، ثم الخروج في الأخير بتصور عملي قابل للتنفيذ والأجرأة في أفق تأسيس المدرسة الوطنية الدامجة التي تتوفر فيها كل شروط تطبيق الدمج التربوي الفعال.

هذا ما ستعالجه وستفصل فيه محاور هذه المقالة.

المطلب الأول: و اقع المدرسة المغربية الدامجة.

يشير التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول "مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي2018"، إلى أن السياسات العمومية التربوية بالمغرب لم تتمكن بَعدُ من أن تشمل كل الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية ... وهو ما يجعل هذه السياسات بعيدة عن تحقيق هدف التربية الدامجة، ويُعَرِّض المدرسة إلى أن تتحول هي ذاتها إلى آلة لتضخيم الفوارق.[1]

كما يخلُص التقرير الذي أعدته "الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لدى المجلس"، حول تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة، نحو تربية دامجة 2019، إلى ملاحظات مُفادها أن هؤلاء الأشخاص، يشكلون الفئة الاجتماعية الأقل استفادة من الخدمة التربوية والتكوينية، والأكثر عرضة للإقصاء والتمييز بسبب إعاقتهم، مما يحرمهم من حقوقهم الأساسية؛ كالأطفال الذين يعانون من الإعاقة السمعية، أو صعوبة في الإدراك والفهم والتواصل، أو التوحُّد.

فضلا عن ذلك، سجل التقرير:

- محدودية العرض التربوي، وعدم كفايته لتلبية الطلب المجتمعي، ونقص البنيات والفضاءات المؤهَّلة، وعدم وجود بيئة تعليمية دامجة؛

(1) تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،"مدرسة العدالة الاجتماعية"، 2018م، ص:13.

- التعثُّر الذي يعرفه تمدرس وتعلم الأشخاص في وضعية إعاقة،والذي يتوقف في الغالب عند التعليم الابتدائي بسبب الحواجز المرتبطة بأوساطهم وبالإمكانيات المحدودة الموفرة لهم؛
- ضعف تكوين الفاعلين التربويين، والنقص الملحوظ في التكييف البيداغوجي؛
- عدم التنسيق بين المتدخلين في تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة؛
- استمرار هيمنة المقاربة الطبية والرؤية الإحسانية، وكذلك وقْع التمثلات السلبية ذات الصلة بالوصْم المنتشر تجاه الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة داخل المجتمع والمنظومة التربوية، ولدى الأسر ذاتها.[1]

ومن بين الحواجز التي لازالت تحول دون استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من التربية إضافة إلى ما ذكر في التقرير:

- ضعف واضطراب المناخ العلائقي والتواصل الصحي داخل المؤسسات التعليمية، بين المتعلمين المدمجين وبين الطاقمين الإداري والتربوي، واستمرار النظرة السلبية إلى الشخص المعاق واعتباره عبئا ثقيلا على المدرسة والمدرس والمنظومة التربوية ككل، مع سيادة العلاقات التمييزية بين المتعلمين داخل المؤسسات التعليمية؛
- الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية مما يحول دون اهتمام المدرسين بالحالات التي تستدعي اهتماما خاصا؛
- عدم وجود مناهج تربوية مكيفة وملائمة لجميع فئات الأطفال؛
- عدم وجود أطر تربوية متخصصة وذات كفاءة تؤهلها للتعامل مع مختلف أصناف الإعاقات؛
- غياب الولوجيات داخل معظم المؤسسات التعليمية، مما يعيق الاستفادة من خدمات مرافقها خاصة بالنسبة لذوي القصور الحركي؛

كما خلصت تشخيصات وزارة التربية الوطنية، في وثيقتها حول "الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (أقسام التربية الدامجة 2017) إلى تشخيصات ذات دلالة،من بينها:

---

(1)phttps://cutt.us/MOAGW :12

عدم إرساء مقاربة وطنية مؤسساتية وسوسيو – تربوية في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، ووجود تفاوتات تدبيرية وإدارية وبيداغوجية متعلقة بأقسام الإدماج المدرسي (***CLIS***) التي اعتبرتها الوزارة ذاتها بنيات للعزل من الدرجة الثانية.[1] «وافتقار تجربة هذه الأقسام إلى كل مستلزمات الملاءمة والتكييف، وعدم وضوح المجالات والمضامين والبرامج التعليمية والتقييم الموجهة لتعليم الأطفال في وضعية إعاقة، وعدم كفاية التأطير الإداري والتربوي والتكويني الخاص بالفاعلين التربويين والفرقاء المتدخلين في تمدرس هؤلاء الأطفال».[2]

وعليه،أمام هذه التشخيصات التي تؤكد أن الدمج التربوي ببلادنا لا زال يعاني من العديد من الإشكاليات والعراقيل التي لا زالت تخنق منظومتنا التربوية وتحول دون تحقيق الإقلاع المنشود على مستوى الدمج التربوي، حُقَّ لنا أن نتساءل:

لماذا سبقنا في التعاطي مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تربويا؟ ولماذا تأخرت السياسات العمومية في الاهتمام بفئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة؟ ولماذا تأخر تحقيق أهداف الدمج التربوي رغم الترسانة التشريعات المدرسية المتقدمة التي دعت إلى ضرورة الاهتمام بتمدرس الأطفال المعاقين؟ وما الجدوى إذن من سن هذه القوانين والتشريعات الطموحة، ما دامت توصياتها تبقى حبيسة الرفوف وأرشيف مكاتب الإدارات المسؤولة عن تدبير وتنزيل مشروع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية؟

ثم لماذا ظل مطلب النهوض بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة يعرف الكثير من التردد؟ هل بسبب غياب التصور الواضح بخصوص الاهتمام بهذه الفئة من أبناء جلدتنا؟ أو بسبب غياب النوايا الحقيقية من طرف المسؤولين الحكوميين؟ أم بسبب تصورات علمية وتربوية دقيقة وعلمية كفيلة بالنهوض بأوضاع المعاقين سيكولوجيا واجتماعيا وتربويا؟

ثم هل الدمج التربوي يشمل جميع الفئات مهما اختلفت درجة وحدة إعاقاتهم؟ أم يقتصر فقط على الأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة، دون الشديدة؟.وإذا كان الأمر كذلك، ما مصير هذه الأعداد الكبيرة ممن هم في وضعية إعاقة حادة، خاصة منهم الأطفال التوحديون، والمعاقون إعاقة ذهنية شديدة؟ أليس لهم مكان في منظومة التربية الدامجة؟

كما نتساءل أخيرا عن عدم بلوغ أهداف الدمج التربوي، هل بسب ضعف التجهيزات المادية واللوجستيكية بالفضاءات التعليمية، وهزالة تكوين الأطر التربوية التي تعنى بتنزيل وتنفيذ مقتضيات الدمج، عكس نظرائهم من أساتذة

(1) الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (أقسام التربية الدامجة)، 2017، ص:38.37.

(2) https://cutt.us/4k0Gc

الدمج التربوي بالعديد من جمعيات المجتمع المدني الذين أبانوا حقيقة عن الفهم العميق لكل حالات الإعاقة التي يشتغلون عليها، تشخيصا، وبرمجة، وتنفيذا، وتقويما، فحققوا بذلك نتائج مشرفة في هذا المجال، وكان من الأجدر الاستفادة منهاوتعميمها، وتطويرها؟ أم تبقى القطيعة، وغياب التواصل وتبادل التجارب الناجحة، هي السمات المميزة لمنظومتنا التربوية عموما، وفي شقها الدامج على وجه التخصيص،رغم المبالغ المالية الكبيرة المرصودة لإنجاز مشروع التربية الدامجة الذي يعتبر من أهم مشاريع القانون الإطار17.51 الملتزم به أمام جلالة الملك، ورغم التشريعات القانونية التي سنتها وزارة التربية الوطنية المغربية، والعُدد البيداغوجية، والدلائل، والإطارات المرجعية التي وضعتها رهن إشارة أطر التربية والتكوين ومختلف شركاء المؤسسات التعليمية.

فأين يكمن الخلل يا ترى؟ وما هي النقائص والهفوات التي جعلتنا لم نبرح مكاننا من أجل تحقيق الإقلاع الحقيقي في التربية الدامجة؟ وما مداخل نجاح الممارسة التربوية الدامجة وآفاق تطويرها؟ وشروط هذا التطوير، ومعايير التحقيق والتحقق؟.

المطلب الثاني: نحو تصور شرعي هوياتي وبيداغوجي طموح للنهوض بالتربية الدامجة.

إن الحديث عن مدرسة دامجة يقتضي منا بداية التطرق إلى مقوماتها أولا، وملمحها الأساسي .ولو في بعده التصوري .كما أشارت إلى ذلك مختلف الدراسات التربوية المتخصصة التي عَنَتْ بتربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بمؤسسات التعليم العادية، وكما حددها الفاعلون التربويين المشرفون على بعض التجارب الدامجة الناجحة سواء على مستوى بعض الدول العربية، كفلسطين، والأردن، والمملكة العربية السعودية، أو على مستوى بعض الدول الغربية، ككندا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وغيرها، يتطلب منا بداية العملَ على جرد هذه المقومات التي نراها ضرورية لأجرأة الدمج التربوي أجرأة حقيقية بعيدة عن الارتجال والمزايدات التي تهتم بالتلميع والاكتفاء بالمقاربة الكمية مقابل التغاضي عن الجودة والكيفية والظروف التي تُجرى فيها أطوار التربية الدامجة.

ومن بين المقومات والمداخل الأساسية التي أرى أنها كفيلة بتحقيق دمج تربوي يتماشى وخصوصياتنا ومرجعيتنا الإسلامية من جهة، وينسجم مع التوجهات التربوية الرائدة من جهة ثانية، ما يلي:

على مستوى المرجعية الدينية:

ارتباطا بخصوصياتنا التربوية ذات المرجعية الدينية الإسلامية القويمة، وبحكم الغنى الكبير الذي يعرفه تراثنا التربوي الإسلامي في مجال تربية وتعليم أطفال المسلمين جميعهم دون تمييز ولا تهميش، فقد أصبح لزاما علينا أن ننبش

ونعاود النبش في فكرنا التربوي الإسلامي لنمتح منه السمات الأساسية التي تميز بها النموذج التعليمي الإسلامي، والخصائص والمؤهلات العلمية والبيداغوجية والأخلاقية التي اتصف بها المربون المسلمون الذين تخرج على أيديهم نخبة من العلماء سطع نجمهم في سماء كل أصناف العلوم منقولها ومعقولها.

إن هذا التميز والنجاح الذي تحقق على أيدي هؤلاء القادة من المدرسين، هو ما شجعني وأنا أحاول أن أوفق بين المنظورين الشرعي والبيداغوجي لرسم ملامح المدرس الدامج المنشود المتجدرة جذوره التكوينية في ثراثنا الإسلامي، والمنفتحة آفاقه التطويرية على تجارب الدمج الناجحة على الصعيد العالمي، ننخل وننتقي منها ما يصلح لباسا وزينة لممارستنا التربوية الدامجة، وما يتماشى مع خصوصيات متعلمينا ومؤهلاتهم من جهة، ومع مميزات مؤسساتنا التعليمية وبنياتها التحتية من جهة ثانية.

وارتباطا بهذين البعدين الشرعي والبيداغوجي اللذين يجب التوفيق بينهما لإعداد مدرسين دامجين، يلزم تكوينهم وإعدادهم على الآتي:

- الإيمان بأن عملية التدريس عموما، وتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة خصوصا، هي تحقيق للعبودية التي خلقنا الله سبحانه وتعالى من أجلها، وأن الغاية الأولى من تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة هي إعدادهم وتهيئهم لعبادة الله عز وجل، وترسيخ الإيمان في نفوسهم، قال الله تعالى:﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1].
- الاستناد إلى توجهات ديننا الإسلامية الحنيف، على مستوى مبادئه ومرتكزاته وتوجهاته الراقية في حسن معاملة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- النهل من التجربة الإسلامية في التربية الخاصة، التي استطاع في ظلها ذوي الاحتياجات الخاصة أن يحققوا طموحاتهم إلى جانب إخوانهم المسلمين بكل ثقة واعتزاز بالنفس ضمن مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم الدامجة.
- التنقيب في السيرة النبوية الشريفة عن كل الطرق والأساليب التي كان صلى الله عليه وسلم يعتمدها في تعليم المعاقين، وفي الكشف عن الموهبة وكيفية توظيف النبوغ لخدمة الفرد والأمة.

إن مدرسا دامجا يَعتبر هذا الضابط التعبدي منطلقا وأساسا للتدريس في أقسام الدمج، ويسعى من خلال عمله إلى خدمة الدين، لا يمكن إلا أن يبذل عزيز الجهد في سبيل إرضاء خالقه عز وجل أولا، وإفادة وتربية متعلميه ثانيا.

---

(1)سورة الداريات، الآية: 56.

كما أن سعيه هذا لنيل مرضاة الله عز وجل وتحقيق الخلافة في الأرض ستكون له ضامنا ومحفزا داخليا على المزيد من الاجتهاد والبحث من أجل التطوير والإبداع في طرائق وأساليب تدريس المعاقين الذين خصهم الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم بعناية كبيرة حتى يحسوا ويتمتعوا بكرامتهم وحقوقهم الإنسانية كاملة غير منقوصة.

على مستوى المكون البشري:

- الحرص على ألا يتجاوز عدد الأطفال المدمجين في القسم الدراسي اثنين أو ثلاثة كما حددته التوجهات التربوية التي قطعت أشواطا من النجاح في الدمج التربوي على الصعيد العالمي، واعتبار كل متعلم واحد في وضعية إعاقة يعادل خمسة متعلمين عاديين. إن احترام هذا الضابط العددي يعتبر ضامنا للعناية الجيدة بكل المتعلمين من طرف المدرس الدامج؛
- الحرص على تكوين المدرسين تكوينا متينا وتدريبهم تدريبا ميدانيا بإشراف من مؤطرين متخصصين في الدمج التربوي على أحدث البيداغوجيات التي يمكن توظيفها في الممارسة التعليمية الدامجة؛
- مأسسة التكوين المستمر للمدرسين بأقسام الدمج، باعتبار الحركية والتجدد المستمرين اللذين يعرفهما النمط التربوي الدامج، وهذا التجدد يقتضي بطبيعة الحال نوعا من المواكبة الدائمة، وتحيينا للمعطيات، وتجديدا في الأنماط التعليمية من أجلتعزيز قدراتهم وكفاياتهم المهنية الكفيلة بإنجاح الممارسة التعليمية الدامجة "وهم واعون تمام الوعي ببعض المقاربات السلوكية والديداكتيكية المغايرة دون الإحساس بالملل والتوتر أو الغضب.[1]

وعليه، فإن التكوين المستمر الذي ينبني على أسس علمية ومنهجية دقيقة، ويَستند على عدة تكوينية نظرية وتطبيقية، يبقى آلية من الآليات المهمة لإنجاح الممارسة التربوية الدامجة وتجنيبها السقوط في متاهات الارتجال والعشوائية التي لا يمكن أن نجني منها إلا ثمار الخيبة والفشل.

على مستوى البنية المادية:

- رصد ما يكفي من الموارد المالية والمادية لبناء مؤسسات تعليمية جذابة وصالحة لممارسة التربية الدامجة.
- تجهيز المؤسسات التعليمية وفضاءاتها بما يلزم من التجهيزات والمواد الضرورية لتسهيل متابعة المتعلمين المعاقين أو في وضعية صعبة من مسايرة التعلمات، وتيسير التعلم.

(1) مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، مرجع سابق، مقالة بعنوان: الحاجة إلى عدة وتوجهات حديثة في تكوين مدرسي التعليم الدامج، د. رشيدة الزاوي، ص:21. 22.

- بناء وتجهيز ما يلزم من أقسام الموارد للتأهيل والدعم الكفيلة بدعم ومؤازرة الدمج التربوي الذي يُجرى داخل الأقسام الدراسية العادية.
- إعادة النظر في التصاميم المعمارية التي تعتمد في بناء المؤسسات التعليمية وأقسام الدمج، وتوفير الولوجيات اللازمة بها.
- الحرص على أن تكون مساحة الفصل الدراسي الدامج متناسبة مع حالات الإعاقة المُدمَجة، بحيث تسمح للمتعلمين في وضعية إعاقة حركية، أو بصرية بسهولة التحرك داخله، وتتيح للفاعل التربوي تنويع صيغ العمل وتقنيات التنشيط وأساليبه كالعمل في مجموعات مثلا، أو التعلم عن طريق اللعب وغير ذلك.

على المستوى التربوي البيداغوجي:

إن دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في السياق التعليمي العادي يقتضي من المدرس الدامج تفادي كل المحاذير التي من شأنها تقويض الممارسة التربوية الدامجة والزج بها وبمستقبل فئات كبيرة من المتعلمين في وضعية إعاقة نحو الفشل والخسران،والتزام مجموعة من الضوابط المنهجية والبيداغوجية التالية:

- مراعاة الفروق الفردية بين متعلميه، وفق خصوصيات ومؤهلات كل متعلم من المتعلمين المُدمَجين، فيبسط أحيانا، وينوع في الطرائق والصيغ التعليمية أحيانا أخرى، ويساعد، ويكيف البرامج والمحتويات والأنشطة بشكل يجعل كل المتعلمين مشاركين في العملية التعليمية الدامجة، يبنون معارفهم، ويحققون استقلالهم، ويرسمون معالم مشروعهم في الحياة بكل عزيمة وإصرار.
- التخطيط المحكم والجيد لمناهج وبرامج تربوية دامجة بشكل تفريدي (برنامج لكل متعلم معاق)، مع قابليتها للتعديل والتطوير المستمرين بحسب تطور كل حالة من الحالات المدمجة.
- ضرورة تحديد الكفايات الأساسية والمهارات التي يلزم المتعلم التمكن منها قبل دمجه، في الفصول الدراسية العادية.

وتتم عملية التحقق من توفر هذه الكفايات والقدرات والمهارات من طرف اللجنة الإقليمية للتأهيل التي تُشكل على مستوى كل مديرية من المديريات الإقليمية للتعليم. حيث تقرر انطلاقا من مجموعة من الشروط والمعايير في مدى أهليَّة واستعداد المتعلمين في وضعية إعاقة للالتحاق بأقسام الدمج.

- إيلاء التشخيص بكل أشكاله وأساليبه وأدواته ما يستحق من الأهمية والاهتمام، باعتباره آلية منهجية لاستصدار الأحكام، وتحديد قدرات المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، ومكامن القوة عندهم ومواطن القصور، وأخذ ذلك بعين الاعتبار خلال كل مجريات الدمج التربوي، تخطيطا، وتنفيذا وتقويما، وتطويرا. كما يعتبر التشخيص أيضا منطلقا ومرحلة منهجية مهمة «للتعرف على الحاجات التعليمية للطلبة العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتم إعداد البرامج التربوية»[1] التي تستجيب للحاجيات الخاصة والملحة لكل متعلم من المتعلمين المُدمَجين.

- التخطيط لنوعية حصص وأنشطة الدعم خارج الفصول الدراسية العادية: فقلما يتم دمج المعاقين في الفصول العادية بصفة مُرضية إذا لم يتم التخطيط لحصص الدعم خارج الفصول الدراسية العادية، لأن تعلم الطفل المعاق يتسم بالبطء والتعثر.

ويأخذ الدعم اتجاهين متكاملين:

اتجاه يهتم بتحسين القدرات الأساسية مثل النطق، وتنمية المهارات الحسية الحركية، ومهارات العناية بالذات، والمهارات الاجتماعية.

واتجاه يهتم بتحسين المستوى التحصيلي المدرسي: من قراءة، وكتابة، وحساب.[2]وذلك بغية تسهيل اندماجهم السلس مع المتعلمين العاديين، وإعداد هؤلاء أيضا، وتغيير مواقفهم واتجاهاتهم من أجل تقبل ذوي الإعاقة وتقديرهم.

- تعديل طرائق التدريس وفق الإمكانيات المادية و"اللوجيستيكية" للمؤسسة التربوية، واستشارة المتخصصين التربويين وفريق العمل البيداغوجي بالمؤسسة، مع أخذ اقتراحات وآراء الأطباء التي تكون حاسمة في اختيار طريقة أو طرائق معينة دون أخرى تبعا للحالة الصحية التي يتميز بها كل طفل من الأطفال في وضعية إعاقة داخل الفصل الدراسي الدامج.

- ابتكار طرائق تربوية تفريقية وفعالة تنمي مهارات التفكير والإبداع لدى كل فئات المتعلمين المدمجين.

(1) الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة، الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة،لعلي خليل الحمد، ونعيم علي العتوم. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الأولى 2016م.، ص:78.

(2) استراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، لسهير محمد سلامة شاش، مكتبة زهراء الشرق. القاهرة، ط:1، 2016م.، ص:93.

- تنويع المشاريع التربوية وتفريدها، وأتحدث هنا عن المشاريع الفردية الدامجة،[1] ومشاريع الفصل الدراسي الدامج[2]، ومشاريع المؤسسة الدامجة.[3]

- تطوير أساليب العمل التربوي في الممارسة الدامجة، واعتماد كل ما هو متاح من التقنيات والأجهزة الحديثة، من حواسيب، ومسالط، وبرمجيات... مع تنويع صيغ التنشيط التربوي والبيداغوجيات النشيطة، كبيداغوجيا اللعب، وبيداغوجيا المشروع، والبيداغوجيا الفارقية... وغيرها.

- ملاءمة أساليب وصيغ التقويم، وإجراء الامتحانات، مع احترام الأهداف والكفايات التي يجب تقويمها، والتأكد من مدى تملكها من قِبل المتعلمين في وضعية إعاقة.

وفي هذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى المجهود الكبير الذي بذلته وزارة التربية الوطنية المغربية على مستوى المذكرات والمقررات الوزارية[4] المنظمة لكيفية وصيغ الإجراء المتعلقة بالتقويمات التربوية لذوي الإعاقة، والامتحانات الإشهادية.

- التمكن من كفايات القياس للجوانب العقلية والذهنية والسلوكية والفكرية للمتعلم، وجمع البيانات وتحليلها للوقوف على مكامن الضعف والقوة واقتراح وسائل المعالجة والدعم.

على مستوى المناهج والبرامج الدراسية:

يعتبر تكييف المناهج الدراسية، وإجراء ما يلزم من التعديلات في المقررات الدراسية والمحتويات التعليمية وفق خصوصيات وحاجيات المتعلمين المدمجين على اختلاف أصنافهم وفئاتهم ودرجات إعاقتهم ضرورة من ضرورات الدمج التربوي، حيث "تتيح لذوي الاحتياجات الخاصة فرص التعليم، وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والتربوية، ومهارات الحياة اليومية."[5]

---

(1) يعتبر المشروع البيداغوجي الفردي في معناه العام، أداة لمساعدة المدرس(ة)على تفريد مقارباته وطرائقه المستعملة، كي يمَكن كل متعلم(ة) من تطوير تعلماته، ومن ثم تحقيق الدمج المدرسي. ويتضمن أنشطة عملية ملموسة يشرف عليها المدرس (ة)، إلى جانب الأطراف الأخرى المعنية بتمدرس المتعلم(ة)، من مدير المؤسسة، والآباء، والأشخاص الآخرين المعنيين. (التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة . دليل المدرسين . مديرة المناهج بوزارة التربية الوطنية المغربية، 2019، ص:47).

(2) مشروع القسم الدامج هو تركيب للمشاريع البيداغوجية الفردية بشكل يعطي للقسم لونه أو ملمحه البيداغوجي الذي يميزه عن غيره من الأقسام. إنه قسم يحكمه تنظيم بيداغوجي خاص، وتؤطره طرائق اشتغال ملائمة، وتسود فيه مواقف واتجاهات وتمثلات عن المتعلمين تسير في اتجاه إقرار حق التربية للجميع، والاعتراف بوجود مواطن النقص والقصور، مثلما توجد مواطن التفوق والنبوغ. (دليل المدرسين، مرجع سابق، ص:38).

(3) عرفت المذكرة الوزارية 2014/159 مشروع المؤسسة الدامج بأنه: إطار منهجي، وآلية عملية لتنظيم وتفعيل مختلف الإجراءات التدبيرية والتربوية الهادفة إلى تحسين جودة التعلمات لفائدة التلميذات والتلاميذ مع مراعاة الخصوصيات ...

(4) المذكرات الوزارية 052 /15، حول تكييف ظروف الإجراء والتصحيح لفائدة المترشحين في وضعية إعاقة.
المذكرة الوزارية 18/088، في شأن تكييف اختبارات نيل شهادة البكالوريا لفائدة المترشحين في وضعية إعاقة.
المقرر الوزاري رقم: 19/036 في شأن تكييف الامتحانات الإشهادية.

(5) الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة، مرجع سابق، ص:79.

لذلك فعلى المؤسسة التعليمية أن تكون قادرة على تطوير وتعديل مناهجها ومقرراتها الدراسية بالشكل الذي يتناسب مع جميع فئات الإعاقة داخل فصولها الدراسية من جهة، ومع مختلف درجات كل إعاقة من جهة ثانية، وجعلها ذات صلة وثيقة بحياة المتعلمين اليومية، وهذا ما يضفي عليها طابع الإجرائية والنفعية.

على مستوى التدبير:

- أن تعتمد المقاربة التشاركية في تدبير ملف الدمج، باستشارة الآباء وأولياء الأمور، والجمعيات الشريكة والفاعلة في هذا الخصوص، وكذلك الخبراء التربويين، والأطباء، والمنشطين... وكل من يمكنه الإسهام في تجويد الفعل التربوي الدامج وتوجيه الوجهة السليمة التي ينشدها المجتمع برمته. مع الاستفادة من التجارب الناجحة على الصعيد العالمي، وتكييفها وفق هويتنا الدينية، والثقافية، وخصوصياتنا التربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها.
- أن تنفتح المدرسة الدامجة على محيطها، من أجل الاستماع لنبض المجتمع، ورصد طموحاته واتجاهاته بخصوص التربية الدامجة، ونظرة أفراده ومؤسساته للمعاقين بصفة عامة.
- مأسسة التواصل المستمر والهادف بين المدرسة وآباء وأولياء المتعلمين في وضعية إعاقة، للاطلاع على الخصوصيات المميزة لأبنائهم وميولاتهم واحتياجاتهم وكذلك سلوكاتهم وردود أفعالهم، ومع الجمعيات، والأطباء، والخبراء، والسياسيين المحليين والوطنيين، والجماعات الترابية... وكل ما يمكن أن يُفيد الفاعل التربوي في عقلنة عملية الدمج التربوي، ويعطي صورة واضحة عن طبيعة الخدمات التربوية ونوعيتها، ومشكلاتها، وتدريب الآباء والمرافقين على كيفية التعامل مع أبنائهم، وإشراكهم في وضع وتنفيذ البرامج الدراسية، وتنفيذ المهام التدريبية والأنشطة التعليمية على الشكل المطلوب، وتوفير ما يلزم من المعدات والتجهيزات والمعينات التقنية.

وبذلك يكون الدمج التربوي قد أخذ بعدا أوسع على مستوى والتدبير، وانتقل من طابع المؤسسي الخاص بالمؤسسة التعليمية إلى الطابع المجتمعي التشاركي الذي يكون فيه الجميع مسؤولا من جانبه وفي حدود اختصاصه.

ومن العوامل التي تساهم أيضا في إنجاح عملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة في العملية التعليمية إضافة إلى ما سبق: «تحديد فئات الأطفال التي يمكن لها الإفادة من برامج الدمج، مع مراعاة أن يكون الطفل من ذوي الإعاقة من المرحلة العمرية نفسها للطلبة في المدرسة العامة، وأن يكون الطالب من ذوي الإعاقة من سكان البيئة نفسها أو المنطقة السكنية التي توجد فيها المدرسة، وذلك لاجتناب صعوبة المواصلات والتكيف البيئي، وألا يكون الطالب من ذوي الإعاقات المتعددة، كما يشترط في التلميذ ذي الإعاقة أن يكون قادرا على الاعتماد على نفسه وخاصة في مهارات

العناية الذاتية، كاستخدام الحمام، وارتداء الملابس، وتناول الطعام دون مساعدة الآخرين، وكذلك يشترط موافقة أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة على إدماج أبنائهم المدارس العادية لضمان تعاونهم ومشاركتهم في إنجاح البرنامج، وتحديد الفئات التي يمكن أن تستفيد من برامج الدمج والفئات التي لا يمكن أن لها الاستفادة من برامج الدمج، وعلى ذلك يمكن لفئات الإعاقة الذهنية البسيطة، والإعاقة السمعية البسيطة والمتوسطة، والاضطرابات السلوكية والانفعالية البسيطة، والحركية البسيطة، وذوي صعوبات التعلم أن تستفيد من برامج الدمج (...) ولا يمكن لفئات الإعاقة الشديدة مثل الإعاقة العقلية الشديدة، والإعاقة السمعية الشديدة، والاضطرابات الانفعالية والحركية الشديدة، تستفيد من برامج الدمج».[1]

خاتمة:

في الختام لا بد من الإشارة إلى أن نجاح تجربة الدمج التربوي باعتباره مشروعا بديلا للتربية الخاصة، يقتضي الانتقال في السياسة التربوية بكل مكوناتها المادية والبيداغوجية إلى التصور الذي يستند على ضرورة تكييف المؤسسات التعليمية بكل فضاءاتها ومرافقها، وكذلك المناهج والبرامج وطرائق التدريس وأساليبه... وكل مكونات العملية التعليمية الدامجة مع خصوصية المتعلمين في وضعية إعاقة، مقابل التخلي عن التصور الكلاسيكي القائم على ضرورة تكييف المتعلمين مع المجتمع المدرسي مهما كانت خصوصياتهم ومؤهلاتهم وحاجياتهم، إن المدرسة من هذا المنظور ثابتة لا تقبل التغير والتبدل.

كما أن الحديث عن نظام تربوي دامج إنما ينم عن توجه المؤسسات التعليمية العادية العمومية منها والخاصة، ومبادرتها في اعتماد النهج الديمقراطي في تقديم خدماتها التعليمية والتربوية والترفيهية لجميع متعلميها العاديين منهم، والذين هم في وضعية إعاقة أو في وضعية صعبة تطبيقا لمبدأي العدل المساواة. وبمعنى أوضح فإن المدرسة لن تنجح في تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي خصصت له الرؤية الاستراتيجية بابا كاملا من أبوابها، وفصلت بإسهاب في الإجراءات والمشاريع والإمكانات المالية اللازمة لتحقيقه، كما تم تحصين هذا المبدأ بالعديد من القوانين والتشريعات التي دعت إلى إلزامية وجودة تعليم جميع الأطفال البالغين سن التمدرس، مع إيلاء المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الأولوية والاهتمام اللازمين في سبيل دمجهم تربويا واجتماعيا وحياتيا.

(1) مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، الشخص وآخرون، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، 2018، ص:123.

المصادروالمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة، الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة، لعلي خليل الحمد، ونعيم علي العتوم. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الأولى 2016م.
- استراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، لسهير محمد سلامة شاش، مكتبة زهراء الشرق. القاهرة، الطبعة الأولى 2016م.
- التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة . دليل المدرسين . مديرة المناهج بوزارة التربية الوطنية المغربية، 2019م.
- الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة، الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة، لعلي خليل الحمد، ونعيم علي العتوم. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الأولى 2016م.

المجلات:

- مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، مرجع سابق، مقالة بعنوان: الحاجة إلى عدة وتوجهات حديثة في تكوين مدرسي التعليم الدامج، د. رشيدة الزاوي.
- مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، الشخص وآخرون، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، 2018.

الأطر المرجعية والتقاريروالمذكرات الوزارية:

- الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (أقسام التربية الدامجة)، 2017.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين، رأي المجلس في موضوع: تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، نحو تربية دامجة منصفة وناجعة، 2019م.
- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "مدرسة العدالة الاجتماعية"، 2018م.
- المقرر الوزاري رقم: 19/036 في شأن تكييف الامتحانات الإشهادية.
- المذكرة الوزارية 2014/159 مشروع المؤسسة الدامجة.
- المذكرة الوزارية 052 /15، حول تكييف ظروف الإجراء والتصحيح لفائدة المترشحين في وضعية إعاقة.

- المذكرة الوزارية 18/088، في شأن تكييف اختبارات نيل شهادة البكالوريا لفائدة المترشحين في وضعية إعاقة.

المو اقع الإلكترونية:

- https://cutt.us/MOAGW
- https://cutt.us/4k0G c

دروس في علم العروض: كيفية تحديد البحر الشعري[1]

ترجمة **عبد اللطيف معزوز**

دكتور باحث بأكاديمية سوس ماسة، أكادير

ملخص:

يقدم جورج بوهاس، صاحب المقال الأصلي الذي نضع بين أيديكم ترجمته إلى اللغة العربية، طريقة مبتكرة للتعرف على البحور الشعرية وتقطيعها، وتتمثل بصفة عامة في توفير جدول للبحور الشعرية تعاد فيه كتابة هذه البحور مقطعيا عوض ترميز الخليل القائم على الساكن والمتحرك، وتكمن جدة هذه الطريقة في تقسيم البحور إلى ثلاث مجموعات بحسب موقع الوتد (مجموعا كان او مفروقا) والذي سيكتب باللون الأحمر:مجموعة تصدرها الوتد، وأخرى توسطها، ومجموعة ثالثة حل فيها الوتد ثالثا. سيحدد عدد المقاطع المصاحبة لهذا الوتد ونوعه في تفاعيل البحور نوعها، وسيضع جورج بوهاس اسما ورقما مرجعيا لكل نوع.

تسلك عملية التقطيع الخطوات المنهجية التالية: 1. تقسيم البيت إلى مقاطعه الصوتية، 2. تحديد موقع الوتد بما أطلق عليه بالتوازي المزدوج (تفصيله في المقال)، 2. التحقق من هوية البحر بالعودة إلى الجدول ومقابلة أرقامه المرجعية بما تتطابق من المقاطع المستخرجة في 1.

[1] أتقدم بالشكر العميق إلى أستاذي الفاضل جورج بوهاسGeorges Bohas على تفضله بقراءة مسودة هذا المقال المترجم عن مقاله الأصلي Cours demétrique arabe à l'université d'été en langues de l'orient, Venise 2005 قراءة متفحصة، وإبداء رأيه في ما حاد عن جادة الوفاء للمقال المذكور. هذا، وكل ما بدا من قصور في التمثل الصحيح لأفكار الكاتب، يتحمل فيه المترجم مسؤوليته كاملة.

Abstract:

Georges Bohas, the author of the original article whose translation into Arabic we present here, presents an innovative method for identifying and scanning poetic meters. The approach essentially consists of providing a table of poetic meters in which these meters are rewritten syllabically, replacing al-Khalil's classical notation system based on voweled and unvoweled consonants. The novelty of this method lies in dividing the meters into three groups according to the position of the *watad* (whether *majmū'* or *mafrūq*), which is written in red: a group where the *watad* comes first, another where it comes in the middle, and a third where the *watad* falls in third position. The number of syllables accompanying the *watad* and its type within the metrical feet will determine the type of meter, and Georges Bohas assigns a name and reference number to each type.

The scanning process follows these methodical steps: 1. Dividing the verse into its phonetic syllables. 2. Identifying the position of the *watad* using what he calls the **double parallelism** (detailed in the article). 3. Verifying the identity of the meter by referring to the table and matching its reference numbers against the syllables extracted in step 1.

التحليل المقطعي[1]:

تمثل الخطوة الأولى في تحديد الوحدات العَروضية الصغرى. وللقيام بذلك ينبغي تفكيك البيت الشعري إلى مقاطع. مثال:

كَ-تَ-بَ

كَ-تَبْ-تُ

كَ-تَبْ-تُنْ-نَ

كَ-تَبْ-نَا

الوحدات العَروضية الدنيا هي كما يلي:

قصيرة (v) :مقطع من النمط CV يتبعه مقطع آخر داخل شطر البيت (H=Hemistich)؛

طويلة(–) :جميع المقاطع الأخرى.

والمقطع الأخير من الشطر، سواء أكان قصيرا أم طويلا، يعد عروضيا مقطعا طويلا.

لم يعرف النحاة والعروضيون العرب مفهوم المقطع، بل ميزوا بين الصوامت (الحروف) باعتبار ما إذا كانت متبوعة بمصوت (حركة) أم لا؛ أي بحسب ما إذا كان الحرف متحركا أو ساكنا: متحرك (°) وساكن (/)[2].

عند إجراء التحليل المقطعي، يجب تطبيق قاعدة التقاء الساكنين تطبيقا صارما.

كَ – تَ – بَلْ – وَ – لَ – دُ [كتب الولد]

وهو ما يفضي في تقطيع بيت من معلقة امرئ القيس إلى ما يلي:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثلي

ش[3] 1: أَلَا أَيْ يُ هَلْ لَيْ لُطْ طَ وِي لُ أَ لَنْ جَ لِي

ش 2: بِ صُبْ حِنْ وَ مَلْإِصْبَا حُ مِنْ كَ بِ أَمْ ثَ لِي

وكما هو ملاحظ، فإن الصوائت الطويلة تقصر عند الوصل. وإذا كان الصامت مشددا، فإنه يُعد صامتين ينتميان إلى مقطعين مختلفين: مَدَّ= مَدْ-دَ.

يعد ضمير الغائب المفرد المذكر (هُأوهِ) دائمًا مقطعا طويلا (–) إذا جاء بعد مقطع قصير، أما إذا جاء بعد مقطع طويل، فيمكن أن يُعد مقطعا قصيرا أو طويلا.أما عن ضمير المخاطب جمع المذكر (كُمْ) فيمكن قراءته(كُمُو) عند الحاجة؛ وكذلك الشأن بالنسبة إلى ضمير الغائب جمع المذكر (هُمْ) الذي يمكن، بحسب مقتضيات الوزن، أن يقرأ (هُمُو).كما يجدر اعتبار أن نون التنوين لا تُنطق في آخر البيت.

---

[1] لا يتقاطع هذا المقترح مع التصور الخليلي للتقطيع، بل يرتكز أساسا على نظام المقاطع الخفيفة والثقيلة.

[2] هذا الترميز نجده في كتب العروضيين المتأخرين: مقابلة الساكن بالرمز "°"، والمتحرك بالرمز "–".

[3] ش= الشطر.

1. البيت والبحر:

البيت الشعري هو التطبيق العملي لنموذج يسمى البحر. ويحكم البحر وفق التصور الياكوبسوني [نسبة إلى رومان ياكوبسونRoman Jakobson] –أو بتعبير آخر نموذج البيت - بنية كل بيت على حدة؛ أي المثال الفعلي للبيت. فالنموذج والمثال مفهومان متلازمان. يحدد البحر العناصر الثابتة في أمثلة الأبيات، ويضبط حدود التغير فيها (ياكوبسون 1963، ص 229).

يتكون كل بيت من شطرين. ويتكون كل شطر من تفعيلات: لا يقل عددها عن اثنتين ولا يزيد على أربع. لذلك، عند تحديد البحر، لن نأخذ في الاعتبار إلا الشطرين الأولين (باستثناء حالة واحدة سيأتي ذكرها لاحقا).

تتكون كل تفعيلة من عنصر ثابت هو الوتد (w)، ويتألف من مقطع قصير وآخر طويل:

الوتد المجموع (v -).

الوتد المفروق (- v)، ولا يمكن أن يقع في بداية الشطر.

ويصحب الوتد عنصر أو عنصران متغيران يرمز لهما بالرمزx.ويمكن أن تُملأ هذه الخانة المتغيرة بمقطع قصير أو طويل.كما أن جميع أبيات القصيدة تتبع البحر نفسه.

2. التوازي المزدوج:

يمكن أن يقع الوتد في بداية التفعيلة أو في وسطها أو في نهايتها، غير أنه يحتفظ بموقعه في أول تفعيلتين من كلا الشطرين.

	تفع 1	تفع 2
ش 1	(x) Wx	(x) Wx
ش 2	(x) Wx	(x) Wx

	تفع 1	تفع 2
ش 1	W (x) x	W (x) x
ش 2	W (x) x	W (x) x

	تفع 1	تفع 2
ش 1	xWx	xWx
ش 2	xWx	xWx

وعليه، فحينما نريد تحليل بيت شعري، فإن الخطوة الأولى في تحديد البحر هي أن نكتب الشطرين أحدهما تحت الآخر، مثال:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

بصبح وما الإصباح منك بأمثلي

أَ لَا أَيْ يُ هَلْ لَيْ لُطْ طَ وِي لُ أَ لَنْ جَ لِي

بِ صُبْ حِنْ وَ مَلْإِصْبَا حُ مِنْ كَ بِ أَمْ ثَ لِي

3. جدول نماذج الأبيات:

تندرج الأبحر الشعرية العربية ضمن الجدول الآتي، انظر بوهاس 2010.

وتد الصدر				
1 الهزج	xx[- ν]	- x[- ν]	//////////	//////////
2 الوافر	- X[- ν]	- X[- ν]	(- [- ν])	//////////
3 المضارع	xx[- ν]	- x/ν -/	//////////	//////////
4 الطويل	x[- ν]	xx[- ν]	x[- ν]	- x[- ν]
5 المتقارب	x[- ν]	x[- ν]	x[- ν]	(- [- ν])
الوتد المتطرف				
6 الرجز	[- ν]xx	[- ν]xx	([- ν]xx)	//////////
7 السريع	[- ν]xx	[- ν]xx	- -/ - xν	//////////
8 الكامل	X - [- ν]	[- ν] - X	([- ν] - X)	//////////
9 المنسرح	[- ν]xx	/ν -/xx	[- ν]xx	//////////
10 المقتضب	/ν -/xx	[- ν]xx	//////////	//////////
11 البسيط	[- ν]xx	[- ν]x	[- ν]xx	([- ν]x)
12 المتدارك	[- ν]x	[- ν]x	[- ν]x	([- ν]x)
وتد الوسط				
13 الرمل	x [-ν]x	x [-ν]x	(- [-ν]x)	//////////
14 الخفيف	x [-ν]x	x /ν -/x	(- [-ν]x)	//////////
15 المجتث	x /ν -/x	- [-ν]x	//////////	//////////
16 المديد	x [-ν]x	[-ν]x	- [-ν]x	//////////

X = (vv) أو (-).

x =وحدة عروضية متغيرة تتحقق في صورة مقطع قصير (v)أو مقطع طويل (-).

v =مقطع يتكون من صامت ومصوت قصير في حشو البيت (CV).

- = مقطع يتكون منصامت ومصوت قصير في نهاية البيت(CV#)،أو صامت ومصوت طويل(CṼ)،أو صامت ومصوت قصير وصامتCVC.

[- v] الوتد المجموع.

*[v -]*الوتد المفروق

تُكتب الأوتاد المفروقة بخط مائل لتيسير التعرف عليها.

(..) = يتحقق اختياريا.

/////// = لا يتحقق مطلقا.

في البحر الثاني عشر (المتدارك)[1]، تتحقق التفعيلات على الأشكال الآتية:/- v - /أو /-vv/ أو /- -/ (بسبب الإدغام المقطعي تؤول vv إلى -).

في البحرين 6 و7، تكون التفعيلتان الأُوليان متماثلتين تماما، ويكمن الاختلاف في التفعيلة الأخيرة، فإذا كانت بنيتها كما هو مبين في (7) كان البيت من البحر السريع، وإلا فهو من بحر الرجز.

يحتوي كل شطر على تفعيلتين على الأقل، وقد يشتمل على ثلاث أو أربع تفعيلات كما تدل على ذلك الأقواس.

ويتكون البيت من شطرين، ويكون عدد التفعيلات في كل شطر واحدا في جميع أبيات القصيدة.

وإذا أمكن تقطيع قصيدة ما على أنها من البحرين 13 و16، فإن التحليل الصحيح هو16.

ولمزيد من التفصيل، يُنظر: جورج بوهاس وبرونو باوليBruno Paoli (1997).

وعندما يتكون البيت من أربع تفعيلات، تكون بنية التفعيلة الأولى مماثلة لبنية الثالثة، كما تكون بنية الثانية مماثلة لبنية الرابعة:

تفع 1 *تفع2* تفع 3*تفع4*

ولا ينبغي للتقطيعالعروضي للتفعيلة الأخيرة أن يناقض صراحةتقطيع التفعيلتين الأوليين؛ وسنوضح تدريجيا معنى هذه المناقضة. فإذا ناقضها صراحة، وجب إعادة النظر في التقطيع.

1.5. مثال للتقطيع:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثلي

[1] استنادا إلى العروضيين العرب وإلى برونو باولي نادرا ما تتحقق التفعيلة – [v -].

التحليل المقطعي

ش 1 أَ لاَ أَيْ يُ هَلْ لَيْ لُطْ طَـوِي لُ أَ لَنْ جَ لِي

-v-vv - v- --v- -v

ش 2بِ صُبْ حِنْ وَ مَلْ إِصْبَا حُ مِنْ كَ بِ أَمْ ثَ لِي

- v - vv – v- - - v - - v

تحديد الوتد بتطبيق التوازي المزدوج، والملاحظ أن موقعه واحد في التفعيلتين الأوليين من الشطرين الأولين؛ وقد أُبرزت الأوتاد باللون الأصفر، والمتغيرات باللون الأزرق.

ش 1 أَ لاَ أَيْ يُ هَلْ لَيْ لُطْ طَـوِي لُ أَ لَنْ جَ لِي

- v [- v] v [- v] - -[- v]-[- v]

ش 2بِ صُبْ حِنْ وَ مَلْ إِصْبَا حُ مِنْ كَ بِ أَمْ ثَ لِي

- v[- v]v[– v]- -[- v]-[- v]

تحديد التفعيلات (متغير واحد أو متغيران في كل تفعيلة):

ش 1 أَ لاَ أَيْ يُ هَلْ لَيْ لُطْ طَـوِي لُ أَ لَنْ جَ لِي

- v [- v] v [- v] // - -[- v] // -[- v]

ش 2بِ صُبْ حِنْ وَ مَلْ إِصْبَا حُ مِنْ كَ بِ أَمْ ثَ لِي

- v [- v] v [– v] // - -[- v] // -[- v]

البنية العروضية:

- v [- v] v [- v] // - -[- v] // -[- v]

Wx // Wx

- v [- v] v [– v] // - -[- v] // -[- v]

التحقق من هوية البحر:

لا توجد سوى خانة واحدة تطابق هذا البحر:

4 الطويل	x[- ν]	xx[- ν]	x [- ν]	- x [- ν]

التحقّق من التفعيلات الأخيرة:

تفع 1 تفع 2 تفع 3 تفع 4

4 الطويل	x[- ν]	xx[- ν]	x[- ν]	- x[- ν]

1) إذا تألف الشطر من أربع تفعيلات، فإن بنية الأولى تطابق الثالثة، وبنية التفعيلة الثانية تطابق الرابعة، وهو الحال هنا.
2) لا ينبغي للتقطيع العروضي للتفعيلة الأخيرة أن يناقض صراحة تحليل التفعيلتين الأوليين، والحال أن لا تعارض هنا، إذ إن الوتد يقع فعلا في صدر التفعيلتين الثالثة والرابعة، كما هو الحال في التفعيلتين الأُوليين.

وسنتبع دائما الطريقة نفسها، مع التذكير بأنه في البحرين 2 (الوافر) و8 (الكامل)، نجد بدل المتغيرين الاثنين: xx، التأليف– X أو X –، كما هو الحال في البيت الآتي:

2.5

من الآن فصاعدا ستُمَيَّز الأوتاد باللون الأحمر.

يُذكرُني الحِساب ولسْتُ أذري أحقٌّ ما يقولُ مِن الحِسابِ

ش 1 يُ ذَكْ كِ رُ نِلْ حِ سَا بُ وَ لَسْ تُ أَذْ رِي

- [- ν] -ν ν [- ν] - ν ν [- ν]

ش 2 أَ حَقْ قُنْ مَا يَ قُو لُ مِ نَلْ حِ سَا بِ

- [- ν] - ν ν [- ν] - - [- ν]

نلاحظ جليا أننا إزاء تفعيلة من نوع X التي تؤول فيهاννإلى -أو- -،مما يجعل تقطيع البيت إلى تفعيلات يكون على النحو الآتي:

ش 1 يُ ذَكْ كِ رُ نِلْ حِ سَا بُ وَ لَسْ تُ أَذْ رِي

- [- ν] //- ν ν [- ν] //- ν ν [- ν]

ش 2 أَ حَقْ قُنْ مَا يَ قُو لُ مِ نَلْ حِ سَا بِ

- [- ν] //- ν ν [- ν] //- - [- ν]

والخانة الوحيدة التي تطابق هذا التوالي هي:

2 الوافر	- X[- v]	- X[- v]	(- [- v])	//////////

ملاحظة: في الوافر التام (المستوفي لثلاث تفعيلات)، تتخذ التفعيلة الأخيرة الشكل التالي: //[- v] - دائما.

3.5

خالط الراح بمسك خالص غير مشو ب

ش 1 خَا لَ طَرْ رَا حَ بِ مِسْ كِنْ

- [- v]v - [- v] -

ش 2 خَا لِ صِنْ غَيْ رِ مَ شُو بِي

- [- v]v - [- v] -

إذا تركنا النص جانبا واحتفظنا بتتابع المقاطع الطويلة والقصيرة، فستُظهر البنية العروضية وتد الوسط بشكل أوضح:

- [- v]v // - [- v] -

- [- v]v // - [- v] -

xWx // xWx

والخانة الوحيدة المتوافقة مع الجدول هي:

13 الرمل	x [-v]x	x [-v]x	(- [-v]x)	//////////

ملاحظة: لم تتحقق التفعيلة الثالثة هنا، ولذاك وضعت بين قوسين في الجدول.

4.5

رب بيت كأنه متن سهم سوف نأتيه من قرى بيروت

يمكن للتقطيع كذلك، أن يتخذ الطريقة التالية ما يفصح مباشرة عن بنية البيت العروضية:

ش 1 رُبْ بَ بَيْ تِنْ كَ أَنْ نَ هُو مَتْ نُ سَهْ مِنْ

- [- v] -// - [v -]v // - [- v] -

- -- // - [v -] - // - [- v] -

ش 2 سَوْ فَ نَأْتِي هِي مِنْ قُ رَى بَيْ رُو تِي

xWx // xWx

إننا بصدد البنية العروضية ذاتها كما حددت في 3.5، ولكن تقطيع التفعيلة الثانية ينبئ عن وتد مفروق [- ν] (خلافا للمثال الأسبق)، ولن يتوافق مع هذه الصيغة في جدول البحور غير الخانة:

14 الخفيف	x [-ν]x	x /ν -/x	(- [-ν]x)

التفعيلة الأخيرة من الشطر الأول منسجمة مع سائر التفعيلات، غير أن التفعيلة الأخيرة في الشطر الثاني، أي في نهاية البيت، تأتي على الصورة: -- -، بمعنى أن المقطع القصير من الوتد قد حذف: - [- ν] -، وهو أمر شائع.

يحيلنا المثال على ما قررناه سابقا، من كون التفعيلة الأخيرة لا ينبغي لها مناقضة تقطيع غيرها من التفاعيل [الموازية لها]، والحال أن مناقضة تفعيلة ما لغيرها تتجلى بوضوح إذا تبدّى فيها وتد في موقع مختلف عن الموقع الذي يحتله الوتد في تفعيلات مختلفة، وهو ما كان سيحدث لو كان لدينا هنا :/ ν-- -/ أو /- -ν-،غير أن الأمر ليس كذلك؛ ومن ثم فلا يوجد تعارض في هذه المتتالية الختامية/-- -/.

5.5

فاستغفروا ربكمُ وتوبوا فالموت منكم فاعلموا قريب

فَسْتَغْ فِ رُو رَبْ بَ كُ مُوَ تُو بُو

فَلْ مَوْ تُ مِنْ كُمْ فَعْ لَ مُو قَ رِي بُو

ش 1 - - [-ν]/- [-ν]ν -/-ν-

ش 2 - - [-ν]/- - [-ν]ν/ --

نلاحظ أن التفعيلتين الأوليين لهما البنية W x x/W x x ، وهي بنية مشتركة في الجدول بين البحرين 6 (الرجز) و7 (السريع). فإذا كانت التفعيلة الأخيرة مكونة من: xν -/ - -، أي من: /νν -/ أو/- ν -/ أو /- -/ كان البحر هو السريع،إلا أن الأمر هنا على غير ذلك، لأن التفعيلة الأخيرة تُظهر التتابع التالي: /ν - -/،وهو ناتج في الواقع عن التفعيلة: /ν – [-ν] /بحذف المقطع القصير من الوتد. وعليه، فالبيتمن بحر الرجز.

والملاحظ أيضا أن الضمير كُمْ في الشطر الأول، قُرئ كُمُو مراعاة لمقتضيات الوزن.

6.5

نشربها صرفا وممزوجة بالسخن أحيانا وبالفاتر

ش 1 نَشْ رَ بُ هَا صِرْ فَنْ وَ مَمْزُو جَ تَنْ

ش 1 -ν- / [- ν] - - / [- ν]ν- / -ν-

ش 2 بِسْ سُخ نِ أَحْ يَا نَنْ وَ بِلْ فَا تِ رِي

ش 2 -- [- ν] / - - [- ν] / - ν –

/ xxW /xxW

بنية التفعيلتين الأوليين العروضية هي: xxW /xxW، وهي مشتركة في الجدول بين 6 الرجز، و7 السريع، فإن كان القدم الأخير مركبا من /- ν -/ فالبحر إذن، هو السريع.

بعبارة أخرى إذا كانت البنية العروضية لأول تفعيلتين هي: xxW /xxW، فإذا كانت التفعيلة الأخيرة [الثالثة] هي: /νν -/، /- ν -/، /- -/، فالبيت من البحر السريع، أما إذا البحر مجزوءا (حُذفت تفعيلته الأخيرة)، أو اتخذت التفعيلة الأخيرة شكلا آخر غير ما ذُكر، فنحن إزاء بحر الرجز.

7.5

فقل لدَعجاءَ إن مَرَرت بها لَن يعجزَ الله هارب طَلَبَه

فَ قُلْ لِ دَ عْ جَا ءَ إِنْ مَ رَرْ تَ بِ هَا

ش 1 ν-[- ν] / - ν[ν -]/ / -νν

لَنْ يُعْ جِ زَلْ لَا هَ هَا رِ بُنْ طَ لَ بَهْ

ش 2 - - [- ν] / - ν[ν -]/ - -νν

-νν - / xxW /xxW

[تنئ البنية العروضية بأننا إزاء] الوتد المتطرف، وبما أن وتد التفعيلة الثانية مفروق، فالبيت إذن من بحر السريع.

تقطيع خاطئ:

ν - [- ν] / - [- ν] / [- ν] νν –

التفعيلة الأخيرة تناقض التحليل صراحة، لأن الوتد في التفعيلتين الأُوليين يقع في الموضع الأخير، بينما يظهر هنا في الموضع الأول.

ومن جهة أخرى، يخلط هذا التحليل بين تفعيلة ذات متغيرين مع وتد، ثم تفعيلة ذات متغير واحد مع وتد، وأخيرا تفعيلة ذات وتد مع X -، وهو تركيب لا يرد في أي من أسطر الجدول؛ لذلك ينبغي رفض هذا التحليل.

ملحوظة:التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني في بحر المنسرح تكون دائما إما: - - - // أو – ν ν -//.

8.5

اسقني اسقني فإن ذنوبي قد أَحاطَت فما لَها كَفاره

إِسْ قِ نِي إِسْ قِ نِي فَ إِنْ نَ ذُ نُو بِي

ش 1 - [- ν] - /ν[-ν]/ - - νν /

ش 2 - [- ν] - /ν-/ - - - /

قَدْ أَ حَاطَتْ فَ مَا لَ هَا مِنْ كَفْ فَا رَهْ

- - - / xWx/xWx

وقع الوتد هنا في الوسط، وكان وتد التفعيلة الثانية مفروقا، إذن فالبيت ينتمي إلى: 14 بحر الخفيف، ولا تناقض التفعيلة الأخيرة هذا التحليل، إذ لا يظهر فيها وتد في موضع غير مناسب، وإنما حُذف المقطع القصير من وتد البحر أثناء التطبيق الفعلي للنظم.

9.5

بَرَزَت كَالهلال في لَيلة غاب نَحسها

بَ رَ زَتْ كَلْ هِ لَا لِ فِي

ش 1 ν[- ν] - / ν -[ν] –

لَيْ لَ تِنْ غَا بَ نَحْ سُ هَا

ش 1 -[- ν] - / ν -[ν] –

لهذا البيت بنية المثال السابق نفسها، ولذلك فهو من بحر الخفيف، غير أنّه اشتمل على تفعيلتين فقط بينما حُذفت التفعيلة الثالثة،وفي هذه الحالة فالبيت من مجزوء الخفيف.

10.5

فإنْ تَدْنُ مِنْهُ شِبراً يُقرِّبْكَ منهُ باعا

فَ إِنْ تَدْ نُ مِنْ هُ شِبْ رَنْ

ش1 [- ν] – ν /[ν -] - -

يُ قَرْ رِبْ كَ مِنْ هُ بَاع ا

ش 2 [- ν] – ν /[ν -] - -

Wx x /Wx x

يسمى هذا البحر المضارع لأنه يشبه بحر الهزج (رقم 1 في الجدول).

5.11

أَقْبَلتْ فَلاحَ لها عارِضانِ كَالْبَرَدِ

أَقْ بَ لَتْ فَ لَا حَ لَ هَا

ش1 – ν[ν -] / - ν[- ν]

عَا رِ ضَا نِ كَلْ بَ رَ دِي

ش 2 – ν/ν -/ / - ν[- ν]

البيت من بحر المفتضب (10). ينبغي التذكير هنا، أن الوتد المفروق لا يقع في بداية الشطر.

6. مختارات من أبيات شعرية قديمة أعدها برونو باولي[1]:

1.6

لمَن طَلَل عاف بذات السلاسل كَرَجع الوشوم في ظهور الأنامل

لِ مَنْ طَ لَ لُنْ عَا فِنْ بِ ذَا تِلْ[2] سَ لَا سِ لِي

ش 1 [- ν] ν / [- ν] - - /[- ν] - / [- ν] ν–

كَ رَجْ عِلْ وُ شُو مِ فِي ظُ هُو رِلْ أَ نَا مِ لِي

ش 2 [- ν] - / [- ν] ν - / [- ν] - / [- ν] ν –

Wx /Wxx/ Wx ←Wxx/ النموذج 4: بحر الطويل

ملحوظة: هناك توافق بين: تفع1/تفع3؛ تفع2/تفع4.

2.6

لمَن طَلَل بذات الخَمس أمس عَفا بَينَ العقيق فبَطن ضَرس

لِ مَنْ طَ لَ لُنْ بِ ذَا تِلْ خُمْ سِ أَمْ سِي

ش 1 [- ν] ν ν -/ [- ν] - - ν /- -

عَ فَا بَيْ نَلْ عَ قِي قِ فَ بَطْ نِ ضَرْ سِي

ش 2 [- ν] - - /[- ν] ν ν -/ ν - -

WX -/ WX /- ν - - ← 2 بحر الوافر

يظهر جليا ما يدل عليه الرمز X، إذ يتحقق إما على صورة مقطعٍ طويل، أو مقطعين قصيرين.ومن ثم، فنحن إزاء إجراء عملي:كلما تتابعت مقاطع قصيرة إلا وتعلق الأمر بالرمز X.

3.6

لمَن الديار غَشيتها بالأنعم تَبدو مَعالمها كَلَون الأرقم

[1] باولي (1999-2000).

[2] لأمانة النقل ورد المقطع الثقيل هكذا، والأصح أن يرد كالآتي: تِسْ سَ، لأن أل هنا شمسية، لذا، يحذف لامها لفظا وإن أثبت خطا.

لِ مَ نِلْ[1] دِ يَا رُ غَ شِي تُ هَا بِلْ أَنْ عُ مِي

ش 1-vv-[-ν]/-vv-[-ν]/ - - [-ν]

تَبْ دُو مَ عَا لِ مُ هَا كَ لَوْ نِلْ أَرْ قَ مِي

ش 2 - - [-ν]/-vv-[-ν]/ - - [-ν]

8 بحر الكامل ←W -X /W -X / W -X

4.6

عَرَفت الد يارَ كَرَقم الد وا ة يَزبرها الكاتب الحميَري

عَ رَفْ تُدْ دِ يَا رَ كَ رَقْ مِدْ دَ وَا

ش 1 [-ν] - / [-ν] - / ν [-ν] - / [-ν] - / ø

تِ يَزْ بِ رُ هَلْ كَا تِ بُلْ حِمْ يَ رِي

ش 2 [-ν] - / [-ν] - / [-ν] - / [-ν] - / -

بحر المتقارب ←Wx /Wx / Wx / Wx

قد لا يتحقق المقطع الأخير من التفعيلة الأخيرة.وهو هنا في أخر البيت(رِي) قصير من الناحية الفونولوجية (رِ)، لكنه يُعد طويلا (رِي) عروضيا.

5.6

عَرَفت ديارَ زَينَبَ بالكَثيب كَخَط الوَحي في الرَق القَشيب

عَ رَفْ تَ دِ يَا رَ زَيْ نَ بَ بِلْ كَ ثِي بِي

ش 1 [-ν] ν ν -/ ν ν[-ν] -/ ν ν - -

كَ خَطْ طِلْ وَحْ ي فِلْ[2] رِقْ قِلْ قَ شِي بِي

ش 2 [-ν] - - /[-ν] - - /ν - -

2 بحر الوافر ← - - ν /- WX /- WX

6.6

أَ من آل مَيةَ رائح أَو مغتَد عَجلانَ ذا زا د وَغَيرَ مزَود

أَ مِ نَا لِ مَيْ يَ تَ رَا يِ حُنْ أَوْ مُغْ تَ دِي

[1] يقاس الأمر نفسه في الإحالة 7، والأصح إثبات: نِدْ دِ، عوض: نِلْ دِ.

[2] يلقظالمقطع فِرْ رِ، لا فِلْ رِ.

ش 1vv - [-v]/vv - [-v]/ - - [- v]

عَجْ لَا نَ ذَا زَا دِنْ وَ غَيْ رَ مُ زَوْوَ دِي

ش 2 - - [-v]/- - [-v]/vv - [- v]

X- W /X- W /X- W ⟵ 8 بحر الكامل

هناك مسوغ نظمي، يدعو إلى تقطيع بداية البيت بوصل النون بمد آل (أَ مِنَالِ) vv -، بدل تسكينها (أَ مِنْ آلِ) v - v -، التي ستكسر وزن بحر الكامل.

7.6

أَمن رسوم بأعَلَى الجزع من شَرب فاضَت دموعكَ فَوقَ الخَد كَالشرَب

أَ مِنْ رُ سُو مِنْ بِ أَغْ لَلْ جِزْ عِ مِنْ شَ رِ بِي

ش 1v-[-v]/ - [-v]/ - - [-v]v/[– v]

فَاضَتْ دُ مُو عُ كً فَوْ قَلْ خَدْ دِ كَلْ[1] شَ رِ بِي

ش 2 - - [-v]v/[-v]/ - - [-v]v/[– v]

xW /xxW /xW /xxW ⟵ 11 بحر البسيط

8.6

يَا دَارَ مَاوِيـة بالحَائل فَالسهب فَالخَبتَين من عاقل

يَا دَا رَ مَا وِيْ يَ تَ بِلْ حَا ئِ لِي

ش 1 - - [-v]/ - [-v]v - [-v]/ - v-

فَلْ[2]سَهْ بِ فَلْ خَبْ تَيْ نِ مِنْ عَا قِ لِي

ش 2 - - [-v]/ - - [-v]/ - v-

xxW / xxW /- v- ⟵ 7 بحر السريع

تبقى التفعيلة الأخيرة (وكما سبقت الإشارة إلى ذلك) هي المميزة لهذا البحر عن الرجز.

9.6

لمَيثَاءَ دَار قد تَعَفت طلولها عَفَتهَا نَضيضات الصبَا فَمَسيلها

[1] يلفظ المقطع كَشْ شَ، لا كَلْ شَ

[2] يلفظ المقطع فَسْ سَ، لا فَلْ سَ

لِ مَيْ ثَا ءَ دَا رُنْ قَدْ تَ عَفْ فَتْ طُ لُو لُ هَا

ش 1 [- ν] - / [- ν] - - / [- ν] - / [- ν] ν -

عَ فَتْ هَا نَ ضِي ضَا تُلْ[1]صَ بَا فَ مَ سِي لُ هَا

ش 2 [- ν] - / [- ν] - - / [- ν] ν / [- ν] ν -

بحر الطويل 4 ←Wxx/ Wx /Wxx/ Wx

10.6

لمَيثاءَ دار عَفا رَسمهافَما إنتَبَين أَسطارَها

لِ مَيْ ثَا ءَ دَا رُنْ عَ فَا رَسْ مُ هَا

ش 1 [- ν] - / [- ν] - / [- ν] - / [- ν] - / [- ν]

فَ مَا إنْ تَ بَيْ يَ نُ أَسْ طَا رَ هَا

ش 2 [- ν] - / [- ν] ν / [- ν] ν / [- ν] ν / [- ν]

بحر المتقارب 5 ←Wø /Wx / Wx / Wx

تم حذف المتغير الأخير، وهو شائع في بحر المتقارب.

11.6

بانَ الخَليط وَلَم يَأووا لمَن تَرَكوا وَزَودوكَ اشتياقا أَية سَلَكوا

بَا نَلْ خَ لِي طُ وَ لَمْيَأْوُو لِ مَنْ تَ رَ كُو

ش 1 - - [- ν]/[- ν]ν/[- ν] - - /[- ν]ν/[- ν]

وَ زَوْوَ دُو كَشْ تِ يَا قَنْ أَيْ يَ تَنْ سَ لَ كُو

ش 2 ν2 - [- ν]-/[- ν]- - /[- ν]ν/[- ν]

بحر البسيط 11 ←xW /xxW /xW /xxW

12.6

بانَت سعاد فأمسى القلب مَعمودا وَأخلَفتكَ ابنة الحر المَواعيدا

بَا نَتْ سُ عَا دُ فَ أَمْ سَلْ قَلْ بُ مَعْ مُودَا

ش 1 - - [- ν]/[- ν]ν/[- ν] - - /[- ν]/- -

[1] يلفظ المقطع تُصْصَ، لا تُلْ صَ

وَ أَخْ لَ فَتْ كَبْ نَ تُلْ حُرْ رِلْ مَ وَا عِي دَا

ش 2 ν - [-ν]/ - [-ν]/ - - [-ν]/- -

xW /xxW /xW /xxW⟵ 11 بحر البسيط

حدث إدغام مقطعي في التفعيلة الأخيرة، حيث اندمج مقطعان خفيفان في مقطع ثقيل:

/ - - / ⟵/[-ν] ν/

13.6

أَيُّهَا النفّ ْسُ أجْمِلِي جزعا إنَّ الذي تحذرين قدْ وقعا

مثال تقطيع خاطئ:

ش 1: - ν[- ν] / - [- ν] ν– ν –

ش 2: - -[- ν] / - [- ν] ν– ν –

يبدو جليا أن التفعيلتين الأوليين تطابقان تفعيلتي بحر البسيط، ولكن التفعيلة الثالثة تطابق تفعيلة الوافر، ما يناقض بشكل صريح تقطيع التفعيلتين السابقتين، وعليه، فليس هذا هو التقطيع الأصوب، بل ما يلي:

أَيْ يَ تُ هَلْ[1] نَفْ سُ أَجْ مِ لِي جَ زَ عَا

ش 1: - ν[- ν] / - ν/ν-ν/ ν –[– ν]

إِنْ نَلْ لَ ذِي تَحْ ذَ رِي نَ قَدْ وَ قَعَا

ش 2: - ν[- ν] / - ν/ν-ν/ ν –[– ν]

xxW / xxW /xxW ، وبما أن وتد التفعيلة الثانية مفروق، فنحن إذن، إزاء:⟵ 9 بحر المنسرح

تذكير: التفعيلة الأخيرة من البيت تكون دائما إما: - ν ν – أو - - -، وهذا يرفع التباس هذا البحر ببعض أنواع البسيط وبعض أنواع الكامل.

14.6

النشّ ْرُ مِسْك، والوُجُوه د نا – – نِيرٌ، وأطرافُ الأكفِ عنمْ ْ

أَلْ[2] نَشْ رُ مِسْ كُنْ وَلْ وُ جُو هُ دَ نَا

ش 1 - - [-ν]/ - -[-ν]/ - νν

نِي رُنْ وَ أَطْ رَا فُلْ أَ كُفْ فِ عَ نَمْ

[1] يلفظ المقطع هَنْ نَ، لا هَلْ نَ

[2] يلفظ المقطع أَنْ نَ، لا أَلْ نَ

ش 2 - - [-ν]/ - -[-ν]/νν-

xxW / xxW /xv - ⟵ 7 بحر السريع

15.6

إنَّ الخليط تصدَّعْ فطِرْ بِدائِك أو قعْ

إِنْ نَلْ خَ لِي طَ تَ صَدْ دَعْ

ش 1: -[- ν]ν / -/ν -/-

فَ طِرْ بِ دَا ئِ كَ أَوْ قَعْ

ش 2: -[- ν]ν / -/ν -/-

xWx /xWx ، وبما أن وتد التفعيلة الأولى مفروق، فنحن إزاء 15 بحر المجتث.

16.6

أبلِغا حسان عني آيةً فقريضُ الشعْرِ يشْفي ذا الغُلل

ش 1 أَبْ لِ غَا حَسْ سَا نَ عَنْ نِي آ يَ تَنْ

- [-ν]-/- [- ν] -/- ø –ν -/-

ش 2 فَ قَ رِي ضُلْ[1] شِعْ رِ يَشْ فِي ذَلْ غُ لَ لْ

ν[- ν]-/- [- ν] -/- ø – ν -/-

/ xW / xWx / xWx

يعتبر المتغير الأخير من البيت محذوفا: 13 بحر الرمل.

17.6

يا لبكرٍ أنشِرُوا لِي كُليبًا يا لبكرٍ أ ين أين الفِرارُ

تقطيع أول:

يَا لَ بَكْ رِنْ أَنْ شِ رُو لِي كُ لَيْ بَنْ

ø [– ν] -/- [- ν] -/-[-ν] ش 1 -

يَا لَ بَكْ رِنْ أَيْ نَ أَيْ نَلْ فِ رَا رُو

ø [– ν] -/- [- ν] -/-[-ν]- ش 2

[1] يلفظ المقطع ضُشْ شِ، لا ضُلْ شِ

إذا افترضنا أن السبب الأخير محذوف، فهل نحن إزاء بحر الرمل؟

كلما رُصِد في تقطيع ما بحر الرمل، إلا ووجب التحقق من أن هذا التقطيع لا يطابق بحر المديد.

تقطيع ثان:

يَا لَ بَكْ رِنْ أَنْ شِ رُو لِي كُ لَيْ بَنْ

ش 1 -[-ν]-/- [- ν] ø / - [- ν] -

يَا لَ بَكْ رِنْ أَيْ نَ أَيْ نَلْ فِ رَا رُو

ش 2 -[-ν]-/- [- ν] ø / - [- ν] -

xWx / xWø / xWx

يلاحظ أن التقطيع يحتمل كونه من بحر المديد كذلك، وباعتبار التفصيل المصاحب لجدول البحور (ص 5)، نجد التعليق التالي: وإذا أمكن تقطيع قصيدة ما على أنها من البحرين 13 و16، فإن التحليل الصحيح هو16، أي كل بيت أمكن احتماله من بحر الرمل ومن بحر المديد فهو من المديد.

حالة أكثر التباسا من بحر المديد:

لِلفتى عقلٌ يعِيشُ بِهِ حيثُ تهدِي ساقهُ قدمُه

لِلْ فَ تَى عَقْ لُنْ يَ عِي شُ بِ هِي

ش 1 -[-ν]-/- [- ν]ν/ ø [- ν] ø

حَيْ ثُ تَهْ دِي سَا قُ هُو قَ دَ مُهْ

ش 2 -[-ν]-/- [- ν]ν/ ø [- ν] ø

xW / xWø / xWx

بحذف المتغير الأخير من الشطر !

لنعد إلى المثال 16.6، ولنحاول تقطيعه كما لو كان من البحر المديد:

ش 1 -[-ν]-/- [- ν] ø / - - ν -

ش 2 -[-ν]-/- [- ν] ø / - - ν -

x[ν-]x / xWø / xWx

سنحصل على تفعيلة ثالثة ذات وتد مفروق، وهو ما لا يتوافق مع أي بحر في الجدول، ما يؤكد أن المثال في 16.6 هو فعلا من بحر الرمل.

18.6

تقاعس العِزُّ بنا فاقْعنسسا فبخس الناسَ وأعْيا البُخَّسا

تَ قَا عَ سَلْ عِزْ زُ بِ نَا فَقْ عَنْ سَ سَا

ش 1 ν - [-ν] - /[-ν]ν - /[-ν] - ν [-

ش 2 νν/[-ν] - ν/[-ν]ν- [-ν]

فَ بَ خَ سَلْ[1]نَا سَ وَ أَعْ يَلْ بُ خَ سَا

بحر الرجز ← xxW / xxW /xxW 6

19.6

رب رام مِن بَني ثعَل متلج كَفيه في قتَرِ ه

رُبْ بَ رَا مِنْ مِنْ بَ نِي ثُ عَ لِنْ

ش 1 - [- ν] - / - [- ν]ν / [- ν] ø

مُتْ لِ جِنْ كَفْ فَيْ هِ فِي قُ تَ رِهْ

ش 2 - [- ν] - / - [- ν]ν / [- ν] ø

بحر المديد ←xW /xW/ xWx

حُذف متغيره الأخير.

20.6

أَ من ذكر سَلمى إذ نَأَتْكَ تَنوص فَتَقصر عَنها خطوَةً وَتَبوص

ش 1 أَ مِنْ ذِكْ رِ سَلْ مَى أَنْ نَ أَتْ كَ تَ نُو صُو

ø – [- ν] / ν [- ν] / - - [- ν] / - [- ν]

ش 2 فَ تَقْ صُ رُ عَنْ هَا خُطْ وَ تَنْ أَوْ[2] تَ بُو صُو

ø – [- ν] / - [- ν] / - - [- ν] / - [- ν]

بحر الطويل ←Wxx/ Wx /Wxx/ Wx

حُذف المتغير الأخير من التفعيلة.

---

[1] يلفظ المقطع سَنْ نَ، لا سَلْ نَ

[2] في البيت ورد: وَ، لكن التقطيع أورد: أَوْ، ما جعل الترميز المقابل هو -، على أن الأصح هو: وَ، ومنه استعمال الترميز: ν، خصوصا وأن الطويل ذا الضرب المحذوف يطرد فيه ترك الاعتماد.

7. مختارات من ديوان الوليد بن يزيد:

1.7

خالَطَ الراحَ بمسك خالص غَير مَشوب

ش 1 خَا لَ طَلْ[1] رَا حَ بِ مِسْ كِنْ

- [- ν]ν/-[-ν] -

ش 2 خَا لِ صِنْ غَيْ رِ مَ شَو بِي

- [- ν]ν/-[-ν]-

xWx / xWx ⟵ 13 بحر الرمل المجزوء (حُذفت تفعيلته الأخيرة).

2.7

ما في الوَرَى مثلهم وَلا فيهم مثلي وَلا منتَم لمثل أَبي

مَا فِلْ وَ رَمِثْ لُ هُمْ وَ لَا فِي هِ مُو

ش 1: - - [- ν] / - ν/[ν-]ν–[– ν][2]

ش 2: - - [- ν] / - ν/[ν-]ν –[– ν]

مِثْ لِي وَ لَا مُنْ تَ مِنْ لِ مِثْ لِ أَ بِي

xxW /[ν -] xx /xxW ⟵ 9 بحر المنسرح

3.7

فالليل أطول شَيء حينَ أفقدها والليل أقصَر شَيء حينَ ألقاها

فَلْ لَيْ لُ أَطْوَ لُ شَيْ إِنْ حِي نَ أَفْ قِ دُ هَا

[- ν] ν/[-ν] - - /[-ν]ν/[-ν] - -

وَلْ لَيْ لُ أَقْصَ رُ شَيْ إِنْ حِي نَ أَلْ قا هَا

- -/[-ν] - - /[-ν]ν/[-ν] - -

xW /xxW /xW /xxW ⟵ 11 بحر البسيط

[1] يلفظ المقطع طَرْ رَ، لا طَلْ رَ

[2] أولى أن يقابل "في"مقطع طويل، وقد يقرأ بالقصر لمناسبة الوزن.

من تعقيدات البسيط، خضوع تفعيلته الأخيرة لما يسمى بالإدغام المقطعي: /v [-v]/← / - - /، علاوة على كون تفعيلته الأخيرة قد تحذف (وهو ما يعرف بمجزوء البسيط)، وقد نصادف بعد هذا الحذف نوعا آخر، سقط متحرك وتده من التفعيلة الثالثة (يدعى مخلّع البسيط)، كما هو موضح في البيت التالي:

أَصبَحت وَالشَيب قَد عَلاني يَدعو حَثيثًا إلى الخضَاب

أَصْ بَحْ تُ وَشْ شَيْ بُ قَدْ عَ لَا نِي

ش 1 - - [-v]v/[-v] - -v/

يَدْ عُو حَ ثِي ثَنْ لِلْ خِ ضَأْ بِي

ش 2 - - [-v]v/[-v] - - v/

11 مخلع البسيط ← - - v /xW /xxW

4.7

لَعل الله يَجمَعني بسَلمى أ لَيسَ الله يَفعل ما يَشاء

لَ عَلْ لَلْ لَا هَ يَجْ مَ عُ نِي بِ سَلْ مَى

ش 1 [-v] - -/ [-v]v -/ [-v] -

أَ لَيْ سَلْ لَا هُ يَفْ عَ لُ مَا يَ شَا أُو

ش 2 [-v] - -/ [-v]v -/ [-v] -

2 بحر الوافر ← - W /- WX /- WX

5.7تحليل ملتبس:

سلَيمى لَيسَ لي صَبر وَإن رَحّصْت لي جيت

سُ لَيْ مَى لَيْ سَ لِي صَبْ رُنْ

ش 1 [-v] - - / [-v] - -

وَ إِنْ رَحْ خَصْ تِ لِي جِيتُو

ش 2 [-v] - - / [-v] - -

يمكن للتفاعيل [-v] - -/ أن تتحقق على الصورة التالية: [-v] X -/، وفي هذه الحالة (وإن تحققت ولو لمرة واحدة في القصيدة)، فالبحر هو مجزوء الوافر، وللفصل في الأمر، نقطع بيتا آخر من القصيدة نفسها، وحين نعثر على التوالي:

ش [- ν] - ν / [- ν] - - أو التوالي:

ش [- ν] ν - / [- ν] - -

Wxx/Wxx

فلنكن متأكدين أن الأمر يتعلق ببحر الهزج، وهو الحال في هذه القصيدة، أما إذا عثرنا في قصيدة على شطر يوافق التقطيع التالي:

ش [- ν] - νν / [- ν] - -

–WX / - WX

فالأمر يحسم لصالح مجزوء الوافر (وهو غير ما نحن فيه).

6.7

فسألتُ ربي أن أكون مكانهُ وأكون في لهبِ الجحيمِ وقودا

فَ سَ أَلْ تُ رَبْ بِي أَنْ أَ كُو نَ مَ كَا نَ هُو

ش 1 νν - [-]/- - [-]/νν - [- ν]

وَ أَكُو نَ فِي لَ هـبِلْ جَ حِي مِ وَ قُودَا

ش 2 -νν [-]/νν - [-]/νν - [- ø]

X- W / X- W /X- W ←8 بحر الكامل

تم حذف المقطع القصير من الوتد في التفعيلة الأخيرة، وهو أمر شائع جدا، كما لاحظنا.

خاتمة:

عندما يُثار الحديث عن العروض العربي، يستدعي المستعربون والعرب اسم الخليل تلقائيا، مع أن اسمه لم يُذكر حتى الآن في هذا البحث، وقد كان ذلك مقصودا، فكثيرون يميلون إلى الاعتقاد بأن العروض العربي هو نفسه العروض الخليلي، وهو تقدير خاطئ إلى حد كبير، فإذا ما وُضعت النظرية الخليلية في سياق القرن الثامن الميلادي - إذ عاش الخليل بن أحمد الفراهيدي بين سنتي 718 و791 - بدت بلا شك إنجازا رائعا من إنجازات العقل البشري، وموضوعا جديرا بأقصى درجات الاهتمام، حتى وإن لم يثبت على نحو قاطع أن الخليل هو واضعها فعلا، غير أن تعقيدها وما تنتجه من توليد مفرط للأوزان حدا بناوبقوة، في القرن الحادي والعشرين، إلى اقتراح مقاربة أخرى، وهو ما قمنا به توا، إذ جعلنا المقطع الصوتي أساسا للوصف باعتباره الوحدة الدنيا، بدلا من التمييز بين الحرف المتحرك

والحرف الساكن،وهوخيار أفضى إلى تبسيط واضح وتيسير ملحوظ لعملية التعلم، كما يُعدّ اعتماد مبدأ التوازي المزدوج في تعيين الوحدات الثابتة مكسبا آخر لهذه الطريقة؛ فمن خلاله تبرز هذه الوحدات بوضوح، ما يُسهِل عملية التعرف عليها،ويكفي بعد تحديدها، الرجوع إلى الجدول لتعيين البحر، ليكون الهدف المتوخى من هذا الاقتراح قد تحقق.

لائحة المراجع:

المصادر العربية:

- التبريزي، الكافي= أبو زكرياء يحي ابن علي ال الخطيب التبريزي الشيباني. *كتاب الكافي في العروض والقوافي*، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، 1970. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- الوليد بن يزيد، الديوان .تحقيق فرانشيسكو غابريلي، 1967. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله.*القسطاس المستقيم في علم العروض*. تحقيق: بهيجة الحسني، 1969. بغداد: مكتبة الأندلس.

المراجع الغربية:

- BOHAS, G. & Djamel Eddine KOULOUGHLI, 1996. “Analyse automatique de la poésie arabe: son intérêt pour la connaissance de la métrique arabe et de son histoire”. papergiven at the conference*Approches linguistiques de la poésie*. Brussels: Université libre de Bruxelles.
- BOHAS, Georges & Bruno PAOLI, 1992. “Rythme et mètre en poésie arabe”, in: TASMOWSKI, Liliane & Anne ZRIBI-HERTZ eds. *Hommages à Nicolas Ruwet*. Gand: Communication et cognition, pp. 39-49.
- BOHAS, Georges & Bruno PAOLI, 1993. “Métrique arabe: une alternative au modèle khalīlien”. *Langue Française*, 99, pp. 97-106.
- BOHAS, Georges & Bruno PAOLI, 1997. *Aspects formels de la poésie arabe, I la métrique arabe classique*. Toulouse: Amam.
- BOHAS, Georges & Djamel Eddine KOULOUGHLI, 2001. “Towards a systematic corpus analysis of Arabic poetry”. *Linguistic Approaches to Poetry, Belgian Journal of Linguistics*, 15. 2001, pp. 103-112.
- BOHAS, Georges & Yahya HLAL, 1982. “Analyse automatique de la métrique arabe, prise en compte des deux hémistiches”. *Bulletin d'Études Orientales*, XXXIV, pp. 7-31.

- BOHAS, Georges, 1974. "La métrique arabe classique". *Linguistics*, 140, pp. 59-68.
- BOHAS, Georges, 1975a. *Métrique arabe classique et moderne*. Ph. D. diss., Vincennes : Université Paris 8.
- BOHAS, Georges, 1975b. "Unités minimales en métrique arabe". *Bulletin d'Études Orientales*, XXVIII, pp. 7-17.
- BOHAS, Georges, 1977. "Métrique arabe, quelques remarques". *Cahiers d'Études Arabes et Islamiques*, 2/3, pp. 30-42.
- BOHAS, Georges, 1980. "*Watid*, définitions, discussions et perspectives". *Analyses Théorie*, 1, pp. 55-81.

- BOHAS, Georges, 1980. "*Watid*, définitions, discussions et perspectives". *Analyses Théorie*, 1, pp. 55-81.

- BOHAS, Georges, 1992. "De la métrique et de la reconnaissance des mètres" (in Arabic). *Al-tawāṣul al-lisānī/LinguisticaCommunicatio*, IV/2, pp. 63-79.

- BOHAS, Georges, 1992. "De la métrique et de la reconnaissance des mètres" (in Arabic). *Al-tawāṣul al-lisānī/LinguisticaCommunicatio*, IV/2, pp. 63-79.

- BOHAS, Georges, 1995. "La théorie d'Al-Ḫalīl, ses qualités et ses défauts" (in Arabic). *al-ʾAbhāth*, 43, pp. 31-46.

- BOHAS, Georges, 1995. "La théorie d'Al-Ḫalīl, ses qualités et ses défauts" (in Arabic). *al-ʾAbhāth*, 43, pp. 31-46.

- BOHAS, Georges, 1996. "Une manière facile de découvrir les mètres d'al-Ḫalīl" (translatedintoArabic). *Annales de l'Université de Balamand*, 4, pp. 31-43.

- BOHAS, Georges, 1996. "Une manière facile de découvrir les mètres d'al-Ḫalīl" (translatedintoArabic). *Annales de l'Université de Balamand*, 4, pp. 31-43.

- BOHAS, Georges, 2002. "La métrique et la poésie arabe moderne", in: DEPAULE, Jean-Charles ed. *Cent titres, 3, poésie de langue arabe*. Marseille:cipM, pp. 115-126.
- BOHAS, Georges, 2007. "Une manière facile d'identifier les mètres Ḫalīliens" (in Arabic). *Bulletin d'Études Orientales*, LIX, pp. 77-89.

- BOHAS, Georges, 2010. "De la mesure en arabe : une description unifiée". *Bulletin d'Études Orientales*, LIX, pp. 33-60.
- BOHAS, Georges, 2020. "Vous avez dit 'vicieux', les contraintes sur la réalisation des variables en métrique arabe". *Langues et littératures du monde arab*e, 12, pp. 153-162.
- JAKOBSON, Roman, 1960. "Closing Statement: Linguistics & Poetics", in: SEBEOK, Thomas A. ed. *Style in Language*. New York – London: The Technology Press of the Massachusetts Institute of Technology & John Wiley & Sons Inc., pp. 350-377.
- KOULOUGHLI, Djamel Eddine, 2010. "Traitement automatique de la métrique arabe : réalisations et perspectives". *Bulletin d'Études Orientales,* 59, pp. 17—32.
- PAOLI, Bruno, 2008, *De la théorie à l'usage : essai de reconstitution du système de la métrique arabe ancienne*. Damascus: Institut français d'études arabes.
- PAOLI, Bruno, 2016. "Métrique arabe : au-delà du cercle vicieux des théories". *Bulletin d'ÉtudesOrientales,* 59, pp.177-216.
- STOETZER, Wilhelmus, 1989. *Theory & Practice in Arabic Metrics According the Mufaḍḍaliyyāt*. Leiden: Het OostersInstitut.

آليات التمكين القيادي للمرأة في المنظومة التربوية المغربية:
مقاربة فقهية حقوقية في ضوء التحديات السوسيو-ثقافية ورهانات التغيير

عبد الباري هاشم
دكتور في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه المقارن
سيدي محمد بن عبد الله فاس

ملخص:

تناول هذا البحث آليات التمكين القيادي للمرأة في المنظومة التربوية المغربية من منظور فقهي مقاصدي وحقوقي، وكشفت هذه الدراسة عن وجود فجوة بنيوية بين المرجعيات التي تقر بحق المرأة في الولاية التربوية وبين الواقع الميداني الذي يفرض عوائق سوسيو-ثقافية و"سقفا زجاجيا" يحول دون وصولها لمناصب القرار العليا، وأكد البحث أن العائق الأساسي "عرفي سوسيولوجي" وليس نصيا دينيا، حيث تمثل الكفاءة والأمانة المناط الوحيد للتكليف شرعا، وخلصت الدراسة إلى ضرورة مأسسة التميز الإيجابي، وأنسنة معايير الانتقاء، واستثمار الرقمنة والتشبيك المهني كواجهات حديثة لتعزيز الريادة النسائية وتحقيق المناصفة الدستورية.

الكلمات المفاتيح: التمكين القيادي _ المنظومة التربوية المغربية _ المقاربة المقاصدية _ السقف الزجاجي _ المناصفة الدستورية.

Abstract

This research examines the mechanisms of women's leadership empowerment within the Moroccan educational system through a Maqasidi (proposive) jurisprudential and legal lens. The study reveals a structural gap between the frameworks affirming women's rights to educational leadership and a practical reality hindered by socio-cultural barriers and a "glass ceiling". It asserts that the primary obstacles are "sociological and customary" rather than religious, as competence and integrity remain the sole Sharia-based criteria for responsibility. The study concludes by advocating for the institutionalization of positive discrimination, the humanization of selection criteria, and the utilization of digitalization and professional networking as modern catalysts to enhance female leadership and achieve constitutional parity.

Keywords : Leadership Empowerment – Moroccan Educational System – Maqāṣid-Based Approach – Glass Ceiling – Constitutional Parity.

مقدمة

تعتبر قضية المرأة في المنظومة التربوية من القضايا الاستراتيجية التي ترهن مستقبل التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة؛ فليست التربية مجرد نقل للمعارف أو تلقين للمناهج، بل هي فعل تحرري يهدف إلى تمكين الذات الإنسانية من امتلاك أدوات الفعل والتأثير في الفضاء العام. وفي السياق المغربي، قطعت المرأة أشواطا كبيرة في التمكين المعرفي من خلال ولوجها المكثف والنوعي لأسلاك التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن هذا الحضور الكمي المتميز لم يوازه حضور نوعي مكافئ على مستوى مراكز القرار الإداري والتدبير التربوي، مما يطرح علامات استفهام كبرى حول طبيعة العوائق التي تحول دون اكتمال حلقة التمكين في المؤسسة التعليمية.

إن البحث في "آليات التمكين القيادي للمرأة" يقتضي بالضرورة مراجعة الجذور الثقافية والتمثلات الفقهية التي تؤطر علاقة المرأة بالسلطة والتدبير، فالمتأمل في التراث الفقهي يجد أصالة في التمكين تتجلى في أدوار عالمات ومربيات وفقيهات صنعن التاريخ، بينما يكشف الواقع المعاصر عن رواسب عرفية أدت إلى نوع من الإقصاء غير المعلن، وهو ما يفرض علينا اليوم، كباحثين في الفقه المقارن، إعادة قراءة هذه الجدلية في ضوء مقاصد الشريعة والتحولات التشريعية التي تعيشها المملكة المغربية تحت ظل الدستور الجديد والقانون الإطار 51.17.

إشكالية البحث:

تتحدد الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في رصد وتفكيك الفجوة البنيوية القائمة بين المرجعية المؤصلة (الفقهية والحقوقية) التي تقر بحق المرأة في الولاية التربوية، وبين الواقع الميداني الذي يفرض وصاية خفية أو "سقفا زجاجيا" يعيد إنتاج الأدوار التقليدية ويُفرمل وصول المرأة لمناصب المسؤولية العليا، ويمكن بسط هذه الإشكالية عبر التساؤلات الجوهرية التالية:

ما هي المرتكزات الفقهية والقانونية التي تؤصل للتمكين القيادي للمرأة في المنظومة التربوية؟

ما هي طبيعة العوائق السوسيو-ثقافية والمؤسساتية التي تحد من تفعيل هذا التمكين على أرض الواقع؟

كيف يمكن للمقاربة المقاصدية والآليات الحديثة (كالرقمنة والتشبيك) أن تشكل رافعة لتجاوز هذه التحديات واستشراف أفق جديد للريادة النسائية؟

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يأتي في سياق إصلاحي وطني بامتياز، يتسم بنقاشات عميقة حول تعديل مدونة الأسرة وملاءمة القوانين الإدارية مع مبدأ المناصفة، كما تبرز قيمته المضافة في تجاوز القراءات السطحية التي تربط إقصاء المرأة بنصوص دينية، ليبين من خلال الفقه المقارن أن العائق هو "عرفي سوسيولوجي" بامتياز، مما يفتح الباب أمام اجتهادات مقاصدية تخدم جودة القيادة التربوية بالمغرب.

أهداف الدراسة:

يروم هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية:

أولا: تأصيل مفهوم التمكين القيادي في الفقه الإسلامي وربطه بالكفاءة لا بالنوع.

ثانيا: تشخيص العوائقغير المرئية التي تعترض مسار الأستاذة والإدارية المغربية.

ثالثا: تقديمخارطة طريق إجرائية لتعزيز حضور المرأة في مراكز القرار التربوي.

المنهج المعتمد:

للإجابة عن إشكالية البحث، اعتمدنا المنهج الاستقرائي التحليلي؛ من خلال تتبع النصوص الفقهية والتشريعية المؤطرة، ثم المنهج النقدي في تحليل التحديات الميدانية، مع الاستعانة بالمقاربة المقاصدية كأداة للجسر بين الأصالة الفقهية والمعاصرة الحقوقية والتدبيرية.

خطة البحث:

بناء على مبدأ التكافؤ الأكاديمي، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث متكاملة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمرجعيات المؤصلة للتمكين التربوي.

المبحث الثاني: تشخيص واقع تمكين المرأة في الإدارة التربوية (التحديات والعوائق).

المبحث الثالث: آفاق التغيير ورهانات التمكين الاستشرافية (البدائل والحلول)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمرجعيات المؤصلة للتمكين التربوي

يقتضي المنهج العلمي قبل الغوص في التحليل الميداني، تحرير المصطلحات وتحديد المرجعيات التي يستند إليها مفهوم التمكين؛ ذلك أن أي خلل في التصور يؤدي حتما إلى خلل في التنزيل.

المطلب الأول: ماهية التمكين وخصائصه في الفكر التربوي

يعتبر "التمكين" (Empowerment) من المفاهيم المعاصرة التي اقتحمت حقل العلوم الإدارية والتربوية، غير أن جذوره في الفكر الإسلامي تمتد إلى مفهوم الاستخلاف والأهلية.

الفرع الأول: التحديد اللغوي والاصطلاحي (رؤية فقهية)

في اللغة: مادة (مكن) تدور حول القوةوالقدرة والمنزلة الرفيعة. يقال: مَكُنَ الرجلُ مَكانةً، أي صار ذا رتبة. وفي التنزيل الحكيم: "إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ"[1]؛ حيث اقترن التمكين بالأمانة، وهي ركيزة الإدارة[2].

وفي الاصطلاح الإداري والتربوي: هو سيرورة تهدف إلى منح الموظف (المرأة هنا) السلطة والموارد والفرص للمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية القيادية[3].

الرؤية الفقهية المقارنة: التمكين في المنظور الفقهي هو "تحقيق المناط" في الأهلية؛ فإذا كانت المرأة تمتلك الأهلية العلمية والشرعية، فإنتمكينها من الولاية التربوية يصبح مقتضى شرعيا لإقامة المصلحة العامة.[4] والتمكين بهذا المعنى يتجاوز مجرد التشغيل إلى التفويض ومنح سلطة التأثير في العملية التعليمية.

الفرع الثاني: أبعاد التمكين (المعرفي، والقيادي)

لا يمكن الحديث عن تمكين مجزأ، بل هو منظومة متكاملة تتجلى في بعدين أساسيين داخل القطاع التربوي:

_ البعد المعرفي والبيداغوجي: ويقصد به تمكين المرأة من أدوات إنتاج المعرفة العلمية والمشاركة في صياغة المناهج، والمغرب سجل طفرة في هذا البعد، حيث تشكل النساء نسبة هامة من هيئة التدريس والباحثات في سلك الدكتوراه.[5]وهذا النوع من التمكين هو "التمكين بالقوة" بتعبير المناطقة لأنه يهيئ المرأة للخطوة الموالية.

---

[1]- سورة يوسف، الآية 54.

[2]- ابن منظور، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ج 13، ص 411.

[3]- الطراونة، أخليف، "الإدارة التربوية المعاصرة"، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 45.

[4]- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة بفاس، 2024، ص 112.

[5]- تقرير "المؤشرات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية"، الرباط، 2023، ص 12.

_ البعد القيادي والتدبيري: وهو الانتقال إلىالتمكين بالفعل، أي تقلد مناصب المسؤولية (مديرة، رئيسة مصلحة، مديرة إقليمية)، وهنا تبرز الإشكالية؛ فالمعرفة وحدها لم تعد كافية للوصول إلى مراكز القرار في ظل "المقاومات" التقليدية.[1]

_ التكامل بين البعدين: إن فصل المعرفة عن القيادة يؤدي إلى ما يسمى "الذكاء المعطل"؛ فتمكين المرأة من التدريس وحرمانها من التدبير هو تعطيل لنصف الطاقة التدبيرية للمنظومة التربوية، وهو ما يتصادم مع المقصد الشرعي من "الاستخلاف" العام الذي يشمل الرجل والمرأة على حد سواء.[2]

المطلب الثاني: المرجعيات المؤطرة للتمكين في الحقل التربوي

يستند تمكين المرأة في المغرب إلى مرجعيتين متناغمتين: مرجعية إسلامية مقاصدية، ومرجعية قانونية دستورية.

الفرع الأول: المرجعية الإسلامية والمقاصدية

تنبني هذه المرجعية على أسس متينة تجعل من تمكين المرأة واجبارساليا:

_ مبدأ الولاية التبادلية: انطلاقا من قوله تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ".[3] والأمر بالمعروف في السياق التربوي هو "الإصلاح الإداري والتربوي"، مما يجعل المرأة شريكا أصيلا في الولاية العامة على شؤون التعليم.

_ معيار الكفاءة (الأمانة والقوة): إن المناط الشرعي في التولية هو الكفاءة، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من استعمل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين".[4] وبالمفهوم المخالف، فإن تقديم الرجلالأقل كفاءة على المرأة الأكفأ في الإدارة التربوية هو خرق للأمانة الشرعية.

---

[1]- جسوس، إدريس، "رهانات التربية بالمرأة: دراسة سوسيولوجية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 94.

[2]- أبو شقة، عبد الحليم، "تحرير المرأة في عصر الرسالة"، دار القلم، الكويت، ج 1، ص 125.

[3]- سورة التوبة، الآية 71.

[4]- أخرجه الحاكم في "المستدرك"، كتاب الأحكام، ج 4، رقم (7023)..

_ المقصد الاجتماعي والتربوي: إن مصلحة الأمة تقتضي استثمار كل الطاقات، وكما يقول الإمام الشاطبي: "المصالح العامة منوطة بالقدرة على القيام بها"[1]؛ فمتى وجدت القدرة في المرأة وجب التمكين شرعا.

الفرع الثاني: المرجعية الدستورية والتشريعية (المغرب نموذجا)

إن تمكين المرأة في المنظومة التربوية المغربية ليس مجرد اختيار تدبيري، بل هو التزام دستوري وقانوني صارم يجد سنده في أسمى القوانين الوطنية والمواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة.

المناصفة الدستورية: يشكل الفصل 19 من دستور 2011 حجر الزاوية في هذه المرجعية؛ حيث نص على أن "الرجل والمرأة يتمتعان، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية".[2] كما ألزم الدولة بالسعي نحو تحقيق المناصفة، وهو ما يفرض على وزارة التربية الوطنية وضع آليات إجرائية لضمان هذا الانتقال في مناصب المسؤولية.

القانون الإطار 51.17: جاء هذا القانون المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ليعزز مبدأ "الإنصاف وتكافؤ الفرص" (المادة 4).[3] إن الإنصاف هنا لا يعني فقط الولوج إلى التعليم، بل يعني أيضا التوزيع العادل لمناصب القيادة والقرار، بحيث لا يكون الجنس عائقا أمام الترقي الوظيفي.

ملائمة القوانين الإدارية: إن المرجعية التشريعية المغربية، في ظل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، تهدف إلى مأسسة النوع في الإدارة التربوية.[4] وهذا ينسجم مع القاعدة الفقهية: "الوازع السلطاني يقيد المباح"؛ فإذا كان تمكين المرأة مباحا بالأصل، فإن إلزامية القانون تجعله واجبا تدبيريا لضمان جودة الحكامة.[5]

---

[1]- الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط 1، الخبر: دار ابن عفان، 1417هـ/ 1997م، ج 4، ص 105.

[2]- "دستور المملكة المغربية"، الأمانة العامة للحكومة، الرباط، 2011، ص 14.

[3]- "الجريدة الرسمية"، عدد 6805، القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، ص 5342.

[4]- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030"، ص 28.

[5]- هاشم عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، مرجع سابق، ص 168.

المبحث الثاني: تشخيص و اقع تمكين المرأة في الإدارة التربوية (التحديات والعو ائق)

إذا كان الإطار النظري (الفقهي والقانوني) قد حسم في أحقية المرأة بالقيادة التربوية، فإن الواقع الميداني يكشف عن مقاومات شرسة تتخذ أشكالا متعددة، تتراوح بين ما هو ثقافي متجذر وبين ما هو مؤسساتي جامد.

المطلب الأول: العو ائق السوسيو-ثقافية والتمثلات النمطية

تعتبر العوائق الثقافية من أصعب التحديات لكونها غير مرئية وتعمل في العقل الباطن لصناع القرار والمجتمع التربوي على حد سواء.

الفرع الأول: جدلية النص والعرف في تقييد ريادة المرأة

يلاحظ سطوة العرف على النص، إذ يلاحظ في الوسط التربوي أن الأعراف الاجتماعية غالبا ما تتغلب على "النصوص التمكينية".

فبالرغم من وضوح النصوص الدينية والدستورية، لا يزال هناك "متخيل جماعي" يربط القيادة بالذكورة والحزم، ويربط الأنوثة بالتدريس والمجالات الوجدانية.[1]

تأويل القوامة خارج سياقها: من أكبر العوائق الثقافية هو إسقاط مفهوم القوامة الأسرية (المحصورة في عقد الزواج) على الولاية الإدارية.[2] فقهيا القوامة لا تمنع المرأة من أن تكون مديرة أو مسؤولة على الرجال في العمل، لأن معيار الإدارة هو الأهلية الوظيفية لا الولاية الزوجية.[3]وإن هذا الخلط الاصطلاحي يؤدي إلى "تحرج" اجتماعي يمنع المرأة من طلب مناصب القرار تفاديا للصدام مع التمثلات السائدة.

العرف الفاسد والمصلحة: في فقه النوازل يعتبر العرف الذي يصادم المقاصد الشرعية (كمقصد العدل والمساواة في العمل) "عرفا فاسدا" لا يعتد به.[4] ومع ذلك يظل هذا العرف فاعلا في المنظومة التربوية، مما يفرض جهدا تربويا لتصحيحه.

---

[1]- جسوس، إدريس، "رهانات التربية بالمرأة: دراسة سوسيولوجية"، مرجع سابق، ص 145.

[2]- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، مرجع سابق، ص 210.

[3]- أبو شقة، عبد الحليم، "تحرير المرأة في عصر الرسالة"، مرجع سابق، ص 156.

[4]- ابن القيم، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص 12.

الفرع الثاني: سيكولوجية "السقف الزجاجي" والإقصاء الرمزي

مفهوم السقف الزجاجي (Glass Ceiling): يشير هذا المصطلح في سوسيولوجيا الإدارة إلى تلك الحواجز المصطنعة التي تمنع النساء من الترقي للقمة الإدارية (كالإدارة المركزية أو رئاسة الأكاديميات)، رغم كفاءتهن وتفوقهن في المهام القاعدية.[1]

تجليات الإقصاء الرمزي: يتجلى هذا النوع من العنف غير المادي في تغييب المرأة عن مراكز التأثير الحقيقي داخل المؤسسة التعليمية. فغالبا ما يتم إسناد المهام التواصلية أو الاحتفالية للمرأة، بينما تُحتكر مهام التخطيط المالي والتدبير المادي من طرف الرجال بدعوى صعوبتها أو ذكوريتها.[2]

أثر التمثلات على الثقة بالذات: يؤدي هذا الإقصاء الرمزي المستمر إلى نوع من الاستبعاد الذاتي (Self-Exclusion)؛ حيث تتردد الكثير من الأستاذات الكفؤات في الترشح لمناصب المسؤولية خوفا من عدم الاعتراف بكفاءتهن أو تعرضهن لـ "التحرش المعنوي" والتشكيك في قدراتهن القيادية.[3]

المقاربة الفقهية للمعالجة: إن إقرار حق الكفاءة يقتضي شرعا إزالة هذه العوائق النفسية، لأن القاعدة المقاصدية تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"؛ فإذا كان التمكين واجبا، فإن تطهير البيئة التربوية من التمثلات الإقصائية يصبح واجبا مؤسساتيا.[4]

المطلب الثاني: التحديات المؤسساتية والقانونية

إذا كانت العوائق الثقافية مرتبطة بالذهنيات، فإن العوائق المؤسساتية مرتبطة ببنية النظام الإداري التعليمي، الذي صممت ملامحه تاريخيا وفق نموذج ذكوري لا يستحضر دائما خصوصية المسار المهني للمرأة.

---

[1]- بنسعيد، سعاد، "المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بالمغرب"، أطروحة دكتوراه، الرباط، 2014، ص 245.

[2]- الحداوي، نجاة، "المرأة والإدارة التعليمية بالمغرب"، رسالة ماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2017، ص 92.

[3]- بنصالح، محمد، "القيم والتمثلات الاجتماعية في المناهج التربوية المغربية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص 188.

[4]- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، مرجع سابق، ص 235.

الفرع الأول: هندسة مناصب المسؤولية وإكراهات المنافسة

إشكالية معايير التنقيط: تعتمد وزارة التربية الوطنية في مباريات الإدارة التربوية (مدير، رئيس مصلحة، مدير إقليمي) على شبكات تقييم تركز بشكل كبير على "الأقدمية العامة" و"الأقدمية في المناطق النائية".[1] ونظرا لظروف المرأة الاجتماعية، فإنها غالبا ما تسعى للانتقال للوسط الحضري في وقت مبكر، مما يجعل رصيدها من النقاط الميدانية أقل من زملائها الرجال الذين يراكمون سنوات طويلة في القرى، مما يخلق تفاوتا تقنيا عند الترشح لمناصب القرار.[2]

توقيت التكوينات والمباريات: تبرمج أغلب دورات التكوين المستمر واللقاءات التدبيرية خارج أوقات العمل الرسمية أو في مدن بعيدة، وهو ما يشكل عائقا لوجستيا للمرأة التي تتحمل أعباء الرعاية الأسرية، مما يحرمها من تراكم الخبرة الدبلوماسية الإدارية اللازمة لشغل مناصب عليا.[3]

المقاربة الفقهية لـ "الاستحقاق": إن القاعدة الفقهية المقررة هي: "الولاية تابعة للأكفأ في فعلها"؛ والكفاءة في الإدارة التربوية المعاصرة هي كفاءة تدبير وتخطيط لا كفاءة تحمل المشاق الجسدية في التنقل فقط.[4] لذا فإن حصر معايير التفاضل في جوانب تخدم الرجل يخل بمقصد "تولية الأكفأ".

الفرع الثاني: إشكالية التوفيق بين المسار المهني والالتزام الأسري

تعتبر معضلة "التوفيق" من أكبر الحواجز المؤسساتية التي تدفع بالمرأة إلى التخلي عن طموحها القيادي، وهي ناتجة عن غياب سياسات إدارية "صديقة للأسرة".

غياب بنيات الدعم الاجتماعي: تفتقر المؤسسات التعليمية والمديريات الإقليمية لـ "حضانات مؤسساتية" أو أنظمة "توقيت مرن" للمسؤولات، مما يجعل "ثمن" القيادة بالنسبة للمرأة هو التضحية بالاستقرار الأسري أو الإنهاك المزدوج.[5]وهذا ما يسمى في علم الإدارة بـ "الاستنزاف الوظيفي" الذي يستهدف النساء بشكل أكبر.

---

[1]- "الدليل المرجعي للمباريات المهنية بقطاع التربية الوطنية"، منشورات وزارة التربية الوطنية، الرباط، 2023.

[2]- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، مرجع سابق، ص 255.

[3]- بنسعيد، سعاد، "المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 278.

[4]- ابن تيمية، "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 15.

[5]- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، "المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية"، الرباط، 2019، ص 48.

مركزية القرار الإداري: إن طبيعة الإدارة التربوية المغربية تتطلب تواجدابدنيا دائما في المكتب وسفريات مهنية متكررة، في غياب تام لآليات التفويض أو العمل عن بعد التي قد تتيح للمرأة ممارسة سلطتها القيادية بمرونة.[1]

فقه "رفع الحرج" والتيسير الإداري: إن الشريعة الإسلامية قامت على مبدأرفع الحرج؛ فلقد قرر الفقهاء أن المرأة إذا خرجت لعمل مصلحي وجب تيسير سبل حمايتها ورعايتها.[2] ومنه فإن الدولة باعتبارها وليا ملزمة بتوفير البيئة التي تضمن للمرأة القيام بفرض الكفاية (القيادة التربوية) دون الإخلال بواجبها الأسري، وذلك عبر "أنسنة" النظام الأساسي لموظفي التعليم.[3]

المبحث الثالث: آفاق التغييرورهانات التمكين الاستشر افية (البدائل والحلول)

إن تجاوز العوائق المرصودة في المبحث الثاني يقتضي بالضرورة تبني رؤية إصلاحية شمولية، تزاوج بين الاجتهاد الفقهي المقاصدي وبين الهندسة الإدارية الحديثة، بهدف إقرار ريادة نسائية مستدامة.

المطلب الأول: المداخل الفقهية والتدبيرية للإصلاح

لا يمكن الحديث عن إصلاح إداري دون تصحيح المرجعية الفكرية والفقهية التي تستند إليها الإدارة التربوية، وذلك عبر تجديد النظر في مفهوم الولاية.

الفرع الأول: تفعيل فقه "الولاية المتقاسمة"

فك الارتباط بين الذكورة والقيادة الإدارية: يقتضي التمكين المعاصر الانتقال من فقه "التفريد" في الولاية إلى فقه "التشارك"، إن القيادة التربوية في جوهرها هي ولاية أمانة وكفاءة وليست ولاية سلطة غلبة؛ والمرأة بنص القرآن شريكة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الولاية المجتمعية).

إقرار مشروعية "ولاية المرأة" في الحقل التربوي: من منظور الفقه المقارن، إذا كانت المرأة "أهلا للرواية" (وهي أمانة الدين) و"أهلا للإفتاء"، فهي من باب أولى "أهل للإدارة والتدبير" (وهي أمانة الدنيا والتربية).[4] إن تفعيل هذا الفقه في دورات التكوين واللقاءات التربوية سيساهم في رفع التحرج النفسي لدى الفاعلين التربويين والمسؤولين.

---

[1]- الحداوي، نجاة، "المرأة والإدارة التعليمية بالمغرب"، رسالة ماستر، مرجع سابق، ص 115.

[2]- السرخسي، "المبسوط"، دار المعرفة، بيروت، ج 10، ص 156.

[3]- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، مرجع سابق، ص 289.

[4]- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، المرجع نفسه، ص 312.

تجديد الخطاب الديني المدرسي: يجب أن تعكس المناهج التربوية (خاصة التربية الإسلامية) نماذج لنساء قياديات في التاريخ الإسلامي والمغربي، لغرس فقه الاستحقاق بدلا من فقه التبعية.[1]

الفرع الثاني: مأسسة التمييز الإيجابي في الأنظمة الأساسية

لتحقيق الانتقال الفعلي نحو المناصفة، لا بد من الانتقال من المساواة الصورية إلى الإنصاف الإجرائي.

إقرار نظام الكوطا المرن: ينبغي للنظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية أن يخصص نسبة مئوية (كوطا) في مناصب المسؤولية العليا (مديريات إقليمية، أكاديميات جهوية) كإجراء استثنائي ومؤقت لردم الفجوة التاريخية.[2] ومن القواعد الفقهية أن "المصلحة العامة تُقدم على المصلحة الخاصة"، ومصلحة المنظومة في تنوع قيادتها تبرر هذا التمييز الإيجابي.

مراجعة معايير الانتقاء: يجب "أنسنة" معايير التنقيط لتشمل (الخبرة التدبيرية، البحث العلمي، القدرة على القيادة الرقمية) بدلا من التركيز المطلق على (الأقدمية الميدانية الشاقة) التي تخدم الرجل تاريخيا.[3]

إحداث "لجان تتبع المناصفة": تكون مهمتها رصد "المسارات المهنية" للنساء والتدخل لحماية الكفاءات النسائية من "التهميش الرمزي" أو الإقصاء في المباريات المهنية، وبالتالي فإن حماية المرأة الكفؤة هي حماية لمقصد العدل الذي هو أساس الإدارة.

المطلب الثاني: التمكين الرقمي والتشبيك المهني كآليات حديثة

في ظل الثورة التكنولوجية والتحولات الرقمية التي تنهجها وزارة التربية الوطنية (منظومة مسار، رائد، التدبير الرقمي)، تبرز فرص غير مسبوقة لتحييد النوع الاجتماعي في الإدارة.

---

[1]- بنصالح، محمد، "القيم والتمثلات الاجتماعية في المناهج التربوية"، مرجع سابق، ص 215.

[2]- بنسعيد، سعاد، "المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 310.

[3]- تقرير "اللجنة الوطنية لإصلاح الإدارة"، الرباط، 2023، ص 54.

الفرع الأول: أثر الرقمنة في تحييد النوع وتكافؤ المعلومة

شفافية الوصول للمعلومة: قديما كانت المعلومة الإدارية تُتداول في جلسات غير رسمية قد تقصى منها المرأة، أما اليوم فإن الإدارة الرقمية تتيح الولوج المتساوي للمعلومات والقرارات والمباريات المهنية لجميع الموظفين بضغطة زر.[1] وهذا يحقق مقصد العدل والمساواة في الفرص وينهي عصر الاحتكار الذكوري للمسارات المهنية.

القيادة الذكية والعمل عن بعد: توفر الرقمنة إمكانية التدبير عن بعد وتتبع الملفات التربوية إلكترونيا، مما يقلل من ضرورة التواجد البدني المستمر في المكاتب لساعات متأخرة.[2]

هذا التحول يخدم المرأة القيادية بشكل مباشر، إذ يمنحها مرونة زمانية ومكانية للتوفيق بين مسؤولياتها دون الإخلال بجودة المرفق العام.

التكييف الفقهي للوسائل الرقمية: إن الرقمنة في الفقه المقاصدي المعاصر تندرج تحت باب الوسائل التي لها أحكام المقاصد؛ فإذا كان مقصدنا هو تمكين الكفاءات وتحقيق المصلحة التعليمية، فإن اعتماد الرقمنة كوسيلة لتسهيل مهام المرأة القيادية يصبح مطلبا شرعيا وضرورة تدبيرية.

الفرع الثاني: دور الشبكات المهنية في الترافع والتمكين

يعتبر "التشبيك المهني" (Networking) آلية اجتماعية وقانونية لتقوية الحضور النسائي في مراكز القرار وتجاوز العزلة المهنية.

بناء الكتلة الحرجة للتأثير: إن انخراط النساء في جمعيات مهنية (مثل جمعية نساء الإدارة التربوية) يسمح بصياغة مطالب مشتركة وترافع قوي أمام الجهات المسؤولة.[3] هذا العمل الجماعي هو تنزيل معاصر لمبدأ التعاون على البر والتقوى، حيث يصبح البر هنا هو "تجويد المدرسة المغربية" عبر إشراك كل طاقاتها.

---

[1]- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، "استراتيجية المغرب الرقمي 2030"، الرباط، 2024، ص 22.

[2]- لطيفة، الكندري، "التعليم الرقمي وتمكين المرأة في العمل التربوي"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 5، العدد 4، فلسطين، 2021م، ص 78.

[3]-بنسعيد، سعاد، "المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 385.

المصاحبة المهنية (Mentoring): تتيح الشبكات المهنية نقل الخبرة من القياديات الرائدات إلى الكفاءات الشابة، مما يكسر "السقف الزجاجي" عبر الدعم النفسي والتقني.[1] إن المرأة في هذه الشبكات تجد الحماية المهنية التي قد تفتقدها في البيئات الإدارية التقليدية.

الترافع من أجل سياسات النوع: دور هذه الشبكات لا يتوقف عند الدعم، بل يمتد للمشاركة في صياغة النظام الأساسي واقتراح تعديلات قانونية تضمن حقوق المرأة المسؤولة (كالحق في دور الحضانة المؤسساتية، والحماية من التحرش المعنوي).[2]

خاتمة

بعد هذا السفر العلمي في ثنايا آليات التمكين القيادي للمرأة في المنظومة التربوية المغربية، واستنطاق المرجعيات الفقهية والحقوقية وتشخيص التحديات الميدانية، نصل إلى لحظة التركيب لصياغة أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

- **أولا: النتائج العامة**

أصالة التمكين الفقهي: تبين من خلال البحث أن الشريعة الإسلامية، في مقاصدها العليا، لا تضع الجنس عائقا أمام الولاية التربوية والإدارية، بل جعلت الكفاءة والأمانة هما المناط الوحيد للتكليف والمسؤولية.

الفجوة بين النص والتمثل: اتضح أن العائق الرئيسي ليس في النصوص (سواء كانت دينية أو قانونية)، بل في التمثلات السوسيو-ثقافية والتركيبات العرفية التي لا تزال تُسقط مفهوم القوامة الأسرية على الفضاء الإداري العام.

السقف الزجاجي المؤسساتي: كشفت الدراسة عن وجود عوائق تقنية ناعمة في القوانين المنظمة (كشبكات التنقيط ومعايير الاستحقاق) تُنتج حيفا غير مباشر ضد المرأة، مما يفرمل وصولها لمناصب القرار العليا.

الرقمنة كرافعة: أثبت التحليل أن التحول الرقمي في الإدارة التربوية يمثل فرصة ذهبية لتحقيق العدالة التدبيرية وتجاوز العزلة المهنية للمرأة عبر آليات العمل المرن وتكافؤ الوصول للمعلومة.

---

[1]- الحداوي، نجاة، "المرأة والإدارة التعليمية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 142.

[2]- تقرير "منظمة اليونسكو" حول القيادة النسائية في التربية، باريس، 2021، ص 56.

ثانيا: التوصيات والمقترحات

بناء على ما سبق، يتقدم الباحث بجملة من التوصيات الإجرائية الموجهة لصناع القرار التربوي وللفاعلين الحقوقيين:

المستوى التشريعي: مراجعة معايير الانتقاء في مناصب المسؤولية بإدراج مقاربة النوع ومراعاة الخصوصية الاجتماعية للمرأة، مع تفعيل التمييز الإيجابي كآلية مرحلية لتحقيق المناصفة الدستورية.

المستوى الفقهي والتوعوي: تكثيف الجهود العلمية لنشر فقه الولاية المتقاسمة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول علاقة المرأة بالسلطة الإدارية في البرامج التكوينية والمناهج الدراسية.

المستوى التدبيري والاجتماعي: مأسسة خدمات الدعم الاجتماعي (حضانات، مراكز رعاية) داخل الإدارات التربوية المركزية والجهوية، لتمكين المسؤولات من الموازنة بين العطاء المهني والاستقرار الأسري.

المستوى الشبكي: دعم وتشجيع إحداث شبكات مهنية نسائية للترافع والمصاحبة (Mentoring)، لتعزيز الثقة بالنفس وتبادل الخبرات التدبيرية بين الأجيال.

وبالتالي فإن تمكين المرأة قياديا في المنظومة التربوية ليس منحة تُعطى، بل هو استحقاق تمليه مقاصد الشريعة في العدل، ويفرضه دستور المملكة، وتقتضيه ضرورة الإصلاح التربوي. إن المدرسة المغربية لن تحقق نهضتها المنشودة إلا بجناحيها معا: الرجل والمرأة، في تكامل يخدم مصلحة الناشئة والوطن.

المصادروالمراجع

أولا: المصادر الشرعية والأصولية

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- ابن تيمية، تقي الدين، "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، "المحلى بالآثار"، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الفكر، بيروت.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.
- ابن منظور، جمال الدين، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- الشاطبي، أبو إسحاق، "الموافقات في أصول الشريعة"، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1997م.
- العز بن عبد السلام، "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، دار المعرفة، بيروت.

ثانيا: المراجع القانونية والوثائق الرسمية

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.
- القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 6805.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين، "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030".
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، "خارطة الطريق 2022-2026: من أجل مدرسة ذات جودة للجميع".

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- بنسعيد، سعاد، "المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بالمغرب"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2014م.
- الحداوي، نجاة، "المرأة والإدارة التعليمية بالمغرب: دراسة ميدانية"، رسالة ماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب سايس، فاس، 2017م.
- هاشم، عبد الباري، "حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والتشريع المغربي"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة بفاس، 2024م.

رابعا: الكتب والمجلات العلمية

- أبو شقة، عبد الحليم، "تحرير المرأة في عصر الرسالة"، دار القلم، الكويت، ط1.
- جسوس، إدريس، "رهانات التربية بالمرأة: دراسة سوسيولوجية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م.
- الفاسي، علال، "مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها"، دار الغرب الإسلامي، ط5، 1993م.
- بورديو، بيير، "الهيمنة الذكورية"، ترجمة: سلمان قاسم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2001م

مجلة أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات القانونية والاقتصادية والإنسانية برؤية حضارية تكاملية
A peer-reviewed journal in law, economics, and humanities from an integrative civilizational perspective

أساليب الحجاج في الدرس اللغوي في الكتاب المدرسي
دراسة في كتب السنة الثانية آداب وعلوم إنسانية
المنجز والخلفيات

كريم الباسطي

أستاذ ممارس بوزارة التربية الوطنية

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى ملامسة درس الحجاج في مكون الدرس اللغوي بالسنة الثانية بكالوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، يصف منجزه في الكتب المقررة ويبدي ملاحظاته حولها، ويرصد الأطر المعرفية المرجعية المعتمدة في بنائه، ويقدم مقترحات حول الإشكالات المنهجية والبيداغوجية التي تطرحها عملية تدريسه.

الكلمات المفاتيح: الكتاب المدرسي ـ الدرس اللغوي ـ أساليب الحجاج ـ الأطر المعرفية...

Abstract:

This study aims to explore the argumentation technics as it is taught within the Arabic language course to final-year Moroccan high school students specializing in Arts and Humanities. This article analyzes how the lesson is presented and structured in the prescribed school textbooks and identifies the reference knowledge framework underlying it. Furthermore, it offers recommendations regarding the methodological and pedagogical challenges encountered in its teaching.

Keywords: The prescribed school textbook - The Arabic language course- Argumentation methods - the reference knowledge framework.

توطئة:

يحظى الحجاج بأهمية بالغة في صناعة البرامج التربوية، إذ يرد شاغلا مكونات عدة من مكونات البرنامج، فنجده واردا في مكون النصوص(خطابة أو ترسلا أو نصا قرآنيا أو شعرا أو غيره من الأجناس النثرية أو الشعرية) كما نجده مهارة ونشاطا في التعبير والإنشاء، وكذلك نجده في الدرس اللغوي (بلاغة الإقناع في مقابل بلاغة الإمتاع، أو أساليب حجاجية). ونظرا لهذه الأدوار المتعددة ولدرجات حضوره الغنية في مجمل أنشطة ومراقي التحليل القرائي، ارتأينا أن نخصص هذه المقالة للبحث في أهمية درس الحجاج في مكون الدرس اللغوي بالسنة الثانية بكالوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية والمسمى "أساليب الحجاج"،نصف المنجز في الكتب المقررة ونبدي ملاحظات حولها، ونعمد إلى رصد الأطر المعرفية المرجعية المعتمدة في بناء هذا المنجز في عمومها من غير أن نخوض في تعيين درجة حضور هذا الإطار في هذا الكتاب من غيره، ونقدم مقترحات علاجية حول الإشكالات المنهجية والبيداغوجية التي تطرحها عملية تدريس الحجاج.

البرنامج الدراسي للسنة الثانية لمادة اللغة العربية:

يمكن أن نعد هذا البرنامج الدراسي الخاص باللغة العربية لهذه المستوى الدراسي من أشد البرامج التربوية تماسكا شكلا ومضمونا،فهو مبني على تمفصلات علائقية قائمة على منطق السُّخرة والاتصال الباني للحمة وظيفية معاينة بين مكونات البرنامج، وهذا الاتصال الوظيفي محكوم برؤية شمولية تجعل غايتها تمكين المتعلم من عدّة تحليلية مناسبة للأشكال الفنية والنقدية المزمع تدرسها. وهذا ما يفسر أن يكون أسمى مساعيها هو تحقق الكفاية، فعليا، بمختلف أصنافها ومستوياتها في منتج المتعلم الكتابي والشفهي.

فقد تميز البرنامج بالغنى بين مكوناته، فشمل في دورته الأولى الشعر بمختلف تشكلاته وتياراته، وشمل في دورته الثانية النثر الفني ممثلا في القصة والمسرحية إلى جانب المناهج النقدية (النقد البنيوي والاجتماعي)، كما تميز بالمقارنة مع البرنامج السابق بالتقليص لبعض المحاور، فتم الاستغناء مثلا عن المنهج النفسي. وأهم خاصية مائزة له هو كون محاوره تتجه لخدمة بعضها البعض فالدرس اللغوي آلية معرفية مفتاح موجهة لخدمة درس النصوص، وهما معا موجهان لخدمة غرض أكبر وهو إنشاء مقالة تحليلية تتماشى مع موضوع الوحدة وغرضها.

الدرس اللغوي في البرنامج الدراسي:

ومن مكونات البرنامج الدراسي للغة العربية في المستوى المذكور سابقا الدرسُ اللغوي، فقد جاء كل درس مقترح في حصتين اثنتين موزعتين بالتتالي مع نصين إبداعيين مساوقين للوحدة المدروسة. وأهم خصيصة مائزة للدرس اللغوي هو تنوعه وتساوقه مع مكون درس النصوص، فجاءت الدروس اللغوية في الدورة الأولى خادمة للشعر بمختلف أشكاله ومدارسه، بينما جاءت دروس الدورة الثانية هي كذلك متماشية مع محوري القصة والمسرح، واعتمد في النصوص النقدية الخالصة سواء التي تبنت المنهج الاجتماعي أو البنيوي على درسي: الأساليب الحجاجية، والاتساق والانسجام. وبالمحصلة، فالجامع بين مكونات البرنامج هو التنوع والإثراء الوظيفي، إذ يمضي بالمتعلم من مرحلة التعرف والفهم والتحليل إلى مرحلة الإنتاج والاستثمار.

تدريسية الدرس اللغوي: أساليب الحجاج في حصتين:

أول ما يطالعنا من عنوان الدرس هو أنْ أَخَذ من الحجاج أساليبه، وجعلها من الدرس اللغوي، أي من اللغة. وهنا يستوقفنا أكثر من سؤال عن طبيعة الحجاج في حد ذاته هل هو نظرية مكتملة أو مقارَبة في التحليل أو منهج في الدراسة أو أدوات مساعدة تجزئ المتعلم لرصد بعض أصناف النصوص والخطابات؟ يبدو لنا أن إشكال المصطلح عند صانعي البرنامج الدراسي غير مأهوب له بداعي أن المبدأ العام المحتكم له في إقامة العلاقة بين مكونات البرنامج هو النفعية والوظيفية، ولذلك أُقحمت بعض الدروس بالنظر إلى هذا المعطى، وهذا الأمر ملموس كذلك في تدريس الخطاطة السردية والنموذج العاملي.

وصف منجز الدرس اللغوي"أساليب الحجاج" في الكتب الثلاثة المقررة:

أقرت الوزارة الوصية على التربية والتعليم بالمغرب المصادقة على ثلاثة كتب مقررة في السنة الثانية من سلك البكالوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، وهي على التوالي: في رحاب اللغة العربية، الممتاز في اللغة العربية، واحة اللغة العربية. وسنعمد في هذا المحور إلى وصف منجز الدرس اللغوي: أساليب الحجاج.

أ ـ كتاب في رحاب اللغة العربية:

أساليب الحجاج 1: مشيرات التلفظ

في الخلاصة التي انتهى بها الدرس تم تعريف الحجاج لغة واصطلاحا، والحديث عن تنوع مجالاته والخطابات الحاملة له، وتعدد أساليبه وإجراءاته والتي منها: مشيرات التلفظ، ومشيرات التنظيم. ويقصد بمشيرات التلفظ "العناصر النحوية والمعجمية التي يسوق بها الخطاب الحجاجي حججه ويعرض بها آراءه ومواقفه، ومنها الضمائر وحروف الشرط والتوكيد والنفي والاستدراك والتفسير، وغيرها من الحروف والأدوات وضروب المجاز والتشبيه والاستعارة والطباق والمقابلة وأساليب الأمر والنهي والاستفهام والتعجب"[1]. أما مشيرات التنظيم[2]"فتتجاوز مستوى الجملة إلى مستوى الخطاب، وتتعدى المهارات الأسلوبية التأثيرية إلى المهارات الاستدلالية المنطقية، وتمثلها الروابط المنطقية بين أجزاء الكلام، وطرق التعليل وترتيب الحجج وإيراد الشواهد والأدلة وبناء المقدمات واستخلاص النتائج..."[3] وفي ثنايا التحليل تم التطرق إلى الوضعية التلفظية لنص الانطلاق، وأنه متضمن لقضية ونقيضها ولتركيب جامع.

أساليب الحجاج 2: مشيرات التنظيم

يتبين من خلال ما قدمه الكتاب المدرسي أن مشيرات التنظيم تكشف "عن كيفية انتظام الحجاج وترتيب أدواته المنطقية والاستدلالية"[4] وأن هذه الأساليب التنظيمية تشمل طريقة عرض الرأي، وأساليب بناء الحجة (الاستقراء ـ الاستنباط) وتصميم الحجاج (التصميم الجدلي، التصميم التحليلي، التصميم المقارن..)[5]

[1] في رحاب اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، كتاب التلميذ، الدار العالمية للكتاب، مكتبة السلام الجديدة، 2007 ، ص 255.

[2] هي موضوع الحصة الثانية من الدرس.

[3] نفسه، ص 255.

[4] نفسه، ص 263.

[5] نفسه، ص 263.

ب ـ كتاب الممتاز في اللغة العربية:

أساليب الحجاج 1: (القياس ـ الشاهد ـ التضاد ـ إدماج الكل في الجزء ـ التضمن)

تضمن هذا الدرس رصد جملة من الأساليب الاستدلالية أهمها خمسة وهي: " القياس وينقسم إلى نوعين: الاستنباط والاستقراء، الشاهد، التضاد، إدماج الجزء في الكل، والتضمن"[1] وقد تم تعريف كل أسلوب وتقديم أمثلة عنه.

أساليب الحجاج 2: الحجاج في الأساليب اللغوية والبلاغية

وتفيد الخلاصة أنه قد " تؤدي الكثير من العناصر اللغوية وظيفة حجاجية أهمها: الروابط الحجاجية، التكرار بمختلف أنواعه...، وأن وظيفة الصور البلاغية لا تنحصر في مجرد التحسين والتزويق، وإنما تؤدي وظائف حجاجية من خلال ترابط مكوناتها ترابطا استلزاميا، كما تكتسي الكثير من الصيغ والموجهات اللغوية قوة حجاجية، مثل التوجيه بالنفي، والتوجيه الإثباتي، والتوجيه الإلزامي، والتوجيه الاستفهامي، والتوجيه بالتمني".[2]

ج ـ كتاب الواحة في اللغة العربية:

أساليب الحجاج 1: الحجاج غير اللغوي وأنماط الاستدلال

ومن أهداف الدرس كما هو مصرح به "إبراز مقومات الحجاج غير اللغوية وأنماط الاستدلال" [3]، وتضمن الدرس ثلاثة عناصر أساس شملت: مسلمات الحجاج، وتقنيات الحجاج، ومسار الحجاج. وشملت المسلمات خمسة عناصر أساس هي على التوالي: الحقائق، الوقائع، الافتراضات، القيم وهرميتها، المواضع المشتركة، وحديثا عن نوع الجمهور. في حين تضمنت تقنيات الحجاج الحجج شبه المنطقية، والحجج المستندة إلى الواقع، والحجج المبنْية للواقع، وقدتم تقديم بعض فروع كل حجة وتحديد المراد بها مع ضرب أمثلة لها. أما مسار الحجاج فأريد به الأسلوب الاستدلالي المعتمد في النص وتم التمثيل له بأسلوب الاستنباط والاستقراء.

[1] الممتاز في اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، كتاب التلميذ، الدار البيضاء، مكتبة الأمة للنشر والتوزيع، 2007. ص 252.

[2] نفسه، ص 261.

[3] واحة اللغة العربية، ، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، كتاب التلميذ، الدار البيضاء، شركة النشر والتوزيع المدارس، 2007، ط1. ص251.

أساليب الحجاج 2:مقومات الحجاج اللغوية[1]

تناول الدرس مقومات الحجاج اللغوية ودور الروابط الحجاجية، وحديثا عن وظائف الحجاج. وشملت الأساليب الحجاجية اللغوية النعوت والشرط والقصر والصور البلاغية والتكرار، في حين أن الروابط الحجاجية بمختلف أنواعها فتمثل البنية المنطقية المتحكمة في بناء النصوص الحجاجية وقد تم التمثيل لبعضها، بينما توزعت وظائف الحجاج بين الاستدلال والبرهنة، والاقتناع، والإقناع، والتداول.

ملاحظات أولية عن المنجز:

ـ على مستوى المحتوى يتبين بجلاء أن هناك قواسم مشتركة قارة في معالجة الكتب المدرسية المقررة لأساليب الحجاج، فكلها تميز بين مستويين: منطق اللغة ومنطق الاستدلال، وهذا أمر ملموس حتى في تقسيم الدرس إلى حصتين، واحدة للحجاج في اللغة والثانية للحجاج خارجها أي في المنطق والاستدلال.

ـ اختلفت ملامسة الكتب المقررة، على الرغم من وحدة الهدف وتقارب المعالجة، لهذين المستويين من الحجاج، فهناك ما اكتفى بالتمثيل لبعض العناصر ، من منطلق أن في البعض غُنية عن الإحاطة. بيد أن الملاحظ هو أن بعض الخلاصات التي انتهى إليها الدرس لم تُبْن على ما تم التمثيل له وتناوله، فهي كالقفز على الشيء الذي لم يُدرك تناوُلُه فتم تداركه بالإشارة إليه في نهاية الحصة، وفي هذا إشارة إلى أن أساليب الحجاج واسعة يصعب الإلمام بها في حصيص زمني ضيق، واتساعها معرفيا قد يعرقل تنزيلها تربويا.

ـ على مستوى منهجية التدريس تم الالتزام بمراحل بناء الدرس اللغوي، ابتداء بالملاحظة حيث يتم عرض الظاهرة المزمع تناولها، مرورا بتحليلها، وصولا إلى بناء استنتاجات أولية وخلاصات نهائية، وانتهاء بتطبيقات مرحلية أو ختامية.

الإطار المعرفي لبناء الدرس اللغوي:

نبتغي في هذه المرحلة من المقالة أن نستعرض أهم الخلفيات المرجعية والنظرية التي أطرت عملية التنزيل الديداكتيكي لمعرفة عالمة لتغدو معرفية مدرسية تخاطب تلميذا ذا مواصفات تربوية معينة في مستوى دراسي محدد. وفي هذا السياق نود الإشارة إلى أن ما سنقدمه من معطيات وأفكار هي مستقاة من مراجعها المعلومة، وهي معلومات

[1] اقترحت هذه العناوين انطلاقا من الأهداف المسطرة في كل حصة، والواقعة في بداية كل درس. (انظر الأهداف في :ص 251 و 262 من كتاب الواحة).

منتشرة ومشاعة، وتكرارها هنا كان بقصد تقديم فرش أولي مسعف لمن لم يسعفه تكوينه الأكاديمي على تعرف هذه الخلفيات، يجد فيه المتابع والمهتم من رجال التعليم وغيرهم ضالته وبغيته. وهذا ما يفسر كبر حجم هذا المستوى من الدراسة÷ على الرغم من أنها، قد تعدّ عند البعض إطنابا واجترارا ، لكن ما يشفع لنا هو أننا نعرضها وفق فهمنا لها، وقراءتنا لمستوياتها المتداخلة، ولذلك لم نول اهتماما ذا بال بتوثيق تلك المعلومات المشاعة، لأنها صارت كالملك المشترك الذي دأبنا على تلقيه ونحن طلبة ، وعلى تمريره تدريسه.

وقد بدا لنا من خلال معاينة الكتب المدرسية المقررة أن بعضها قداستقى مادته المعرفية من مدرسة بلاغية ممتدة في التاريخ أرسى معالمها أرسطو في خطابته، وطورها في العصر الحديث شايم بيرلمان فيما يعرف بالبلاغة الجديدة، وميزة هذه المدرسة أنها تعتمد على محوريْ اللغة والمنطق معا في معالجتها للنصوص والخطابات، ويمكن تسميتها بالحجاج البلاغي، وأن بعضها الآخر قد جمع إلى جانب ذلك مدرسة حجاجية لسانية يمثلها أوزفالد ديكرو تعرف بالحجاج اللغوي لأنها لا تتعدى اللغة إلى غيرها.

أ ـ الحجاج عند أرسطو:

استقت بعض هاته الكتب معرفتها النظرية من المدرسة الحجاجية القديمة التي أرسى أسسها وبنى معالمها أرسطو في كتابه "فن الخطابة". وهو مؤلف مرجعي أساس، يؤصل فيه أرسطو لقواعد فن الخطابة[1]. فبعد أن رفض أفلاطون الخطابة إيمانا منه بحكم الفلاسفة لا بحكم الحشود الشعبية، رفَضها لكونها لا تنتج المعرفة بل الاعتقاد،ولقيامها على الاحتمالية والمقبولية لا على اليقين، ومناسبتها للعامة ونزوعها نحو التحريض والتعبئة والتدثر بدثار العلم؛ أعاد أرسطو الاعتبار لها على أساس أنها أداة ضرورية ومفيدة في تسيير المجتمع لا يمكن الاستغناء عنها، ثم إنها قائمة على الرأي العام أي على ما يعتقده الناس دون أن تتمتع بتزكية علمية؛ وموضوعها عام، وتبحث في كل حالة عن الوسائل الكفيلة بالإقناع، وقسَّمها بحسب موضوعها إلى محفلية ومشورية وقضائية.

وعالج أرسطو في خطابته مجموعة من العناصر الأساس، هي مقومات عُمد بانية للخطابة ومسعفة في الوقت نفسه لتحليلها، وهي الإيتوس Ethos والباتوس Pathos واللوغوس Logos والعبارة.

[1] ولأرسطو مؤلف آخر درس فيه قواعد الشعر وخصائصه الفنية، يعرف "بفن الشعر".. ولفن الخطابة ترجمات عربية عديدها أشهرها ترجمة عبد الرحمن بدوي1986، وترجمة عبد القادر قنيني 2008.

والإيتوس هو الصورة التي يكوّنها الخطيب عن نفسه بكلماته إضمارا لا بالتصريح والإعلان، أو الصورة التي كوّنت عنه مما عُرف عنه؛ فهي ، إذا، تمثلات قبلية وتحققات مضمرة تكشف عن أنا الخطيب. ويشكل الإيتوس نوعا من الحجاج الخلقي الذي ينزع نحو التأثير في المتلقي، فالناس عادة تنظر إلى الأقوال كما تنظر إلى الأفعال والأخلاق، وقد يكفي الخلقُ للدفع نحو العمل أو الترك، فيكون هو وحده، أو بمعية غيره، دافعا إلى الاقتناع وتعديل المواقف والتصورات.

وقد اختُلف في أدوار أخلاق الخطيب في تحقيق المحاجة والتأثير، هل يُكتفى بأخلاق الخطيب الخِطابية أو يُنظر إلى أخلاقه الواقعية؟ فذهب البعض إلى ضرورة مطابقة القول العملَ عند الخطيب حتى تنهض أخلاقه بتتميم حجاجه، و نزع آخرون منزعا مخالفا وجعلوا ما تقدِّمه كلمات الخطيب معتمدة مبدأ المواربة واللامباشرة في الخطاب هي الأساس الأول في النظر إلى خطبة الخطيب، فينظر بذلك المتلقي إلى خطابه في تجرد عن واقعه.

وأما الباتوس فمقولة خطابية يستند إليها الخطيب لإيقاع الإقناع مستثمرا أحوال مخاطبيه فيدمغهم لمعرفته بكينوناتهم، وهذا لا يعني أن الخطيب عالم نفس ولا أن الباتوس مقولة سيكولوجية، ولكنه محض استثمار وحسن توظيف لمعطيات مجال علم النفس الاجتماعي والتواصل الجماهيري، فيتم النظر إلى المشاركين في الخطاب وأدوارهم ووظائفهم على هذا الأساس. ولذلك كان على الخطيب أن يعرف طباع المخاطبين النفسية والاجتماعية، وعاداتهم ونوازعهم والحال التي هم عليها حتى ينفذ عبرها إلى دواخلهم فيهيّج مشاعرهم ويحرِّض ويفعل. ومعرفة الطبائع الإنسانية والفضائل مدخل تأثيري استهوائي مهم في صناعة الخطابة لكونه يسعى إلى "تصيير السامع في حالة(نفسية) ما"[1].ولذلك عُدّ الباتوس حجاجا عاطفيا.

وفي محور اللوغوس، أي في " القول نفسه من حيث هو يثبت، أو يبدو أنه يثبت"[2] قسَّم أرسطو الحجج إلى حجج صناعية وأخرى غير صناعية. والعمدة في التقسيم هو الصناعة، أي ما يصنعه الخطيب في مقابل ما يجده موجودا واكتُفي باستدعائه, ويدخل ضمن الحجج غير الصناعية القسم وما يتم بلوغه عبر التهديد والتعذيب ونصوص القانون والشهود والعقود، أما الحجج الصناعية فهي تلك التي يوجدها الخطيب ويبدع في تكوينها وبناء صرحها، وتشمل مواضع الحجج والضمائر والشاهد/المثل.. فأما المواضع فهي بمثابة مبادئ عامة أو مخازن تودع فيها الحجج والأفكار ويتم استدعاؤها عند الحاجة، ومنها مواضع عامة مشتركة كالأكثر والأقل والممكن وغير الممكن والموجود وغير الموجود،

[1] أرسطو: فن الخطابة،ترجمة عبد الرحمن بدوي، بغداد: طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، 1986، ط 2، ص 29.
[2] نفسه، ص 29.

ومواضع خاصة متعلقة بموضوع الخطابة ومجالها. والضمير قياس أُضمرت إحدى مقدماته، فهو قياس خطابي يربط المقدمات بالنتائج ولكن باختزال بعضها، "والضمير بوجه عام، هو أقوى التصديقات الخطابية"[1] عند أرسطو، ولطرافته يلقى استحسانا أكبر في الخطابة، أما المثال فاستقراء خطابي،لأن "المثل يشبه الاستقراء، والاستقراء ابتداء"[2]، ومنه إمامثل أو شاهد تاريخي واقعي، أو مُبتَدع مصنوع سواء أكان خرافة أو قصة رمزية[3].

وانشغل أرسطو بسؤال كيف يؤثر الخطيب في المستمع، وما أنواع الحجج التي يمكن التوسل بها في مقام خطابي ما لتحقيق التأثير والمحاجة؟، ورأى أن لبنية الخطابة أقساما تتمثل في الاستهلال فالقصّ أو العرض ثم إيراد الحجج انتهاء بالخاتمة، كما اهتم باللغة والأسلوب، إذ لا يكفي أن نعرف ما نقول فحسب، ولكن الأهم أن نعرف كيف نقوله. فتحدث عن سلامة الأسلوب ووضوحه ومناسبته للموضوع وسبل بلاغته وبلوغه القصد.

ب . الحجاج عند بيرلمان، أو البلاغة الجديدة.

جاء في العصر الحديث من يسترجع للبلاغة الغربية إمبراطوريتها السليبة، ويعيد لها طابعها التعميمي ويخرجها من قبضة الاختزال الذي جعلها محصورة في بلاغة المحسنات فقط، وقد كان لها ذلك بفضل " شايم بيرلمان" أحد رواد البلاغة المنطقية في العصر الحديث، حيث كان منشغلا بالبحث عن منطق للقيم، فإذا به يكتشف بألا منطق يتحكم فيها. وأن البلاغة القديمة قد عالجت هذا الموضوع منذ زمن بعيد جدا. وسعى إلى " إثبات عجز المنطق الصوري والفلسفة في المجال القيمي مبعدا الأحكام الانفعالية والاعتباطية عن البلاغة "[4] وذلك من خلال تخليقها ومنطقتها، حاصرا البلاغة الجديدة في الحجاج، كما يجلي ذلك عنوان المؤلف: "مصنف في الحجاج : البلاغة الجديدة"[5]

والحجاج في البلاغة الجديدة خطوات تسمح بحمل أو زيادة الالتزام والإذعان للأطروحات المقدمة بغية الحصول على موافقة الجمهور.وجُعِلَ الجمهور مركز مقاربة البلاغة الجديدة، وأصبح هدف الدراسة هو تحليل الطرق الممكنة لجعل المستمع يقبل بأطروحة ما.وعالج "بيرلمان وتيتيكا" في مصنفهما الحجاجَ عبر الوقوف عند ثلاث مسائل

---

[1] نفسه، ص 26.

[2] نفسه، ص 154.

[3] رولان بارت، البلاغة القديمة، ترجمة عبد الكريم الشرقاوي عن الأصل الفرنسي نشر الفنك، مطبعة النجاح الجديدة، 1994، ص 106.

[4] محمد العمري: البلاغة العامة والبلاغة المعممة،مجلة فكر ونقد، الرباط، ع 25، 2000. ص 75، بتصرف.

[5] PERELMAN ch L.olberchts-Tyteca : (1) Traité de l'argumentation – la Nouvellerhétorique. – Editions de l'université de Bruxelles. 4 éditions.
(2) l'empire rhétorique. Paris libraire philosophique. 1977.
من الذين ترجموا الكتاب الأول الأستاذ محمد الولي، تحت مسمى:المصنف في الحجاج ، الخطابة الجديدة، دار الكتاب الجديدة ،ط1، 2023

هي على التوالي مواضيع أقسام الكتاب:القسم الأول: أطر الحجاج ، القسم الثاني: منطلقات الحجاج، القسم الثالث: تقنيات الحجاج.

وفي القسم الأول تم تعريف الحجاج وتحديد علاقته بالجدل والخطابة، وعُدّ الاحتمال والممكن هو مجال الحجاج، و تعدّد الجمهور بين جمهور كوني وخاص، فشخص واحد يحاوره الخطيب، فحجاج الشخص نفسه. كما رفضت البلاغة الجديدة التقسيم الأولي المعروف والذي يميّز بين الحجاج الذي يخاطب العقل، وذاك الذي يخاطب العاطفة، على أساسأن الذات الإنسانية متلقيةَ الخطاب ذاتٌ مركبة يصعب الفصل بين ملكاتها، وذهبت إلى القول إن غاية الحجاج هي إيقاع التأثير العملي الممهد له بالتأثير الذهني،وبذلك تم الجمع بين الخطابة التي موضوعها الحمل على العمل، وبين الجدل المنشغل بالمناقشة النظرية المجردة للطروحات. ومع ذلك فقد تميز الحجاج عن الخطابة من جهتين، نوع الجمهور ونوع الخطاب، فالجمهور في الخطابة مستمع في مَجْمع ما بينما في الحجاج قد يحضر أو يغيب، وعُدّت الشفهية هي الخصيصة المائزة للخطابة بينما في الحجاج قد يكون الخطاب مكتوبا أوشفهيا.

وفي القسم الثاني تم النظر إلى منطلقات الحجاج والتي هي مسلماته التي يسلم بها الجمهور وتكون موضع اتفاق مشترك، وتشمل المنطلقات المقدمات: وهي الوقائع، والحقائق، والافتراضات، والقيم، والهرميات، والمواضع؛ وتمثل الوقائع نقطة انطلاق ممكنة للحجاج، وتتميز بكونها تمثل ما هو مشترك، وأنها غير قابلة للدحض أو الشك، أما الحقائق فمدارها على النظريات العلمية أو المفاهيم الفلسفية والدينية، في حين تُحدَّد الافتراضات بالقياس إلى العادي أوالمحتمل وتحظى بالموافقة العامة، أما القيم فطابعها الكونية، لكنها تصير موضع تفاوت واختلاف بمجرد ما يُعمد إلى تحديدها وضبطها وتطبيقها، وبعضها محسوس كالوطن والمسجد وبعضها مجرد كالعدل والحق، وهي درجات وتخضع للترتيب مما يجعل هرميتها أهم منها هي في حدّ ذاتها، وتتوزع المواضع بين العموم والخصوص، ومدارها على المفضّل أو المستحسن، ومنها موضع الكم والكيف والترتيب (فضل السابق على اللاحق) والموجود (فضل الموجود على مجرد الإمكان) والجوهر(فضل الشخص الذي يمثل جوهر الجنس بشكل جيد، أي كل ما يتعلق بالكرامة الإنسانية).وتشكل هذه المقدمات على اختلافها منطلقا للمحاجة يعتمد الحس المشترك.

وترتبط بتحديد المقدمات مسألة كيفية اختيارها فطريقة عرضها وترتيبها، والاختيار الناجع للمعطيات حتى تبدو حجاجية ينبني على مجموعة من العناصر أهمها الإحضار، أي جعل الأشياء أكثر حضورا في أذهان المستمعين، والعناية بالنعوت والأوصاف مدحا أو ذما. ويراعى في عملية العرض عدم الفصل بين الشكل والمضمون، وتجنب تشتيت

ذهن المتلقي، واعتماد التكرار إيحاء بشدة حضور الفكرة، والإكثار من الإشارات المصاحبة والمفضية إلى تكثيف حضور الموضوع، علاوة على الاهتمام بعملية انتقاء المفردات بما يتناسب والقيمة الحجاجية للفظ، وكذا الاهتمام بالموجهات التعبيرية لما لها من دور تدوالي حجاجي كصيغ النفي والإثبات، والإلزام والاستفهام، والتمني(علم المعاني في عمومه)، وغيرها من الوجوه البلاغية (البيان بوجه عام) والصيغ اللغوية كالقوالب المسكوكة والحكمة والأمثال؛ وغيرها من الأمور التي تعتني بشكل الخطاب وطريقة عرضه.

وبالعموم، فعلى الخطيب أن يتلاءم مع مستمعه ويتصادى معه، وله إن ابتغى ذلك أن تكون منطلقات حجاجه مما يقبله الجمهور ويرضاه (مواضع الاتفاق)، وإذا حدث أن تم تجاهل هذا الأمر فإنه يقع في المصادرة على المطلوب. كما أن عملية اختيار الحجج تتحدد بما هو متوافر من مسلمات وبالمقام الحجاجي,

وفي القسم الثالث تمت معالجة تقنيات الحجاج، حيث تم التمييز في المقومات الحجاجية بين التقنيات الوصلية والفصلية، وطرائق الوصل هي القائمة على التقريب بين العناصر المتباينة والمتباعدة لغاية ما، وتشمل الحجج الوصلية :

1.الحجج شبه منطقية:

حيث لاحظ بيرلمان وتيتيكا أولبريخت وهما بصدد تجميع التقنيات ظاهرة لافتة للنظر، وهي أن عرض بعض الحجج يكون شبيها بعرض المبادئ المنطقية والرياضياتية، وهو عرض شائع نسبيا، مما يجعلها من الناحية البلاغية شكلا فعالا في تقديم الحجج. وسَمّيا هذا الصنف من الحجج بالحجج شبه المنطقية، ورأيا فيها شكلا من الاستدلال يتقصد المتكلم تكوينه لدفع المستمع إلى القبول بوجهة النظر المعروضة. وتشمل الحجج شبه المنطقية التي تعتمد البنى المنطقية حجة التناقض وعدم الاتفاق، وحجة التماثل والحد، والحجج القائمة على العلاقة التبادلية وعلى قاعدة العدل، وحجج التعدية وحجج المقارنة؛ وأما الحجج شبه المنطقية التي تعتمد العلاقات الرياضياتية فتتوزع بين إدماج الجزء في الكل، وتقسيم الكل إلى أجزائه.وفي الصنف الأول يفضي التناقض بين قضيتين إلى حدوث الخور، أما التعارض أو عدم الاتفاق فيحدث بالنظر إلى علاقة المقال بالمقام، وحدوثه يفضي إلى الهزء، أما التماثل(التحديد الحجاجي) فمداره على التعريف، والتعريف الحجاجي إحداث حدٍّ بين معرّف ومعرَّف قد يبلغ حد التطابق، ويُبتغى منه تقويم شيء إيجابا أو سلبا، ومن ميزة اللغة هذا الثراء المتنوع للتحديدات. والحجة القائمة على التبادلية(التسوية والتناظر) تقتضي أن تتم معالجة وضعيتين متماثلتين معالجة واحدة وفق قاعدة العدل وأن تتلقيا المعاملة نفسها، بينما تتيح حجة

التعدية إمكانية المرور من علاقة موجودة بين "أ" و "ب" من ناحية، وبين "ب" و "ج"من ناحية أخرى بلوغا إلى استنتاج علاقة قائمة بين "أ" و "ج"، بينما تتضمن حجة المقارنة فكرة الوزن أو القياس وتسعف في تقريب المتباعدات معظمة الطرف الأدنى ومستخفة بالطرف الأسمى. في حين أن الصنف الثاني من الحجج شبه المنطقية فيقوم إما على النظر إلى أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء(التضمن)، وإما على التقسيم وخاصة التقسيم المستوفي لجميع عناصر الكل. وتلحق بالحجج شبه المنطقية وشبه الرياضياتية كل ما يحيل على الاحتمالات وهي فكرة مبنية على المنطق الكمي فتجعل مثلا في احتمال الانتصار لكثرة المستشارين قاعدة: "رأيان أحسن من رأي واحد".[1]

وحجية هذا الضرب من الحجج هو الإيهام النفسي بأن لها نفس نتائج التصديقات البرهانية ذات النتيجة الواحدة والطبيعة الحتمية غير القابلة للاختلاف، فتأخذ منها التماهي في الشكل لتبلغ نتائجها.

2. حجج قائمة على بنية الواقع.

وهي حجج تستخدم للربط بين أحكام مسلم بها وأحكام يسعى الخطاب إلى تأسيسها وتثبيتها والتسليم بها، فهي قائمة على وجود ترابطات قابلة للملاحظة في الواقع، ومن بين ضروب هذا الاتصال، الاتصال التتابعي/ التعاقبي والاتصال التواجدي؛ ويعد الوصل السببي وحجة التبذير وحجة الاتجاه من أصناف الضرب الأول، بينما تُعدّ علاقة الشخص بأعماله وحجة السلطة والاتصال الرمزي من أقسام الضرب الثاني. فتتابع حدثين أحدهما سبب والآخر نتيجة هو وصل سببي، واتصال الأحداث وتتابعها بحيث تكون الخشية من ضياع المنجز تبذيرا للجهد والمال هو مكمن حجة التبذير، وفيها يتم ربط فعل بما يلحقه، والتحذير من مواصلة نهج واتباع مسلك كتقديم تنازلات متتالية هو جوهر حجة الاتجاه.

وإذا كان الحجاج مقارعة بالحجة فهو كذلك تحكيم للأخلاق، إذ لا ينفك عنه؛ ومن ذلك ربط الشخص بعمله، فنحكم على الشخص من خلال تجليات أعماله، وعمله وليد نيته، وهي مناط الحجاج. ويحصل جراء ذلك تداخل بين الشخص وعمله وهو يمضي في اتجاهين: مسار عمل/شخص، ومسار شخص/ عمل. وتتبع هذا المسار من أدوار الحجاج. أما حجة السلطة فتقوم على النظر إلى أقوال الشخص وأعماله وأحكامه على أساس أنها حجة مستعلية

[1] محمد الولي: البلاغة والاستعارة في آثار أرسطو وعبد القاهر الجرجاني وشايم بيرلمان (بحث لنيل دكتوراه الدولة في الآداب)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، السنة الجامعية 2000/1999. ص 444.

تستخدم للتأثير والإذعان، ومصدرها متنوع ووظائفها غنية تترجح بين أن تكون حجة أو داعمة للحجة. وأما الاتصال الرمزي فهو ذلك الاتصال التواجدي المنسوج بين الرمز والمرموز إليه، وله قوة حجاجية مؤثرة بشرط إدراك العلاقة بينهما عند جمهور المتلقين.

3. حجج قائمة على إعادة بناء الواقع.

ويتضمن الاتصال المؤسس لبنية الواقع تأسيس الواقع بواسطة الحالات الخاصة وبواسطة التمثيل، ويشمل الأمر الأول المثل والاستشهاد والنموذج (حجة القدوة) وعكس النموذج. والمثل انتقال من حالة خاصة إلى أخرى، إنه استقراء خطابي بتعبير أرسطو، ويسميه بيرلمان الحجاج من الخاص إلى الخاص؛ أما الاستشهاد فهدف إلى التوضيح وتقوية درجة التصديق؛ بينما مدار النموذج على المحاكاة والاقتداء، فيصلح شخص ما أن يكون مقتدى به في عصر ما كما يصلح عكسه أن يكون كذلك باعتماد منطق الانفصال، فالانفصال عن الشخص الذي يمثل عكس النموذج هو حض على الاقتداء بعكسه. في حين أن التمثيل هو تناسب تام وهو ليس علاقة مشابهة بقدر ما هو تشابه علاقة، وكلما كان المفسِّر أشهر احتفظ التمثيل بقوته الحجاجية. وبتكثيف التمثيل واختزاله يصير استعارة حجاجية، والاستعارة تتجاوز حليتها التزينية التخييلية حين تُبتذل وتغدو تعبيرا مسكوكا، وأكثر الاستعارات إقناعا وتأثيرا هي الاستعارات النائمة، أي تلك تُنوسي أصلها المجازي وجرت على الألسنة سواء تم البناء عليها أو احتفظت ببنيتها الأصلية كما هي.

هذا ما يخص الحجج الوصلية، أما الحجج الفصلية فهي تلك القائمة على فرز المفاهيم، فالمفهوم الواحد له وجهان أحدهما ظاهر مزيف والآخر واقعي حقيقي، وأكثر ما يكون الفصل في التعريفات حيث يكون للمفهوم حدان أحدهما ظاهري وثانيهما حقيقي، وورود هذا الزوج هو من نتاج الذهن الذي يسعى إلى الفصل بين المظهرين حتى لا ينخدع الفكر بما يراه أولا وهو في حقيقته مزيف. المظهر والحقيقة زوج لفرز المفاهيم والفصل بينها نشدانا لبلوغ الحقيقة سواء تم الربط بين هذه العناصر داخل اللغة أو في ممارسة ما.

هذه بالجملة مجموع ما قدمته البلاغة الجديدة في معالجتها لموضوع الحجاج.

ج ـ الحجاج عند ديكرو: (الحجاج اللغوي)

لا يتحصل إيقاع التأثير بالتوسل بالآليات الاستدلالية أو المنطقية فقط ، بل إن بعض المدارس الحجاجية تذهب إلى أن هذا التأثير يتحقق بفعل اللغة ذاتها، ذلك أن وظيفة اللغة الأساس لا تكمن فقط في الإخبار وتحقيق التواصل فحسب، بل

إن وظيفتها الأساس هي الوظيفة الحجاجية، كما هو الشأن مع نظرية الحجاج اللغوي لأوزفالد ديكرو[1].

ومنطلق هذه النظرية هو: "أننا نتكلم عامة بقصد التأثير" وأن اللغة تحمل في جوهرها وظيفة حجاجية مؤشر لها في بنية الأقوال نفسها، وفي مستوياتها الصرفية والصوتية والمعجمية والتركيبية والدلالية. ومن ثم يكون للغة منطق يتحكم في تحقيق صفتي الاتساق والانسجام للنص عبر ورود قواعد داخلية.

وللغة منطقها الداخلي الخاص الذي تحتكم إليه، "وهو القواعد الداخلية للخطاب التي تحكم تسلسله وتناميه وتحكم توالي الأقوال وتتاليها"[2]، وقد كان هذا المنطق الطبيعي هو الحجاج في اللغة، ومن سماته "أنه نسبي ومرن وتدرجي وذو طبيعة سياقية"[3]. وبعبارة أخرى "يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال، بعضها هو بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها "[4]. وعمل المحاجة الذي يروم إليه مستعمل اللغة تأثيرا في المتلقي داخل سياق ومقام معينين ينبني على أمرين: أحدهما تقديم قول حجة، وثانيهما استخلاص النتيجة، والتي قد تكون ظاهرة أو مضمرة، وأن يقوم بين القول الحجة والنتيجة قرائن ومعطيات لغوية هي بمثابة تعليمات وتوجهات تضبط وتحدد للقول وجهته الحجاجية. وهذه المعطيات نوعان: روابط حجاجية (بل،حتى،لكن...) قد تفيد الإبطال أو التعارض الحجاجي أو التساوق الحجاجي أو غيره، وعوامل حجاجية تقيِّد إمكانات القول.

ففي جملة: انخفضت درجة الحرارة، إذا سيهطل المطر.نجد أنفسنا أمام استنتاج احتمالي واستدلال طبيعي غير برهاني وقابل للإبطال، عكس القياس المنطقي ذي الصبغة الحتمية. بمعنى أن السياق هو الذي يصيّرها حجة وأن قوتها متفاوتة بحسبه وأنها معرضة للتفنيد.

---

[1] من مؤلفاته نذكر: **OSWALD DUCROT:** Le dire et le dit .les éditions de minuit 1984.

[2] العزاوي أبو بكر:اللغة والحجاج ، بيروت . مؤسسة الرحاب الحديثة – 2009 .ص38.

[3] نفسه ص14.

[4] نفسه ص17.

وتتضمن الجملة الآنفة الذكر قولا حجة (انخفاض درجة الحرارة) وقولا نتيجة (هطول المطر)، والدليل على الطبيعة الحجاجية لهذه الجملة هو وجود الرابط الحجاجي (إذا). وقد كان يُنظر إلى مفاهيم الحجة والنتيجة على أنها أقوال، وأما في الصيغة الجديدة للنظرية الحجاجية عند ديكرو فهي عناصر دلالية، "والحجة قد ترد في هذا الإطار على شكل قول أو فقرة أو نص، أو قد تكون مشهدا طبيعيا أو سلوكا غير لفظي إلى غير ذلك"[1].

ومن أهم المفاهيم النظرية التي اقترحها ديكرو نذكر مفهوم السلمية الحجاجية والتي تفيد بتفاوت الأقوال والوحدات الدلالية بحسب قوتها الحجاجية، فالحجج التي تنتمي إلى قسم حجاجي واحد تخضع لتراتيبية معينة إذ تتدرجمن الأوهن والضعيف إلى القوي فالأقوى. ومن هذه المفاهيم كذلك نذكر مفهوم الوجهة الحجاجية، وهو مفهوم يحيل على المحمول (استعمل الملفوظ (أ) لصالح النتيجة (ب)) بمعنى أن تمنح ل (أ) وجهة حجاجية (ب)، ويتم هذا الانتقال على أساس أن الأمر يتعلق بحجاج ممكن يُستخدم لاعتماد نتيجة معينة، وليس باعتباره حجاجيا استدلاليا[2].

وقد أسهمت الروابط والعوامل في التحكم في الوجهة الحجاجية وغدت هذه المورفيمات ذات دور محوري في توجيه الحجة نحو نتيجة ما، ماضية بالوجهة نحو انسجام حجاجي أو تعارض للحجج، ومكنت بفعل ذلك منضمان تناسق الخطاب واتساقه وتماسكه حيث تدفع المستقبِل إلى تحديد نتيجة ما، ويتقلص بذلك تعدد التأويل الذي يصاحب القول ويصير بلوغ ما تقصده الباث عملية تأويلية ميسرة وقصيرة ما دام أن البنيات اللغوية روابط وعوامل حجاجية تقوي التوجيه وتعمّمه. أي أنها هي التي تضمن للقول التوجيه الحجاجي وذلك بنقل المستقبل من تعدد الاستلزامات والنتائج وغموضها إلى وحدة النتيجة والمقصد من القول[3].

ومن الذين سعوا إلى تطوير الحجاج اللغوي نذكر الأستاذ أبا بكر العزاوي في مؤلفه الحجاج الموسع. وقد انطلق الباحث لتوسيع نظرية الحجاج اللغوي من منطلقات ثابتة وأخرى مضافة، فأما الثابت فكون الحجاج كامنا في اللغة، في مختلف مستوياتها معجما، وتركيبا، ودلالة، وصرافة؛ فللغة منطقها الخاص الذي هو بنيتها الحجاجية. وأما الإضافات فتمثل أولها في تجاوز بنية القول إلى الخطاب، تجاوز بنية صغيرة إلى أخرى أعم وأكبر، فغدا الخطاب متضمنا متوالية من الأقوال والجمل، هي حجج ونتائج، تنشأ بينها علائق حجاجية استدلالية كالشرط والسببية والعلية والاستنتاج والتعارض والاستلزام وغيرها، مشكلة البنية المنطقية للخطاب، أو منطق الخطاب؛ وثانيها ضرورة تجاوز الاكتفاء بدراسة البنية وحدها إلى تناول الأبعاد التداولية للخطاب، وهذا أمر مستلزم من الإضافة الأولى، ذلك أن

---

[1] نفسه ص 23.

[2] السابق ص 46.

[3] لمزيد من التوسع في هذا الشأن يرجع إلى مؤلفات ديكرو ، ومؤلفات تلميذه أبي بكر العزاوي.

الانفتاح على الخطاب يقتضي إدراج المقاربة التداولية في دراسته، وهذا يعني أنه إلى جانب الحديث عن البنية الداخلية للخطاب، "يمكن الحديث عن وظيفة حجاجية عامة للخطاب برمته من خلال ربطه بالمتكلم والمخاطب وملابسات وظروف السياق التخاطبي والاجتماعي العام[1]، إضافة إلى انفتاحه على اللسانيات المعرفية الدلالية ولاسيما ما قدمه راي جاكندوف في هذا المستوى.

هذا على العموم، وبالإجمال وليس تفصيلا، عرض لمعظم النظريات الحجاجية قديمها وحديثها التي شكلت خلفية مرجعية معتمدة في إنجاز الدرس اللغوي "أساليب الحجاج"، وقد ارتأينا الإحالة عليها والوقوف عند تصوراتها ومقاربتها في تعميم مقتضب من غير أن نفتش في مدى حضور هذه الخلفية في هذا الكتاب من غيره، فذلك أمر، نؤكد استبعاد تناوله، لأنه في نظرنا لن يفضي إلى شيء ذي بال يمكن البناء عليه في إصدار الأحكام حول جودة الإعداد وصلاحية التناول والتوظيف. وما على المتفحص الممحص إن سعى إلى تعرف ذلك إلا العودة إلى الكتب المدرسية ومعاينة مواضع إقحام نظرية أو نظريات بعينها في بناء الدرس[2].

ملاحظات وإشكالات:

تطرح عملية نقلهذه المعرفة العالمة الخاصة بأساليب الحجاج،والمتميزة بتنوع مقارباتها واختلاف مداخلها، إلى معرفة مدرسية موجهة إلى فئة عمرية معلومة ذات خصائص معينة إشكالات منهجية وديداكتيكية شتى، تجعل الإفادة منها واستثمار منافعها في العملية التعليمية ـ التعلمية أمرا عسيرا أو مشوبا بمعوقات كثيرة، تجمع بين دفتيها ما هو معرفي صرف، وما هو بنيوي خالص يخص موضعة الدرس اللغوي المذكور، وما هو علائقي يرتبط بتصريف الدرس في علاقته بباقي مكونات الكتاب المدرسي، وما هو ديداكتيكي محض. وسنعرض لبعضها هنا.

ـ فمن الإشكالات المنهجية التي يطرحها درس أساليب الحجاج المذكور، نذكر:تأخيره إلى نهاية المقرر، إذ يقع في المجزوءة الأخيرة منه، والأولى أن يُدرج في الدروس الأولى من المقرر لأسباب كثيرة سيأتي ذكرها فيما بعد. صحيح أن بنية توزيع الدروس في البرنامج الدراسي لهذه السنة قد جاءت متسقة إلى حد كبير على مستوى برمجة درس النصوص والدرس اللغوي، من منطلق اعتماد مبدأ الوظيفية الذي كرّس التصور البيداغوجي المتسق القائم بين مكونات البرنامج

[1] أبو بكر العزاوي: الحجاج الموسع: الأسس والمبادئ، 2022 مطبعة وراقة بلال، فاس ، المغرب،2022، ط1، ص 191.

[2] لا يصعب على الملاحظ، إذا سلك مسلك الموازنة بين الكتب لمعرفة درجة توظيف هذا الإطار المرجعي من غيره، أن ينتهي إلى نتائج واضحة وملموسة خاصة بهذا الشأن، وما دمنا قد نزعنا إلى استبعاد المنزع التقويمي في وصف منجز هذه الكتب، فإننا نؤكد مرة أخرى عدم الخوض في ذلك لدواع كثيرة، ليس المجال،هنا، للحديث هنا.

الدراسي على النحو الذي تم تبيانه فيما سبق[1]، متجاوزا بذلك اختلالات البرامج الدراسية السابقة في نفس الشعبة والتي انبنت على قاعدة الانفصال غير الباني، حيث ترد المكونات وكأنها جزر غير متصلة الأوصال[2]، مسقطة على إثر ذلك قاعدة التسخير[3] التي من المفترض أن تنشأ وفقها وتنتظم مكونات البرنامج، والتي تمكن بفضل تراكبها وتراكمها من النظر إلى البرنامج وكأنه كتلة واحدة معضودة ومصهورة البنيات موحدة الغايات والأهداف.

ومع ذلك،فما يمكن أن يقدمه مقترحوا البرنامج الدراسي من تفسيرات وتبريرات حول العلاقة المفترضة بين اقتراح تيمات النصوص ومواضيعها ومواضيع الدرس اللغوي، والذي قد يُعد تسويغا مقبولا وإكراها في الوقت نفسه، فإنه، لا محالة، قد شوَّش على الوظائف الثرة التي بإمكان درس "أساليب الحجاج" تأديتها إن تمت برمجته في غير المكان الذي خُصص له، ذلك أن صانعي البرنامج أو بالأحرى مقترحي مكوناته انشغلوا بترتيب محاور الدرس اللغوي، وفق منطق الوظيفة والسخرة، الذي ذكرناه سابقا، بين مكونين اثنين فقط هما النص الإبداعي والدرس اللغوي، وقلّت عنايتهم وغضوا الطرف عن الدرس النظري الممهِّد للأول، أي للنص الإبداعي. ولهذا جاءت الدروس اللغوية متماشية ومتوافقة تمام الموافقة مع النصوص الإبداعية غير حافلة بالنص النظري.

فجاء، على سبيل التمثيل، درس التوازي والتكرار ودرس الصورة الشعرية، مكوناتِ ووظائفَ، متساوقا مع المجزوءة الأولى (من إحياء النموذج إلى سؤال الذات)، في حين جاءت دروس السطر الشعري والمقطع الشعري، والوقفة العروضية والدلالية وشعرية اللغة والرمز والأسطورة، في وفاق مع المجزوءة الثانية (تكسير البنية وتجديد الرؤيا)، وكذلك الشأن يمكن قوله بالنسبة لتوافق درسيْ الخطاطة السردية والنموذج العاملي مع القصة، وأفعال الكلام مع المسرح في المجزوءة الثالثة. والعجيب في الأمر أن هذا الإغفال، إغفال أن يرتبط بالنصوص النظرية ما يؤطرها من دروس لغوية منتظمة خادمة لعملية التحليل، يرخي بظلاله بقوة حين يُطالَب التلميذ بإنشاء مقالة تحليلية عن نص نظري،. فيظهر، حينئذ، عجزه لافتقاره للأدوات اللغوية المسعفة على تحليل النصوص النظرية. وهذه الفجوة في إمداد المتعلم بما يمكِّنه من إنتاج نصوصه وبناء الفهم هي أصل الداء الذي ينخر جسد العملية التربوية في هذا المستوى، حيث يكون بناء

[1] تمت الإشارة سابقا إلى مبدأ الوظيفية الذي يجعل الدرس اللغوي آلية مسعفة لفهم النصوص وتحليلها.

[2] يكفي التمثيل لذلك بمقرر اللغة العربية للسنة الثانية من سلك البكالوريا آداب قبل التحديث الأخير للبرامج الدراسية،أي ما كان صادرا قبل 2007 من كتب مقررة، والذي تضمن دروسا لغوية لا تخدم النصوص القرائية، ومن تم لا تنهض بأي دور يُسهل عملية تلقي النصوص وتأويلها، ومثالها درس الجملة البسيطة والمركبة والذي قُدّم وفق تصورين لسانيين متغايرين، أحدهما لساني توليدي والآخر وظيفي. كما يمكن التمثيل لذلك الفصل بمقرر السنة الأولى بكالوريا، مسالك: العلوم الرياضية والتجريبية، والعلوم والتكنولوجيات الكهربائية، العلوم الاقتصادية والتدبير، الفنون التطبيقية (الصادرة في سنة 2006) بعد تغيير البرامج الدراسية. وتمثل دروس الممنوع من الصرف والنسبة والحال وغيرها أمثلة حيّة عن تلك الدروس التي لا تستثمر في عمليتي الفهم والتحليل، ولا في الإنتاج التعبيري. وكأنما روعي في إيرادها الحرص على تنويع العرض اللغوي ليشمل النحو والصرف والبلاغة.

[3] يعني التسخير أن يكون طرف أول في خدمة طرف ثان، والثاني في خدمة الأول.

المنهجية المعدَّة وتنميط المعالجة أهم الاختلالات التي تعوق سيرورة بناء التعلم الذاتي. ذلك أن المتعلم عوض أن يعمد إلى محاورة النص ويضبط معانيه ويفك شفراته يلجأ إلى نسخ منهجية معدة سلفا صالحة لصنف معين من النصوص وقابلة للتحوير، وما عليه إلا أن يعبئ فراغاتها بما يلزم.

ـ ويتعلق بما سلف تعلقا قويا إغفال مبدأ ارتباط الحجاج بمرحلة بناء الفهم، ذلك أنه لا يوجد في هذه المرحلة وصل ظاهر،مشيَّد بمتانة، يقيم صرح المقاربة الحجاجية إن وُجدت في هذا المعمار القرائي. وخلوُ هذا المرقى من التوسل بآليات الحجاج أمر يلفت النظر، ويطرح أكثر من تساؤل عن جدوى معالجة الفهم وإقامته والتعبير عنه في ظل هذا الاستغناء. كما أنه لا يمكن استغلال الأساليب الحجاجية، كشفا وتوظيفا، إذا لم ترتهن بعملية بناء الفهم، بل إن هذه الأساليب هي نفسها، وفي حقيقتها، أدوات ناهضة ببنائه واكتمال تشييده. فما الجدوى من دراسة هذه الأساليب، أو على الأقل بعضها، إذا لم تُسعف في تمكين المتعلم من تقريب النص لديه وتعزيز تحصيله لجملة مضامينه وأفكاره أو معظمها؟

وهنا، لابد، من الإشارة إلى مسألة ذات اعتبار متصلة بتنوع المقاربات الحجاجية المستخدمة في نصوص الكتاب المدرسي، وهو تنوع كفيل بإغناء عمل الأستاذ والمتعلم معا في استخلاص الفهم وبنائه، ذلك أن بعض هذه المقاربات يتكفل بهذا الأمر ويغنيه، ونقصد بذلك الإمكانات والأدوات التحليلية التي يوفرها الحجاج اللغوي في هذا الباب.

وبالفعل، فالأولى أن يتم ربط الفهم بالحجاج اللغوي لاعتبارين اثنين غالبين، أما أولهما فمتعلق من جهة تصور منطق النص أو الخطاب، إذ يُعدّ سلسة من الاستدلالات الخطابية المبنية على ثنائية الحجة والنتيجة سواء تعلق الأمر بالجملة فقط كما عند ديكرو أو تعلق ببنية أعم وأوسع هي الخطاب أو النص كما عند أبي بكر العزاوي؛ وأما ثانيهما فمنصرف إلى الأدوار المعتبرة التي تؤديها الروابط والعوامل الحجاجية في جعل النص أو الخطاب ذا معنى قصدي ووجهة حجاجية معلومة.

والفهم سيرورة معقدة تتفاوت قدرات التلاميذ في بنائه بالنظر إلى اختلافهم في الذكاء وسرعة البديهة وطول الدربة في التعامل مع النصوص. وتتشعب عملية بنائه من جهة سبل بلوغه بين الإحاطة التفصيلية و الجزئية، بين الإلمام المستوعب والمقارِب، بين الصريح الظاهر والضمني المستغلِق. وسيرا على التصور الذي نفترض صحته، فإن عملية بناء الفهم تنطلق من عملية القراءة وتمر بتقنيات الحجاج، أي القواعد الداخلية للنص أو الخطاب، لتعود إلى

القراءة مرة أخرى. ويشكل التوسل بالحجاج المرحلة الوسيطة بين القراءة الاستئناسية والقراءة الناقدة، حيث يتم الكشف عن أساليبه ويُربط من خلالها وعبرها، علائقيا، بين مفاصل النص لغاية تثبيت ما تم التوصل إليه من مضامين ومعاني.

وبذلك تشيّد الأساليب المكتشفة ذلك الجسر الجامع بين أطراف أصناف القراءة المذكورة أعلاه،بحيث يعمد المتعلم، وهو يقيم صرح قراءته،بدئيا إلى إقامة فهم أولي،يُفترَض أنه يشكِّل،هو نفسه،نسخة عن اللبنة المشتركة والمتقاسمة بين مجموع المتلقين،يبنيه انطلاقا من تبيُّن منطق النص عبر تتبّع شكله ومعرفة عدد فقراته ونوع الروابط المضمّنة فيه، ابتداءً في الفقرات أو ضمْنها؛ ويكون، من تم، لتحديد نوع الرابط الحجاجي ووظيفته السياقية،وهو أمر لاحق وتابع لعملية بناء الفهم الأولي، دور معتبر في تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الأفكار والفقرات؛فإذا تحقق للمتعلم ذلك، أي الربط بين ما استخلصه من معاني النص ووسائل ترابطه واتساقه،أسعفه الأمر على تبيُّن بنيته وكيفية تشكل دلالته،وأعانه، كذلك،على تحقيق الاتساق المطلوب في منتجاته التعبيرية.

وبعبارة أخرى، فإن تدريب المتعلم وتعهده على التعامل مع النص، أي نص، من منطلق تقسيم فقراته إلى أجزاء متصلة بروابط محددة ومختارة وفق مقصدية منتجها، والنظر إلى كل فقرة بالمنطق نفسه، أي بوصفها متضمنة لأفكار متعالقة من خلال روابط، وأن لتلك الروابط دلالات في نفسها وأخرى يقتضيها السياق، وأن مجموع مضامين النص هو نتاج تضام الأفكار وروابطها، وتضام الفقرات مع روابطها كذلك؛ أمكنه ذلك التحصيل، بفعل التروي والتعهد، من ربط مرحلة بناء الفهم بأساليب الحجاج المهتمة بمنطق النص وقواعده الداخلية، وكان له، بالتبعية، دور في تمكنه واقتداره على محاكاة ما استخلصه في منتجاته الكتابية.

ـ وكان بالإمكان،اعتمادا على التصور السابق، الاستغناء عن بعض الدروس اللغوية والاكتفاء بدرس الأساليب الحجاجية وحده، والدرس المقصود بالاستغناء هو درس الاتساق والانسجام[1]، لأن ما يتضمنه من معطيات تعليمية والتي تشمل التكرار والمعجم والروابط القائمة بين الأفكار والفقرات، وطبيعة العلاقات الكائنة بينها[2]،كلها تتكفل بتتبعها وتحديدها عملية الكشف عن البنية الحجاجية ومسارها (منطق النص)كما هو معمول به في نظرية الحجاج اللغوي. وهذا الاستغناء يُخصب العملية التعليمية التعلمية من جهتين، من جهة تعميق معرفة المتعلم بأدوار الأساليب الحجاجية في بناء الفهم والتحليل، ومن جهة تمهيره على التعبير الكتابي والإنتاج الفردي الحجاجي من خلال الاستخدام

[1] أما درس الانسجام فلا شيء تحته، يمكن أن يعتد به في تمكين المتعلم من آليات التحليل والإنتاج.
[2] ولا نستثني من ذلك إلا ما تعلق بالإحالة والحذف والاستبدال.

المستبطن لهذه الأساليب واختيار ما يناسب منها، بالنظر إلى توسيع عرضها وسعتها الزمنية الممتدة إذا تم الاستغناء عن غيرها، وبالنظر إلى مدى مراعاة استضمار النصوص وتضمنها، سواء أكانت نصوصا نظرية أم تطبيقية، للأساليب الحجاجية المزمع تدريسها.

- بيداغوجيا، يُطرح سؤال وجيه متعلق بإمكانية تصريف الأساليب الحجاجية واستثمارها في عمليتيْ الفهم والتحليل معا، هل المتعلم وهو يبني فهمه أو يصنع إنتاجه ملزم فقط باستخراج هذه الأساليب المتنوعة الحضور بتنوع النصوص والخطابات والإشارة إليها وكأنه يستكشف ما حوته ويستشف ما استبطنته فقط أو إن الأمر يتجاوز ما ذُكر ويتخطاه؟

إن المتأمل للممارسة الصفية الاعتيادية سيجد، في الغالب الأعم، أن عمل التلميذ في كليته لا يتجاوز، إذا أسعفه الإمكان، مرحلة الاستخراج والتعيين من غير أن يجد في قراءته للنص إمكانية ربط هذه الأساليب بوظيفتها الجوهرية المتمثلة أساسا في بناء لحمة النص وانسياقه نحو وجهة حجاجية معينة لرأي أو طرح ما. ولذلك ألححنا على أن هذه الأساليب لا يمكن دراستها إلا باتصالها بمضمون النص وبمرحلة الفهم خاصة، وتأخيرها إلى غيرها من المراحل قد يفصلها عن وظيفيتها، وعن السؤال عن جدوى ورودها واعتناء النص بها دون غيرها، فمحاجتها في حجية حضورها.

ثم إن قيمة هذه الأساليب الحجاجية المدرَّسة تكمن أولا في تضمين المتعلم نماذج عنها في منتجه الشفهي وإنشائه التعبيري ومحاكاتها والبناء على منوالها، وكيف يتحقق له ذلك إذا لم يكن المثال محل الاهتداء مقحما داخل النص من غير تعسف أو تكلف؟ وهذا الأمر يستدعي أن تراعى في عملية اختيار النصوص مبدأ الورود الفعال والنشط لتلك المقومات الحجاجية.

واستبطان هذه الأدوات في المنتج يقتضي أن يمر بمراحل سابقة عليه وأخرى مصاحبة وملازمة لعملية تكوّنه، يتعلق الأمر، إذا،بإيجاد الأفكار وترتيبها وتنظيمها تحقيقا لانسجامها. وصناعة الأفكار نشاط ذاتي يرتهن بطرح أو موقف يدافع عنه المتعلم في تعبيره، وهو حين يفعل ذلك يكون في حاجة ملحة إلى ما يزكي موقفه التحليلي من حجج ومواضع وتقنيات حجاجية منطقية أو لغوية أو بلاغية. وصناعة الأفكار تبعا لما ذكر، استخلاصا وتوليدا، لا تتحقق إلا عبر إتقان مهارة الفهم والاقتدار على ذلك.وإذا سلم بناء الأفكار أمكن ترتيبها وفق منطقٍ ما يستند إلى الاستنباط أو الاستقراء أو غيره، واستتبع ذلك النظرُ في طبيعة العلاقة الناشئة بين الأفكار وأجزاء النص لاختيار ما يناسبها من الروابط الداعمة لانسجام المنجز والتحامه.

ثم إن هذه الأساليب لا ينبغي أن تُفصل عن معطى أكثر أهمية في العملية التعليمية ـ التعلمية، متعلق بإصدار الحكم المعلل والتبرير المسوَّغ بالأدلة الراجحة، وهما محطتان بارزتان في عملية التقويم التي ينتجها المتعلم قراءة في الفصل الدراسي أو في الامتحان. ونعتقد أن تمهُّر المتعلم على هذا الفعل يمضي بالتبعية في كل مرحلة تقويمية من مراقي القراءة، بل وحتى داخل تمفصلاتها الجزئية يكون لازما أن يذكر المتعلم من باب الاستيفاء حكما جزئيا عما وصل إليه من نتائج، سيكون جُماعها هو الخلاصة التركيبية التي ينتهي إليها في خاتمة منجزه.

وهذا التوظيف المثمر للأساليب الحجاجية استخراجا واستثمارا في التحليل والإنتاج سينمي بالضرورة لدى المتعلم الفكر الناقد، ويكسبه القدرة على إبداء الرأي وتعليله وتأييد الموافق أو إبطال المخالف، ناهيك عن بناء شخصيته وذائقته الفنية وتنمية قدراته الاستدلالية والإقناعية والتأثيرية، فيتعرف، والحال هذه، المغالطات الحجاجية ويتقي شر الاستهواء.

وتحقق هذه الأمور مجتمعة، في حاجة إلى دربة ونشاط اعتيادي، يتحقق في درس التعبير والإنشاء، والذي في العادة يُنجز على غير ما خُطط له، وإذا حدث أن تحقق وفق ذلك غاب التصحيح الفردي له بالمعنى الذي يجعل القصد تصويب ما يعترض ذات المتعلم نحو تحقيق المنشود وفق المعطى المطلوب، فإذا حدث ذلك لم يكْف الحصيص الزمني لمعالجة فردية وافية لكثرة المتعلمين داخل الفصل الواحد. فتكون تبعا لذلك الحاجة إلى التجزيء وتقسيم التعلمات، وعليه تكون الحاجة إلى إعادة النظر في ترتيب أولويات المكون الحجاجي ككل داخل البرامج التعليمية كاملة.

وبذلك نخلص إلى أن شبكة العلائق التي تربط بين الأساليب الحجاجية وباقي المهارات المستهدفة خاصة ما يتعلق ببناء الفهم والإنتاج التعبير يتستوجب إعادة تنظيم في بنية البرنامج الدراسي وتعديلا في التصور والمنطلق.

مقترحات وتوصيات:

بالنظر إلى ما تقدم نقترح مجموعة من المقترحات:

من ذلك ما يهم موضعة درس أساليب الحجاج داخل الكتاب المدرسي وعلاقته بمكونات البرنامج، إذ نعتقد، كما آخرون، أنه ينبغي تصحيح ترتيبه بأن يحل في المحل الأول من الدروس اللغوية قبل الولوج إلى النصوص الإبداعية، أو أن يكون المتعلم قد طوى صفحتها في السنوات السابقة فلا يرد في السنة الثانية إلا على سبيل إنعاش الذاكرة. ولعل في تأخيرها إلى المجزوءة الثانية من الدورة الثانية كثيرا من الضرر الناشئ عن استبعاد النصوص النظرية من دروسٍ لغوية مواكبة كما هو الحال للنصوص الإبداعية التي رافقتها محتويات الدرس اللغوي مرافقة وظيفية مغنية ودالة. وإلى هذا، وكما أشرنا إلى ذلك سابقا فهذه الأساليب، في تقديرنا،هي إوالية فعّالة ومجدية لبناء الفهم والتعبير معا، فكيف يُطالب المتعلم بإنشاء مقالة تحليلية متكاملة البناء والخطوات وقد غاب عنه هذا العنصر كمًّا وكيْفا أو تأخر في الترتيب.

ولتفادي الوقوع في الابتذال وفراغ المحتوى، لابد من ربط الأساليب الحجاجية بأدوارها السياقية والتنظيمية والبنائية، ويتأتى لها ذلك إذا جعلت محورا بنّاءً في تشييد الفهم وأداة فعّالة في صناعة التحليل ودعامة في بناء المواقف والطروحات. وهي تستطيع الإيفاء بهذه الأدوار إذا روعي منطق الوظيفية والتنامي، الوظيفية التي تجعل الدرس اللغوي خادما لعملية التحليل وليس تمرينا منفصلا عن السياق غايته إظهار البراعة في الاستخراج، والتنامي الذي يجعل عملية الفهم ترتقي من مستوى إلى آخر بقدر مراعاة المبدأ السابق.

وقد سبق أن أشرنا إلى مجموعة من الأولويات التي يحتاجها إدراج المكون الحجاجي ككل داخل الكتب المدرسية في التعليم الثانوي التأهيلي حتى يغنيها ويتحصل من إيراده النتائج المرجوة في دراسات سابقة[1]، ولا بأس من ذكر بعضها لمناسبتها للمعطى الذي نخوض فيه، ومن ذلك :

- ضرورة اعتماد قاعدة عامة في صناعة البرنامج الدراسي تتولى إعادة ترتيب المكون الحجاجي ككل وفق مكونات الكتاب المدرسي بحيث تكون الأسبقية لمكون الدرس اللغوي والذي يتكفل بتدريس تقنيات الحجاج ويصاحبه مصاحبة توازي درس النصوص الذي يقدم نماذج حجاجية متنوعة وذات غناء، ثم يعقب ذلك درس التعبير والإنشاء مستهدفا

[1] ينظر مقال: " المكون الحجاجي في الكتاب المدرسي للغة العربية للتعليم الثانوي التأهيلي، ضمن سلسلة كتب جماعية 1: النظام التربوي المغربي في أفق تجديد الممارسات المهنية، كتاب جماعي، منشورات مجلة كراسات تربوية، 2023، ط1.

تمهير المتعلم على بعض تقنيات الحجاج، ويستحسن أن تتأخر مطالبة التلاميذ بإنتاج نصوص حجاجية إلى مرحلة لاحقة.

ـ أن تكون عملية صناعة البرنامج معقودة على انبنائها على قاعدتي التكامل في الطرح والتنويع في المقاربات وفق رؤية شمولية متصلة الخطى متقاربة المدراج خالية من الوثبات المعرفية والفجوات التعليمية. وتعني الشمولية والاتصال ألا يكون هناك انقطاع معرفي أو مهاري بين المراحل التعليمية، بل الكائن هو الاسترسال والاستمرارية في تدفق المعارف حجما ونوعا بكميات موافقة لقدرات المتعلمين ومداركهم؛ وأن يكون البناء على السابق بدافع تراكمي هو المبدأ مع ضرورة إنعاش ذاكرة المتعلمين في كل مرحلة تعليمية، وإذا حصل ذلك خلت القفزات المعثِّرة والتي تثبط عمل المتعلم لتخطيها حدوده.

وفي ما يخص درس الحجاج، موضوع اشتغالنا، فلا بد من مراعاة أمرين في مقاربته: أولهما مبدأ التجسير الذي يحصل بين تدريسه في اللغة العربية وباقي المواد التي تشترك معها في تدريسه كالفلسفة وغيرها، وثانيهما ألا يكون تدريسه مجرد نزوة تجديدية في الممارسة قد ينشأ عنها صراع بين القديم والحديث من العلوم. واتقاء لكل هذه المحاذير، لا بأس أن يُعمل على توطين الحجاج وفق منطق تصالحي يجمع بين ما أبدعته البلاغة العربية القديمة(في شقها التداولي) في هذا الباب، والتي غلّب بعضهم مكونها التحسيني وأهمل مكونها التداولي الحجاجي، ربما لاهتمامها المفرط بالشعر على باقي أصناف القول، وبين ما أفرزته الدراسات الحديثة من نظريات مستجدة ومغنية في جانب آخر.

. وإيمانا منا بوجود علاقة طردية بين الحجاج والفهم والتعبير، وأن تمكين المتعلم من التمهر على تقنيات الحجاج وأساليبه ومقوماته هو محصلة سنوات متتالية من الممارسة الميدانية، تجمع بين مستويات نظرية وأخرى مهارية عملية، كان من باب أولى أن يتعرف المتعلم مهاريا تقنيات الحجاج ونماذج نصية مصاحبة ومناسبة لهفي مراحل تعليمية سابقة قد تعود إلى المراحل النهائية من التعليم الابتدائي،يعقبها تعمق في مستوياته في مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي. فيتحقق التراكم والبناء على السابق كما ذكرنا آنفا.

خاتمة:

لقد رمنا في هذه المقالة أن نقدم قراءة واصفة لأساليب الحجاج في الدرس اللغوي في الكتاب المدرسي، في السنة الثانية من التعليم الثانوي التأهيلي/ شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، وأبانت الدراسة أن مقاربة الكتب المدرسية المقررة للدرس قد اتسمت بالغنى والتنوع،وأعقبت هذه العملية محاولة رصد الخلفيات المرجعية المؤطرة لبناء الدروس، تعرّف بها وتفصّل في عرضها ما أمكن للقارئ وقد كشفت أنها هي المفسّرة لهذا الثراء المعرفي الذي زخرت به هذه المقاربات، وتبين من خلال الإشكالات التي تفرضها تدريسية الدرس ضرورة موضعته بما يتناسب وباقي المكونات وبما يحوزه من مقومات خليقة بتشييد الفهم وصناعة الإنتاج والإنشاء. وتنسحب عملية إعادة النظر هذه على المكون الحجاجي ككل سواء أكان نصوصا مختارة أم كان درسا لغويا أم تعبيرا إنشائيا، بما يخدم العملية ـ التعليمية التعلمية بمختلف أنشطتها ومهاراتها، بناءً صريحا يستهدف التعلم الذاتي في المقام الأول.

لائحة المصادروالمراجع:

.أرسطو:

- . فن الخطابة . ترجمة عبد الرحمن بدوي – بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة . آفاق عربية . 1986 ، ط 2.
- فن الشعر . مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد . ترجمة عبد الرحمن بدوي – لبنان بيروت ، دار الثقافة . 1973،ط 2.

ـ بارت رولان :

- البلاغة القديمة . ترجمة عبد الكبير الشرقاوي . نشر الفنك للغة العربية .مطبعة النجاح الجديدة، 1994.

.الباسطي كريم :

- الحجاج في الخطاب الوعظي، دراسة وتحليل لبلاغة خطاب الوعظ عند الحسن البصري، دار ركاز للنشر والتوزيع، 2023.ط1.

- المكون الحجاجي في الكتاب المدرسي للغة العربية للتعليم الثانوي التأهيلي، ضمن سلسلة كتب جماعية 1: النظام التربوي المغربي في أفق تجديد الممارسات المهنية، كتاب جماعي، منشورات مجلة كراسات تربوية، 2023، ط1.
- الاستعارة بين التخييل والحجاج في البلاغة العربية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003ـ2004.

صولة عبد الله:

- الحجاج، أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج الخطابة، ضمن سلسلة آداب "أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم"، تونس جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، كلية الآداب منونة، فريق البحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود.

. العزاوي أبو بكر:

- اللغة والحجاج ، بيروت . لبنان ، مؤسسة الرحاب الحديثة – 2009 .
- الخطاب والحجاج ،. بيروت . لبنان، مؤسسة الرحاب الحديثة ،2010 ، ط 1.
- الحجاج الموسع: الأسس والمبادئ، 2022 مطبعة وراقة بلال، فاس ، المغرب،2022، ط1،

. العمري محمد :

- في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية . إفريقيا الشرق ، 2002 ط2.
- المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي ضمن نظرية الأدب في القرن العشرين .إفريقيا الشرق 1996 .
- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها . إفريقيا الشرق 1999 .
- البلاغة العامة والبلاغة المعممة، ضمن مجلة فكر ونقد، ع 25،الرباط 2000.
- أسئلة البلاغة في النظرية والتاريخ والقراءة ،دراسات وحوارات .إفريقيا الشرق 2013.

. الولي محمد:

- البلاغة والاستعارة في آثار أرسطو وعبد القاهر الجرجاني وشايم بيرلمان (بحث لنيل دكتوراه الدولة في الآداب)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، السنة الجامعية 2000/1999.

. المناهج التربوية:

- التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، الكتابة العامة، مديرية المناهج، ملحقة لالة عائشة، حسان ، الرباط ، نونبر 2007.
- المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي، مديرية المناهج يوليوز 2021.

. الكتب المدرسية:

- في رحاب اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، كتاب التلميذ، الدار العالمية للكتاب، مكتبة السلام الجديدة، 2007.
- الممتاز في اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، كتاب التلميذ، الدار البيضاء، مكتبة الأمة للنشر والتوزيع، 2007.
- واحة اللغة العربية، ، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، كتاب التلميذ، الدار البيضاء، شركة النشر والتوزيع المدارس، 2007، ط1.

مجلة أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات القانونية والاقتصادية والإنسانية برؤية حضارية تكاملية
A peer-reviewed journal in law, economics, and humanities from an integrative civilizational perspective

أصول الفقه ومقاصد الشريعة: أي علاقة؟

عبد العزيز الحديوي
مختبر العلوم الشرعية و القانونية و قضايا العصر / التأصيل والتنزيل
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
كلية الشريعة

الملخص

يعتبر أصول الفقه من أهم العلوم التي أبدعها علماء الإسلام، ومن العلوم المرتبطة به، علم مقاصد الشريعة الإسلامية. يعد الإمام الشاطبي من المبدعين في العلمين معا، أي علم أصول الفقه وعلم مقاصد الشريعة، حتى جاءت دعوة الإمام محمد الطاهر ابن عاشور الذي انتقد الإمام الشاطبي ونادى بضرورة الفصل بين العلمين وإيجاد القطع في المقاصد بدل أصول الفقه، وهذا القول أحدث انقساما بين العلماء بين مؤيد للشاطبي ومتبع لابن عاشور في دعوته. وجاء هذا البحث لدراسة الموضوع والوقوف على مذاهب الأئمة المعاصرين، سواء القائلين بالفصل أو الوصل أو التكامل بين العلمين بشكل مختصر.

الكلمات المفتاحية: أصول الفقه، مقاصد الشريعة، العلاقة.

Abstract

The principles of jurisprudence are considered one of the most important sciences created by Islamic scholars, and one of the sciences related to it is the science of the objectives of Islamic law. Imam Al-Shatibi is considered one of the innovators in both sciences, that is, the science of the foundations of jurisprudence and the science of the objectives of Sharia, until the call of Imam Muhammad Al-TahirIbnAshour came, who criticized Imam Al-Shatibi and called for the necessity of separating the two sciences and finding definiteness in the objectives instead of the principles of jurisprudence. This statement created a division among the scholars, including supporters By Al-Shatibi and a follower of IbnAshour in his call. This research aimed to study the subject and examine the doctrines of contemporary imams, whether those who advocate separation, connection, or integration between the two sciences, in brief.

Keywords: principles of jurisprudence, objectives of Sharia, relationship.

مقدمة:

إن الدراسات التي اهتمت ببيان علاقة أصول الفقه بغيره من علوم الشريعة كثيرة، إلا أنه في مجال علاقته بالمقاصد فهي قليلة، غير أن تزايد البحث العلمي في مقاصد الشريعة في العصر الحاضر، وظهور مؤلفات عديدة في هذا العلم، كانت من الأسباب التي جعلت كثيرا من الدارسين يسلطون الضوء على العلاقة بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة، وجعلت بعضهم ينادي بفصل مقاصد الشريعة عن أصول الفقه استنادا إلى دعوة الفقيه التونسي الإمام محمد الطاهر ابن عاشور،واختلف العلماء في الموضوع وكان هذا سببا و دافعا لأبحث المسألة و عنوت البحث : أصول الفقه ومقاصد الشريعة أي علاقة؟.

أهمية الموضوع:

تستمد أهمية الموضوع من المبحوث فيه وهو علما أصول الفقه ومقاصد الشريعة، والموضوع أيضا مرتبط بقامتين علميتين: الإمام الشاطبي والإمام محمد الطاهر ابن عاشور.

إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من الخلاف الذي أحدثه القول الجديد والانتقاد الشديد الذي وجهه الإمام محمد ابن عاشور للإمام الشاطبي في دعوته إلى بناء أصول الفقه على القطع، حيث اعتبر أغلب مسائل أصول الفقه مظنونة، وأن الذي يمكن تحقيق القطع فيه هو علم مقاصد الشريعة. فما مدى مصداقية هذه الدعوة وهذا الانتقاد، وهل حقا علم مقاصد الشريعة يمكن فصله عن أصول الفقه؟ وما هي مذاهب العلماء والباحثين في ذلك؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن الخلاف الحاصل بين القائلين بالوصل وبين من يقول بالفصل بين علمي أصول الفقه ومقاصد الشريعة، وبيان أسبابه، وإدراك العلاقة القائمة بين العلمين.

الدراسات السابقة:

الكتابات في الموضوع لا زالت قليلة ومن الكتب القيمة التي تناولت العلاقة بين علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة كتاب الشيخ عبد الله بن بية تحت عنوان: "علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه"[1].

منهج البحث:

فرض علي موضوع البحث اعتماد المناهج الآتية:

- الاستقرائي: لتتبع أقوال العلماء ابتداء من الشاطبي إلى العصر الحاضر.

- المقارن: لمقارنة أقوال العلماء وما استند إليه كل فريق سواء الذين نادوا بالانفصال أو الذين نادوا بالاتصال.

- التحليلي: لتحليل حججهم وأدلتهم.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة ومبحثين وتحتهما مطالب:

في المبحث الأول عرفت فيه بأصول الفقه ومقاصد الشريعة، والثاني خصصته للحديث عن العلاقة بين العلمين ومذاهب العلماء في ذلك. وخاتمة شاملة.

1. يستحسن الرجوع إلى هذا الكتاب والنظر فيه بتمعن للوقوف بتفصيل على العلاقة بين العلمين.

المبحث الأول: تعريف أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

المطلب الأول: تعريف أصول الفقه.

قال ابن منظور:" الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول"[1]. وقال الزبيدي:" أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه"[2].

الأصول: جَمع أصل، وهو ما يُبنى عليه غيرُه قال - تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السماء﴾ [إبراهيم: 24].

الأصل اصطلاحًا: يُطلَق على الدليل غالبًا كقولهم:"أصل هذه المسألة الكتاب والسنَّة"؛ بمعنى دليلها.

لغة: الفهم والعلم، قال تعالى:﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه 26]،وقال تعالى:﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تسبيحهم﴾ [الإسراء: 44].

قال جمال الدين الأسنويفي شرح منهاج الوصول للبيضاوي: "أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالا وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد"[3].

قال عبد الوهاب خلاف:"فعلم أصول الفقه في الاصطلاح الشرعي: هو العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، أوهي مجموعة القواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية"[4].

سُمِّيَ علم أصول الفقه بهذا الاسم، لكونه يتضمن القواعد والأسس التي يُبْنى عليها علم الفقه، وسمي علم الفقه بعلم الفروع لأنه يتفرع عن علم الأصول.

من أهم الكتب في أصول الفقه:"البرهان"، للجويني المعروف بإمام الحرمين (ت478هـ) و"المستصفى"، لأبي حامد الغزالي الشافعي، المتوفى (ت505ه) و منتهى السُّول"؛ لابن الحاجب المالكي، (ت646ه).و"تنقيح الفصول"؛ للقرافي المالكي(ت684ه).

1. جمال الدين بن منظور(ت 711ه)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، 16/11.
2. محمد مرتضى الزبيدي (ت1205ه)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية دط، دت، 447/27.
3. جمال الدين الإسنوي الشافعيّ (ت 772ه)، نهاية السول شرح منهاج الوصول جمال الدين الإسنوي الشافعيّ (ت: 772ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420ه، 7/1.
4. عبد الوهاب خلاف (ت 1375ه)، علم أصول الفقه، دار القلم، ط8،دت، 12/1.

المطلب الثاني: تعريف المقاصد لغة واصطلاحا.

قال في العين: قصد: القصد استقامة الطريقة، وقصد يقصد قصدا فهو قاصد[1].

قال في لسان العرب: "أصل [ق ص د] ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور"[2].

لم أجد من علماء الشريعة الأقدمين من عرف علم المقاصد رغم حديثهم عنها في مصنفاتهم، حتى إن الشاطبي رحمه الله أشهر المؤلّفين في هذا العلم، لم يرد عنده تعريف لها.

كان اهتمامهم منصبا أكثر وبشكل أساسي على العمل بهذه المقاصد والارتكاز إليها أثناء الاجتهاد الفقهي، بغض النظر عن تعريفها وتأصيلها، بخلاف العلماء المعاصرين الذين أوردوا تعريفات واضحة للمقاصد، وقد اشتهر في كتاباتهم وأقوالهم أن المتقدمين لم يُعَرفوا مقاصد الشريعة الإسلامية، غير أنه عند التحقيق والتدقيق، نجد بعض المتقدمين حاموا حول تعريفها ومنهم:

. العز بن عبد السلام (ت 660ه) الذي قال:" ومعظم مقاصد القرآن الأمر باكتساب المصالح وأسبابها، والزجر عن اكتساب المفاسد وأسبابها"[3].

ملاحظة: عاش العز بن عبد السلام رحمه الله في القرن السابع الهجري، الذي يندرج ضمن فترة جمود فكري وثقافي في تاريخ أمتنا، امتدت من القرن السابع الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري.

فترة اقتصر فيها التأليف والتصنيف تقريبا على شرح ما كتبه الأقدمون ووضع الحواشي عليها، بل أحيانا وضع الحواشي على الحواشي حتى غدت بعض المصنفات في هذه الفترة من شدة الإيجاز والاختصار بمثابة رموز قد لا تفيد قارئا ولا مستمعا. مع ذلك وجد في هذه الفترة بعض فطاحل العلماء والنبغاء ومنهم العز بن عبد السلام الذي لقب ب "سلطان العلماء"،فالجمود لم يمنع النبوغ والبروز وصدق من قال: "لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة"[4].

لعل السبب في عدم اهتمام المتقدمين بتعريف مصطلح "المقاصد" يرجع إلى أمور منها:

. اندراجها ضمن مباحث أصول الفقه وعدم تبلورها علما مستقلا.

---

1 أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170ه)، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال، دط، دت، 54/5.
2. جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت711ه)، لسان العرب، 355/3.
3. العز الدين بن عبد السلام (ت 660ه)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 8/1.
4. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505ه) إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت،، 2/1.

.وضوح المعنى الذي يدل عليه لفظ المقاصد، والاعتماد عليه دون حاجة إلى تعريف وتحديد.

من العلماء المعاصرين الذين عرفوا بها العلامة المغربي علال الفاسي الذي قال في تعريفها: "المراد بمقاصد الشريعة الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"[1].

ملاحظة: استعمل العلماء عدة مصطلحات للتعبير عن المقاصد ومن الألفاظ المنوطة بها: الحكمة والمصلحة والمناسبة والمعنى.

خلاصة القول: وإن اختلفت تعريفات العلماء فإن مقاصد الشريعة في نهاية المطاف، علم يدرس الأدلة والأحكام الشرعية، لفهم مقصود الشارع منها والحِكم التي من أجلها شرعت الأحكام الشرعية، والمتمثلة عموما في تحقيق المصلحة ودَرْء المفسدة، وهي تسعى إلى حفظ الضروريات الخمس: الدين والنفس والنسل والعقل والمال.والمقاصد قد تكون عامة وقد تكون خاصة[2].

من أمثلتها ما يلي:

. المقصد من مشروعية الصيام كسر شهوة النفس وتذكر حال الفقراء، بالإضافة إلى فوائده الصحية وغيرها.

يعد كتاب "الموافقات" للإمام الشاطبي رحمه الله حسب كثير من الباحثين والدارسين، أول كتاب في علم المقاصد، وقد عرفت الدراسات في هذا العلم نموا مطردا.

في العصر الحديث برز علماء أجلاء في هذا العلم منهم، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور صاحب كتاب "مقاصد الشريعة الإسلاميّة".

ملاحظات:

انصب البحث على مقاصد الشريعة دون مقاصد العقيدة، كأن عقائد الإسلام ليس لها مقصد ولا ثمرة ترجى.

. الشريعة والعقيدة ملة واحدة، فعلى البحث المقاصدي في نظري أن يشملهما معا، مع الأخذ بالاعتبار أن مقاصد العقائد مجال كبير وبكر ينبغي أن يعيش له باحثون أفذاذ.

---

1. علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، ط5، 1993م، ص7. وأحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبين الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1412هـ، 6.
2. سأتناول لاحقا في هذا البحث موضوع علاقة مقاصد الشريعة بعلم أصول الفقه واتجاهات العلماء في ذلك.

المبحث الثاني: علاقة أصول الفقه بمقاصد الشريعة ؟

رغم أهمية مقاصد الشريعة في توجيه آليات الاستنباط الأصولي وتحقيق الاجتهاد الفقهي المصلحي، أليس لها علاقة بأصول الفقه؟. هل يكفي دراسة علم المقاصد دون أصول الفقه لتنزيل الأحكام الشرعية على الواقع؟.

جدير بالذكر أن اتساع البحث والتأليف في علم المقاصد في العصر الحاضر، من الأسباب التي دعت بعض العلماء إلى إفرادَ مقاصد الشريعة بالتصنيف وفصلها عن أصول الفقه.

استقلال مقاصد الشريعة عن علم أصول الفقه، مسألة أبرزت إشكالًا علميًّا مرتبطا بطبيعة هذا الانفصال، لكن .في نظري .إفراد جزء من علم معين بالبحث، لا يعني استقلالَه عنه بالضرورة، وإلا أصبح الترجيح وغيره من مباحث أصول الفقه التي خصصت لها المؤلفات، علومًا مستقلة عن علم أصول الفقه.إذا تتبعنا أقوال العلماء الذين ظهرت عندهم المقاصد .وإن لم يقدموا تعريفا لها .سنلاحظ أن الارتباط بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية وثيق جد،من هؤلاء العلماء الجويني في "برهانه"، والغزالي في " مستصفاه" والشاطبي في "موافقاته".

هل المقاصد جزء من أصول الفقه أو أن كل علم مستقل بذاته؟.

اختلف الباحثون في هذا الأمر إلى ما يلي:

المطلب الأول: الاتجاه الانفصالي

ينادي أصحاب هذا الاتجاه بالفصل بين مقاصد الشريعة الإسلامية وعلم أصول الفقه. ومن بين رواد هذا الاتجاه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية".

معلوم أن هذا الفقيه التونسي يعتبر رائد هذا العلم في العصر الحديث، ولا يكاد يذكر مصطلح مقاصد الشريعة إلا ويذكر معه اسمه.

كتابه"مقاصد الشريعة الإسلامية"،غني عن التعريف،وقد تناول فيه قضايا جديدة وأماط اللثام عن مسائل مهمة منها:

.طرق إثبات المقاصد.

.علاقة المقاصد بالاجتهاد ومدى توقفه عليها.

.المقاصد في التشريعات.

نادى محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه المذكور، باستقلال علم مقاصد الشريعة عن أصول الفقه، وأكده بقوله:" إذا أردنا أن ندون أصولا قطعية للتفقه في الدين، حق علينا أن نعمد إلى مسائل أصول الفقه المتعارفة، وأن نعيد ذوبها في بوتقة التدوين، ونعيرها بمعيار النظر والنقد، فننفي عنها الأجزاء الغريبة التي عَلِقت بها، ونضع فيها أشرف معادن مدارك الفقه والنظر، ثم نعود صوغ ذلك العلم، ونسميه علم مقاصد الشريعة، ونترك علم أصول الفقه على حاله، تستمد منه طرق تركيب الأدلة الفقهية"[1].

وقوله: "أن تكون ثلة من القواعد القطعية ملجأ نلجأ إليه عند الاختلاف والمكابرة، وأن ما يحصل من تلك القواعد هو ما نسميه علم مقاصد الشريعة، وليس ذلك بعلم أصول الفقه"[2].

لعل هدف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور أن يحقق علم مقاصد الشريعة ما عجز علم أصول الفقه عن تحقيقه، ذلك أن أغلب مسائل أصول الفقه مظنونة، كما أن الخلاف ورد على معظم مباحثه، في حين أن القواطع فيه نادرة، بسبب عجز الأصوليين عن إقرار قواعد فاصلة وحاسمة تقضي على دابر الخلاف، وتكون نبراسا يهتدى بها ويستنار، وتصير حكما بين فقهاء الأمصار عند الاختلاف.

المطلب الثاني: الاتجاه الاتصالي

هذا الاتجاه يرى أن مقاصد الشريعة أصلٌ من الأصول المعتمدة في تخريج الأحكام الشرعيَّة، وما استُخلص منها بناءً على المقاصد لا فرقَ بينه وبين غيره من الأصول الأخرى.

أصحاب هذا الاتجاه يرون أن إفراد جزء من علم معين بالبحث، لا يعني استقلالَه عنه بالضرورة، وإلا أصبح الترجيح وغيره من مباحث أصول الفقه التي خُصصت لها مؤلفات عديدة، علومًا مستقلة عن علم أصول الفقه.

من الأدلة البارزة التي يرتكزون عليها للقول بهذا الرأي، أن إمام المقاصد ورائده الأول الشاطبي في كتاب الموافقات أدرج علم المقاصد في بحوث أصول الفقه، أي أنه قسم من أقسامه كالاجتهاد والأدلة ودلالات الألفاظ... ولم يفرد له كتابا مستقلا، وأكد توجهه هذا رحمه الله بقوله: "حسبما أعطته الاستطاعة والمنة، في بيان مقاصد الكتاب

1. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الشركة التونسية، تونس، ص111.
2. المرجع نفسه، ص 111.

والسنة، ثم استخرت الله تعالى في نظم تلك الفرائد، وجمع تلك الفوائد، إلى تراجم تردها إلى أصولها، وتكون عونا على تعقلها وتحصيلها؛ فانضمت إلى تراجم الأصول الفقهية، وانتظمت في أسلاكها السنية البهية"[1].

كما أنه إذا تتبعنا أقوال العلماء الذين ظهرت عندهم المقاصد.وإن لم يقدموا تعريفا لها.سنلاحظ أن الارتباط بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية وثيق جدا.

من هؤلاء العلماء الجويني المعروف بإمام الحرمين (ت478ه)في "برهانه"، وأبو حامد الغزالي الشافعي(ت505ه) في " مستصفاه"وكذلك الشاطبي(ت 790ه) في "موافقاته".

يقال عن هؤلاء العلماء بأن الجويني أبدع والغزالي طور والشاطبي أفاض.

من أبرز رُوَّاد هذا الاتجاه:

. الأستاذ علال الفاسي الذي قال:"الأدلة الأصلية والمقاصد جزء من المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي، والحكم الذي نأخذه بطريق المصلحة أو الاستحسان أو غير ذلك من ضروب المآخذ الاجتهادية يعتبر حكما شرعيا أي خطابا من الله متعلقا بأفعال المكلفين، لأنه نتيجة الخطاب الشرعي الذي يتبين من تلك المقاصد"[2].

فهو يرى أن المقاصد جزء لا يتجزأ من علم الأصول.

.عبد الله بن بيه الذي يقول:" مقصودنا من هذا، هو الإشارة إلى أن المقاصد هي أصول الفقه بعينها"[3].

فهو يرى عدم الفصل بين العلمين، لأن مقاصد الشريعة هي أصول الفقه عينها، ودعا إلى استثمار المقاصد والاستنجاد بها في تفعيل أصول الفقه فقال:"إن المجالات التي يجب الاستنجاد بالمقاصد فيها واستثمارها تتمثل في ثلاث مجالات:أولا: في تفعيل أصول الفقه على ضوء إعمال المقاصد في بنيتها، لتوسيع دائرة الاستحسان والاستصلاح،واستنباط الأقيسة ومراعاة المآلات والذرائع"[4].

من مناصري هذا الاتجاه المعاصرين:

1.الشاطبي (ت: 790ه)، الموافقات، تح: مشهور بن الحسن آل سليمان دار ابن عفان، ط 1، 1417ه، 9/1.
2.علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص45.
3.علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه سلسلة محاضرات مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2006، ص131.
4.المرجع نفسه ص137.

. جمال الدين عطية الذي عارض بشدة محمد الطاهر ابن عاشور الذي دعى لتأسيس علم مستقلٍ لمقاصد الشريعة. ورأى أن استقلال المقاصد عن أصول الفقه سيكون له أثر سلبي على العِلمَيْنِ معا.

المطلب الثالث: الاتجاه التكاملي.

ينادي هذا الاتجاه بضرورةِ التكاملِ المعرفيّ بين علم أصول الفقه ومبحث مقاصدِ الشريعة، لتعذر الفصل العلمي بينهما، لما سينشأ عن ذلك من خللٍ في الاجتهاد الفقهي، كما أن الفكرُ المقاصدي انبثق أصلا من علم أصول الفقه، لذا نجد الداعين إلى تجديد علم أصول الفقه نفسهم لا يفصلون بين العلمين. يقول الدكتور محمد الدسوقي: "تجديدُ علم الأصول يقتضي منا ألا ننظرَ إلى المقاصد تلك النظرة التي تفصلُها عن هذا العلم، وإن اتخذ وسيلة إليها، فكل الأدلة النصيَّة والعقلية تتوخَّى المقاصد وتهدف إليها، وما تغير الأحكام بتغير الأعراف والزمان والمكان إلا مظهر من مظاهرِ دوران هذه الأدلة في نطاق المقاصد الشرعية"[1].

عندما نقرأ المؤلفات في مقاصد الشريعة نَلمَسُ حضور علم أصول الفقه بوضوح، فهناك تلازم وترابط قوي بينهما أكده كثير من العلماء منهم:

. الدكتور أحمد الريسوني الذي قال: "فالمقاصد، علم، وركن في علم. والعبرة بالمسميات لا بالأسماء، وبالمقاصد لا بالوسائل"[2].

. الشيخ عبد الله بن بيّه الذي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث قال:"مقصودُنا من هذا هو الإشارة إلى أن المقاصدَ هي أصول الفقه بعينها"[3].

بعبارة أخرى هو يعتبر أن أصول الفقه في حاجة ماسَّة إلى التفعيل المقاصدي، أكثر من استحداث علم مقاصد الشريعة علما مستقلا.

1. محمد الدسوقي، نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه، منشور في مجلة إسلامية المعرفة، مج 1، ع 3، 1995، ص: 132، 133.
2. احمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص 360.
3. عبد الله بن بيّه، علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه، ص 131.

ملاحظات:

من خلال النظر في هذه الاتجاهات، نلاحظ الترابط بين الرأي الثاني والثالث وأنهما بمثابة الرأي الواحد - الراجح في نظري – وذلك لأن التلازم المطلق بين العلمين يحول دون تفكيكهما، فالفصل بين علم أصول الفقه والمقاصد فصل بين أبعاد، روح تسري في أعضاء وأصول جسد .

خاتمة

من خلا ل ما سبق تبين أن:

-توسع البحث والتأليف في العصر الحاضر في مقاصد الشريعة، من الأسباب التي جعلت كثيرا من العلماء ينادون بفصلها عن أصول الفقه.

- انصب البحث على مقاصد الشريعة دون مقاصد العقيدة، كأن عقائد الإسلام ليس لها مقاصد ولا ثمار ترجى.الشريعة والعقيدة ملة واحدة، وعلى البحث المقاصدي أن يشملهما معا، مع الأخذ بالاعتبار أن مقاصد العقائد مجال كبير وبكر ينبغي أن يعيش له باحثون أفذاذ.

- مقاصد الشريعة الإسلامية تطور بمرور العصور منذ عصر الصحابة الذين جرى على ألسنتهم ووجد في أفعالهم وهو علم بأسرار الشريعة وحكمها وغاياتها.

-بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة تلازم علمي وتكامل، بل إن المقاصد جزء من أصول الفقه ومن المستحيل .في نظري .الفصل بينهما.

- تمثل مقاصد الشريعة روح أصول الفقه وفصلها عنه سوف يؤدي إلى ضرر بالغ بكلا العلمين وستكون له نتائج سلبية على عملية الاجتهاد الفقهي ولا شك.

. علم أصول الفقه في حاجة ماسَّة إلى التفعيل المقاصدي، عوض إنشاء علم آخر تحت مسمى "مقاصد الشريعة".

- فصل مقاصد الشريعة عن أصول الفقه بمثابة تجريد جسد من روح تسري فيه.

- ينبغي إعادة بناء أصول الفقه على مقاصد الشريعة لتخليصه من الجمود الذي أصابه.

- ينبغي لعلم مقاصد الشريعة أن يبقى مرتبطا ارتباطا قويا بعلم أصول الفقه، ويكون موجها لعملية الاجتهاد الفقهي

والبحث العلمي، وإن ظهر في ثوب جديد، مهتم بالتنقيب على مقاصد الشارع الخاصة والعامة.

المصادروالمراجع

- .القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- . أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مطبعة: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - 1412هـ - 1992م.
- .أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ)، إحياء علوم الدين مطبعة: دار المعرفة – بيروت لبنان.
- .الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي مطبعة: دار ومكتبة الهلال.
- .الشاطبي (ت 790هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان مطبعة: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م
- .جمال الدين الإسنوي الشافعيّ (ت 772هـ)، نهاية السول شرح منهاج الوصول مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.
- .جمال الدين بن منظور (ت711هـ)، لسان العرب، مطبعة دار صادر بيروت، ط3/ 1414 هـ
- .عبد الوهاب خلاف (ت 1375هـ)، علم أصول الفقه، دار القلم، ط8، دت.
- .عز الدين بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء (ت 660هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد المطبعة: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.
- .علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه سلسلة محاضرات مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي طبعة 2006.
- .علال الفاسي مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مطبعة دار الغرب الإسلامي ط5/ 1993.
- .محمد الدسوقي، نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة.

- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية. الشركة التونسية للتوزيع، 1988م.
- محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين مطبعة دار الهداية.

وعي الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني: مقاربة في الرؤيا، " ديوانه : تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" أنموذجا

نجاة الغوز
أستاذة اللغة العربية
وباحثة بسلك الدكتوراه
كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الأول بوجدة

الملخص:

تشتغل هذه الدراسة على التجربة الشعرية المغربية الحديثة، وعلى وجه التحديد تجربة الشاعر مصطفى قشني إذ إن تجربته تنخرط بوعي في أفق الحداثة الشعرية المغربية، حيث لا يجعل الحداثة واجهة لمقاطعة التراث، بل تصبح الحداثة أداة لبعث التراث بروح الحاضر. فقد تجاوز قشني الأشكال التقليدية معتمدا لغة شعرية منفتحة على الرمز والإيحاء، وصاغ نصوصا شعرية ذات هندسة خاصة.

تقوم رؤيته الشعرية على وعي جمالي وثقافي يجعل القصيدة فضاء منفتحا على الأسئلة الوجودية الكبرى المرتبطة بالذات والواقع والتاريخ. كما يوظف التراث العربي والإسلامي بشكل تأويلي يربط الماضي بالحاضر ويعيد تشكيله داخل التجربة الحديثة.

بذلك تتحول القصيدة إلى أداة معرفة ومساءلة، حيث تتداخل اللغة والخيال والرمز في نسق متكامل. وتخلص الدراسة إلى أن هذه التجربة أسهمت في ترسيخ ملامح الحداثة الشعرية المغربية بخصوصياتها الجمالية والفلسفية، وإغنائها على مستوى الرؤيا واللغة والتشكيل.

الكلمات المفاتيح: الحداثة الشعرية_ الرمزية_ الوعي الجمالي_ التراث_ الرؤيا_ الشعر المغربي.

Abstract :

This study examines modern Moroccan poetic experience, focusing specifically on the work of the poet Mustapha Qashnani. His poetic experience consciously engages with the horizon of Moroccan poetic modernity, where modernity is not treated as a means of severing ties with tradition, but rather as a tool for reviving heritage through the spirit of the present. Qashnani transcended traditional forms by adopting a poetic language open to symbolism and suggestion, and by crafting poetic texts with a distinctive structure.

His poetic vision is grounded in an aesthetic and cultural awareness that transforms the poem into an open space for major existential questions related to the self, reality, and history. He also employs Arab and Islamic heritage through an interpretive approach that connects the past with the present and reconstructs it within modern experience. Thus, the poem becomes an instrument of knowledge and inquiry, where language, imagination, and symbolism intertwine within an integrated system.

The study concludes that this poetic experience has contributed to consolidating the features of Moroccan poetic modernity, with its aesthetic and philosophical particularities, while enriching it at the levels of vision, language, and poetic formation.

Keywords: Poetic modernity – Symbolism – Aesthetic awareness – Heritage – Vision – Moroccan poetry.

تقديم:

ظهرت الحداثة كرد فعل طبيعي ضد الثبات والسكون المعرفي والأدبي والفني والسلوكي والحقوقي، وتعد تحولا ضمن نسق معرفي واجتماعي وثقافي وتاريخي، يعرف حركية على مستوى مجالات متعددة على رأسها الأدب والإبداع والنقد.

تسعى الحداثة لإنتاج رؤى متجددة متولدة عن التراث رابطة الحاضر بالماضي، هي امتداد للماضي أكثر مما هي قطيعة معه، هدفها الأول التجديد المستمر للبنية الثقافية والاجتماعية والفكرية. من خلال آليات البحث المستمر والمتواصل، والكشف عن الدرر الفنية في قالب جديد.

الحداثة في المجال الشعري هي محاولة لتكسير النمطية الشعرية، من خلال تجاوز القصيدة التقليدية الكلاسيكية، ومحاولة البحث عن أشكال شعرية مختلفة تواكب الحركية الثقافية والإنسانية والفكرية والاجتماعية، وتستجيب لتطلعات القارئ العربي من جهة والشاعر المبدع من جهة ثانية، أي محاولة البحث عن قصيدة تعبر عن الذات الشاعرة، وعن مجتمعه، محاولة فتح آفاق بحث جديدة للنقد، تجعل من نفسها بوثقة تنصهر فيها ملامح الإبداع والابتكار، والغموض البناء والرؤيا، هذا الطموح في بناء قصيدة حداثية تعانق ملامح التجديد في الشعر، فرض على القصيدة الشعرية تغييرات جذرية إن على المستوى الشكلي أو البنائي، وعلى مستوى المضمون الذي عرف بدوره تجديدا على مستويات عدة، ما أنتج نصا شعريا يحمل من الجماليات و الأخيلة الشيء الكثير.

فأصبحت ذات الشاعر بانية لعالم و لرؤى مختلفة متداخلة متعارضة صانعة قوالب جمالية تسيج بالغموض و الرؤيا والتقعيد والرمزية والأسطورة.

تظهر الحداثة في الإبداع بشكل جلي، ولعل هذه الدراسة التي نقدمها خير مثال على ذلك، حيث إننا نسعى من خلالها إلى تتبع ملامح الوعي الحداثي الشعري لدى أحد أقطاب الشعر الحديث بالمغرب، وهو الشاعر و الإعلامي المغربي مصطفى قشني (1967م) وهو عضو إتحاد كتاب المغرب، له أعمال إبداعية متعددة خاصة الشعرية على رأسها :

- أجراس الريح 1996 عن دار البوكيلي للطباعة و النشر.
- أشجار المرايا 2000 مؤسسة النخلة للكتاب بوجدة ضمن منشورات منتدى رحاب.

- أشجار المرايا 2004 الطبعة الثانية عن دار البوكيلي للطباعة و النشر بدعم من وزارة الثقافة المغربية.
- في ذمة الضوء 2014 عن الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت لبنان ،
- أبعد من سماء ...أحلق 2015 مؤسسة شمس للنشر و الإعلام القاهرة مصر.
- تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته 2016 دار فضاءات للنشر و التوزيع عمان.
- فراشاتها..الوارفة الاشتعال.. 2019 دار فضاءات للنشر و التوزيع، عمان.
- على محض أجنحة 2019 عمان دار فضاءات للنشر و التوزيع عمان.
- ما لم يقله الورد 2021 أكورا للنشر و التوزيع ، طنجة المغرب.
- على عكس ما يشتهي الظل 2023 جزيرة التكنولوجيا ، منشورات الحياة المغربية.

ما يمكن أن نلاحظه ضمن هذا المسار الإبداعي تنوع الرؤيا في شعره، و نحاول من خلال ديوانه " تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" أن نقارب تجربة الرؤيا الشعرية الحداثية عنده .

إن الحداثة الشعرية عند الشاعر المغربي مصطفى قشني تتشكل من خلال الوعي بالرؤيا الشعرية، وهو على غرار أدونيس ينظر إلى الشعر على أنه الثابت الذي يحتم عليه البحث عن نظام جديد في إطار المتحول، فيصبح التحول والتغيير الإبداعي الحداثي، إبداعا على مستوى الرؤيا والثورة ضد المألوف العتيق.

إشكالية البحث:

و الدراسة على هذا الأساس تعالج الإشكاليتين الآتيتين:

- ما مفهوم الرؤيا في في الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني؟
- ما هي تجليات الحداثة الشعرية عند مصطفى القشني من خلال ديوانه الشعري"تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته".

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في إطار التعريف بالملامح الشعرية الحداثية عند الشاعر المغربي خاصة على مستوى الرؤيا، ونعرج على أهم المحطات الشعرية التي شكلت ملامح شعر الحداثة عند شاعر مصطفى القشني، ومدى تمثله واستحضاره مفاهيم الحداثة في ديوانه هذا، وهو أمر يمكننا من التثبت بالملموس على المساهمة الإبداعية المهمة للشاعر في حقل الحداثة الشعرية، التي حاول من خلالها تجاوز المتوارث من الشعر، محاولا جعل الشعر كونا يتسع لجميع الرؤى والمواقف والأفكار، وجعله إطارا تنصهر من خلاله التجربة الشعرية الكونية لهذا الشاعر المتميز إبداعا.

منهجية البحث:

نتبع في دراستنا هذه المزاوجة بين النسقية، والسياقية في التعامل مع النص الشعري، من حيث استقراء مكوناته و التعرف عليها من جهة ثانية، والدخول إلى النص من بوابة اللغة وبنائها، ما يجعلنا ننفتح أكثر على التجربة الاجتماعية، واللغوية لهذه النصوص الشعرية من هذا الديوان على وجه التحديد.

1- وقفة مع الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني:

تسعى الحداثة إلى أجرأة خطاب جديد مبني على الحرية، والانطلاق في بناء رؤى وأفكار جديدة تناهض من خلالها التيار التقليدي القديم، بل القطيعة في بعض الأحيان مع الموروث، "فبالرغم من أن الحداثة يمكن تحديدها بوضوح بحركة متميزة من حيث ابتعادها القصدي، وتحديدها الدائم الإشكال الأكثر تقليدية في الفن و الفكر، إلا أنها تتميز أيضا بقوة من حيث تنوعها الداخلي الهائل في المناهج والتوجهات، هي حركة تدخل غالبا حلبة التنافس المباشر، نتيجة ابتكاراتها وتجاربها، وتعرف غالبا بما تعلن أكثر مما تعرف بها تتوجه إليه على نحو بسيط"[1].

انطلاقا من هذا المبدأ يرى الباحث رايموند ويليامز أن الحداثة تنطلق من فكرة التعبير، وتجاوز النمطية التقليدية ، هذا التجاوز ما يسمى بالخلخلة المنهجية والفكرية والمعرفية التي تقرأ النص الشعري قراءة حداثية بعيدا عن القراءة الأصولية التراثية التي تعمل على " تخليد الأصول ومتابعة خطوط التطوير وتعيين الغايات و بناء الهويات فأبدى بفضل ذلك نفورا حادا من التفكير في الأخلاق، وتعويض الصورة المحطمة للهوية"[2] .

[1]- رايموند ويليامز. من طرائق الحداثة، ترجمة: فاروق عبد القادر، عالم المعرفة ع 246 الكويت 1999 ص 58.
[2]- عبد السلام العالي: ثقافة الأذن و ثقافة العين، دار توبقال، الدار البيضاء ط1، 1994 ص 122.

النفور الناتج عن تخليد الأصول وعوضه إقبال على بناء الهوية، والبحث في التفكير والأخلاق، غير أن شاعرنا لم ينفر من التراث ولم يهجره رغم إيمانه بالحداثة في الشعر، لقد كان التراث ملهما له، استطاع الانفلات من قيوده، ولكن استلهم منه رؤيا شعرية.

لم ينظر الشاعر مصطفى قشني إلى الحداثة على أنها" تحدي التراث ثم رفضه رفضا عنيفا، والتصميم على القطيعة الكاملة مع الماضي"[1] بل على أنها تغذي التراث و تبث في شريانه مصل الحياة والاستمرار، نلحظ هذه المزاوجة بين الحداثة والتراث في ديوانه الشعري"تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته"، هذا الديوان ليس مجرد حضور للتاريخ والتراث الأندلسي والماضي، بل هو بعث للذاكرة الجماعية العربية التي يعبر من خلالها الشاعر عن حضور الأندلس بتاريخها وحضارتها وفنها وإبداعها في الحضارة الإنسانية بمنطلق ورؤية حداثية.

تظهر الحداثة في هذا الديوان من خلال ما يطرحه الشاعر من قضايا تمس الهوية والتاريخ والحضارة الإنسانية ببلاد الأندلس، قضايا تتجاوز تاريخها لتعانق راهنيتها من خلال ثنائية الوجود والفقد، الحنين والمستقبل.

هذه رؤية جديدة مكنت الشاعر الحداثي من تبني رؤية كونية إنسانية متجاوزة لجميع الثقافات و اللغات، إن الشاعر مصطفى قشني على غرار الشعراء الحداثيين هو في منظور الحداثة: "مجدد وإنه يحمل رسالة إصلاحية يجب إبلاغها ونشرها في المجتمع حتى يؤدي دوره كاملا غير منقوص وحتى يؤثر في هذا المجتمع الذي يعيش فيه ويوجهه الوجهة الصائبة"[2] ، فمن خلال هذا التجديد يعمل الشاعر المغربي مصطفى قشني على نشر قيم إنسانية وكونية في أبعد حدودها الحقوقية و الجمالية والإبداعية في نسق صوفي ينطق الذات الحالمة بشساعة الكون، وإلغاء الحدود بين الإنسانية جمعاء على أساس أنها تجتمع تحت قيم موحدة سلفا في الذات الإنسانية.

لا يمكن أن تتحقق الحداثة الشعرية مرامها دونما التوسل إلى اللغة التي تسمو بالإنسان والكون وبالذات، حيث إن" اللغة أكثر من وسيلة نقل أو للتفاهم إنها وسيلة استيطان واكتشاف، ومن غاياتها الأولى أن تثير وتحرك وتهز الأعماق و تفتح أبواب الاستباق إنها تهامسنا لكي تصير أكثر همسا لكي تتلقن،إنها تيار تحولات يغمر من إيحائه وإيقاعه

1-رايموند ويليامز. من طرائق الحداثة، ترجمة: فاروق عبد القادر، عالم المعرفة ع 246 الكويت 1999 ص79.

2- باقي محمد:وعي الحداثة و التجربة الشعرية لدى أدونيس، مقاربة في الرؤيا و التشكيل، أطروحة جامعية 2017/2016 جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس- كلية الآداب واللغات والفنون، الجزائر ص 09.

وبعده، هذه اللغة فعل، نواة حركة خزان طاقات، والكلمة فيها أكثر من حروفها و موسيقاها، بها وراء حروفها ومقاطعها دم خاص، ودورة حياتية خاصة فهي كيان جوهري في دمه وجلده، وطبيعي أن تكون اللغة هنا إيحاء لا إيضاحا"[1].

الأمر ذاته ينطبق على الشاعر مصطفى قشني الذي يحاول من خلال دواوينه الشعرية أن يجعل من اللغة وسيلة لأجرأة الشعرية في مستوياتها المتعددة سواء من حيث إصلاح المجتمع أو تنويره، أو فتح آفاق جمالية جديدة تجعل القارئ ينظر إلى اللغة في أبعد من صورتها التعبيرية إلى البحث عن الدلالات والإيحاءات اللغوية التي تحمل بين طياتها قيما متنوعة، قيما تعالج إشكالات الفرد في علاقته بالذات والمجتمع والبحث عن حلول لها في إطار من العقلانية مستثمرا البعد التاريخي و الإرث الحضاري والديني في ذلك وبخاصة إذا اعتبرنا "العمل الفني ينبغي أن يكون حوارا بين الفنان و أداة التعبير الخاصة به" [2].

تخضع التجربة الشعرية عند الشاعر مصطفى قشني لمبدإ التنوع والابتعاد عن التكرار، والغوص في شطآن الخلق الإبداعي، إنها تجربة شعرية حداثية تنظر إلى الحياة بطريقة جديدة تختلف عن نظرة الشاعر التقليدي للحياة والإبداع والذات والكون والإنسانية.

تظهر الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني من خلال اهتمامه بالخَلق الفني والجمالي، ومحاولة استخدام الخيال والصور البلاغية لإقامة علاقة بالمعنى واللفظ،منطلقا من ملفوظات تلامس الحياة اليومية للفرد في علاقته بذاته و محيطه.

في ديوانه " تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" يقول:

" كيف أدنو لأبتعد

كيف أغيم

لتمطر كأسي

هذا المساء

تحت رذاذ النيون

1- أدونيس : مقدمة الشعر العربي، دار العودة بيروت لبنان ط1، ص70.

2- جاكوب كورى: اللغة في الأدب الحديث الحداثة و التجريب،ترجمة ليون يوسف و عزيز عمانؤيل، دار المأمون بغداد ط1، 1989 ص272.

دون أن أتفقد

ما بقي مني

من شحوب الأمس"[1]

جاء الكلام هنا بصيغة البلاغة الإبلاغية، بلاغة اتخذت السؤال فضاء لطرح ما يسكن الذات من ذكريات وصور الماضي، هي إبلاغ عن ذات يسكنها التاريخ في زمن الحاضر، فالدنو إلى الأندلس هو محاولة للابتعاد عن تجربة الخسارة والفقد التي مُني بها العرب المسلمون في هذه البلاد، الشاعر يشبه ذاته بالغيمة، ولكنها غيمة غير ماطرة بل غيمة ذكريات تمطر مشاعر الحزن والفقد وخيبة الأمل التي تتكرر في الذاكرة الجماعية.

هذا المقطع بالذات يومئ بالتجربة الشعرية الحداثية عند مصطفى قشني، و تشكل بذلك بناء متكاملا شكلا ومضمونا، إضافة إلى تسخيره الخيال والعاطفة، ولاشك أن الحضور الذاتي يصطبغ على التجربة بعدا إنسانيا و قيميا، يقول في مقطع آخر:

" أفتح النافذة:

زرقة أبعد مدى

زرقة في أقرب مدى

و بينهما أنهار عطشى

تعبرها قوارب خرساء

الغيم العملاق لايزال مسمرا

على الشرفات منذ قرون مضت

والحمام الزاجل لا يزال يحلق

مثنى مثنى في أعلى " المسجد الجامع"

1- مصطفى قشني: تحت سماء أندلسية، كالنهر في عزلته ص 07.

سماء مبلطة بصمغ الأشجار

وفؤوس خفية تحفر

الجسر/الجراح ببطء"[1]

نقف عند السطر الأخير، الذكرى تعود بالشاعر إلى تذكر الأمس القريب الذي كانت فيه الأندلس بلاد علم وحضارة، وبلاد عرب مسلمين تركوا في كل جزء منها بصمة إنسانية، حضارية إبداعية جمالية جعلت الشاعر ينظر إلى هذه الأجزاء (الأنهار، الغيم العملاق، الشرفات، الحمام الزاجل، المسجد الجامع، الجسر،...) على أنها إرث عربي إسلامي يفتح الجراح، جراح الذكرى والماضي، وفي ذكره لهذه المكونات انعكاس لتجربته الذاتية، ولشعره الحداثي الذي يتأسس شكلا وبناء مع مقاربة حداثية في عمقه، منسجم بين مكوناته من خلال تأسيس الحاضر على الماضي.

لقد اتخذ مصطفى قشني التراث مدخلا لتجربته الشعرية في ديوانه هذا، فكانت تجربته مزيجا بين الحداثة والتراث العربي الإسلامي في بلاد الأندلس، ما يعكس ارتباطه بالحضارة العربية الإسلامية، فكانت الحداثة الشعرية وفق هذا المنظور عند مصطفى قشني توازي إلى حد ما حداثة الجابري، بمعنى أن الحداثة من زاوية الفعل الشعري عند قشني "لا تعني رفض الذات و لا القطيعة مع الماضي، بقدر ما تعني الارتفاع بطريقة التعامل مع التراث إلى مستوى ما نسميه المعاصرة أعني مواكبة التقدم الحاصل على الصعيد العالي"[2].

الحداثة الشعرية عند مصطفى قشني هي مشروع أبدع من خلالها الشاعر مواقف إنسانية في قالب جمالي وفلسفي ضمن بوثقة لغوية بلاغية أنتجت حوارا بين الحداثة والتراث والذات والإبداع ضمن نسق من عوالم ممخضة بالرمزية و الأسطورة و الإيحاء.

يقول في إحدى لقاءاته الصحفية:" المثقف العربي الحقيقي في خضم المرحلة الراهنة يجب عليه أن يطرح قيما ومشتركا إنسانيا وكونيا، وهو ما يعني بالضرورة الانتصار إلى ما أصبح يصطلح عليه بمركزية الإنسان ومسؤوليته أمام ذاته، وأمام الآخر متسلحا بزاد العقلانية والحداثة"[3]

1- عن المرجع السابق ص 17/16.

2- محمد عابد الجابري:التراث و الحداثة ص 15.

3- باسمة حامد: مجلة الثقافة الجزائرية حوار أجرته الصحفية مع الشاعر سنة2017 ونشر في هذه المجلة الإلكترونية الثقافية.

في هذا التصريح الصحفي يقدم مصطفى قشني تحديات المثقف العربي وضمنه المبدع، والمتمثلة بالذات في راهنية القيم المشتركة إنسانيا وكونيا، وأن الإبداع يجب أن يشتغل على الإنسان بل يجعله محور الاشتغال من خلال آليات التفكير الحداثي والعقلاني.

تظهر هذه المنطلقات في الرؤيا التي يقدمها من خلال فلسفته الشعرية.

2- الرؤيا الشعرية عند مصطفى قشني:

يشكل مصطلح الرؤيا الشعرية خروجا عن المألوف الشعري، ومحاولة بناء الاختلاف والتحول، بدل الثبات والنمطية، ارتبطت الرؤيا الشعرية بالحداثة الشعرية، وارتبطت الحداثة الشعرية بدورها كما أسلفنا الذكر بالثورة على المتوارث من الكتابة الشعرية، خاصة في الجانب الشكلي والبنائي والموضوعي، واتخذ الشعر ضمن بوثقة التحول مكانا له من خلال تبنيه مسار الرؤيا والذي أصبح بموجبها: " تمردا لغويا مهذبا، وخروجا على النظام المقرر لنهج الاستعمال اللغوي العادي"[1] لذلك تعمد الحداثة الشعرية إلى التمرد اللغوي المهذب والبحث عن نظام جمالي وبلاغي يسمو بالشعر إلى مرتبة أكبر.

إضافة إلى هذا فإن الشعر في الحداثة اليوم أصبح يراهن على مقومات البناء العلائقي بين مكونات القصيدة الحداثية، كالدلالة الموحية ولعبة البياض والسواد، و التشكيل البصري، ومادامت هذه المقومات تساهم في تشكيل القصيدة الشعرية الحداثية، فإنها لا يمكن أن تتحقق بعيدا عن الرؤيا، والرؤيا الشعرية هي فلسفة الشاعر ونظرته لما حوله، إن المبدع الشاعر في زمن الرؤيا الشعرية" من يبدع في نفسه صورة خيالية أو مثالا يبرزه إلى الوجود الخارجي، وقد يكون الإبداع كشفا لما لم يعرف بعد، وقد يكون تأليفا جديدا لأشياء معروفة، شريطة أن يجيء هذا التأليف شكلا لم يعرف بعد"[2] بمعنى أن الرؤيا هي منهج الشاعر الحداثي في اختيار الموضوع الشعري، و الرؤيا هي أيضا" العين الثالثة، أو عين العين، تلك البصيرة، ذلك الفهم للأشياء الذي هو أعمق من الأعماق، وأعلى من الأعالي، وتظهر الأشياء بهذه العين الجديدة، في تغير مستمر إذ لا تستقر على حال واحدة، وهذا التغيير هو مقياس الكشف"[3] على هذا الأساس تصبح الرؤيا منهجا للنظر الإبداعي وطريقة في التعامل مع القضايا القيمية، والإنسانية التي يعالجها المبدع.

1- عبد الله الغذامي: الموقف من الحداثة ومسائل أخرى دار البلاد الجدة 1987ص 42.
2- أدونيس: الثابت و المتحول(صدمة الحداثة) ص 168.
3_ المرجع السابق ص 168.

إن الرؤيا في الشعر هي " تعميق لمحة من اللمحات أو تقديم نظرة شاملة وموقف من الحياة يفسر الماضي ويشمل المستقبل"[1] وتتم هذه العملية عن طريق قراءة الواقع واستشراف المستقبل من خلال نظرة تختلف عن النظرة العادية، إنها مستوى من النظر الواقعي الذي يصل مستوى انعكاس الواقع بتعبير أدونيس، وهو واقع لا يراه إلا الشاعر وفق موقفه الخاص، عبر ما أسماه أدونيس بالعين الثالثة، واقع محاط بثنائية الغموض والمتخيل، والغموض ضمن نسق الرؤيا حقيقة وكشف إن "الوهم الذي تخلقه القصيدة أكثر الحقائق يقينا، لأن مهمات الشعر المعاصر أن يفتح دروبا إلى ذلك العالم الخفي وراء العالم الظاهر فيكون الشعر في هذه الحالة مفاجئا وغريبا وعدوا للمنطق والحكمة والعقل"[2].الوهم والغموض باعتبارهما عنصرين رئيسيين في نسق القصيدة الحداثية يتأسسان وفق مبدإ الخلايا بمعنى تصبح القصيدة الشعرية عبارة عن مجموعة من "الخلايا المتجاورة مبنية هي بدورها على مشاهد متجاورة"[3] تترابط هذه الخلايا مكونة نسقا دلاليا في تلاحم كبير بين مكونات القصيدة متولدة عنها إيحاءات متنوعة، والناقد يعمل على ربط هذه الخلايا فيما بينها للوصول إلى تلك الرؤيا.

تؤمن الحداثة الشعرية بالرؤيا إلى حد كبير، فهي تعتبر أن الشعر لا يمكن أن يكون إلا إذا تبنى الشاعر موقفا تجاه ذاته ومحيطه وفلسفته، ولكي تتشكل الرؤيا لابد لها من قالب يحتويها واللغة بذلك هي القالب الذي يحتوي اللغة الشعرية البنية في أصلها على الرؤيا، مشكلة بذلك مساحة تلاق بين المبدع و القارئ.

بعودتنا إلى الشاعر مصطفى قشني وديوانه" تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" نجد الشاعر يرسم عوالم ممتدة وشاسعة على المستوى اللغوي، تصبح معه اللغة أيقونة الرؤيا الشعرية من خلال التشكيل البلاغي، والدلالي والإيحائي ترسم لوحة مليئة بالأخيلة و الوعي بالذات الحالمة بكونية الإنسان، يقول:

" قرطبة في الليل أسطع من نهارها

خوابي استعاراتها فائضة عن اللزوم

تهز روحي الصفية بهدوء نسماتها

1_ عبد الرحمن محمد القعود: الإبهام في شعر الحداثة (العوالم والمظاهر وآليات التأويل) عالم المعرفة الكويت 2002 ص 133.

2_أدونيس: مقدمة للشعر العربي ط 3 دار العودة بيروت 1979ص54.

3_ أحمد درويش: في نقد الشعر(الكلمة و المجهر) دار الشروق القاهرة 1996 ص 102.

تسدل ستائر أرق طويل ألم بي[1]"

اللغة في هذا المقطع الشعري تأبى البقاء في صفتها التعبيرية الدلالية وتنتقل إلى مستوى صناعة المعنى والخلق اللفظي الذي يتجاوز الحاضر ليعانق الماضي، اللغة هنا تصبح آلة تسافر بك من الحاضر إلى الماضي عائدة بك إلى زمن الأندلس.

تحضر قرطبة في هذا المقطع ليؤكد من خلالها على تاريخ هذه المدينة الأندلسية العريق والغني فنا وإبداعا... وإن كانت قد انتقلت من حضرة المسلمين إلى الغربيين، لكن إشعاعها العلمي والثقافي في أسوء لحظاتها يبرز بقوة ماحيا كل مظاهر القهر وسوء الحظ، والاستعارة انتقلت بحمولتها البلاغية كي تصبح جزءا من هذا العالم الذي صنعه الشاعر للأندلس عالم ينقلها إلى مشهد الخلود والاستمرار العلمي والفني والإبداعي، التي جعلت روح الشاعر ساكنة مطمئنة رغم ما عاشته هذه المدينة من مآسي إنسانية.

هذا الصفاء الروحي الشبيه بالصفاء الصوفي الذي يسافر بالشاعر إلى عوالم مختلفة يصنع من خلالها رؤيا تجاه العالم الذي يعيشه موازاة معه يصنع عوالم تسمو إنسانيا وقيميا وهو في ذلك ماسك بتلابيب اللغة متحكما فيها لتصبح قوالبا لرؤياه الشعرية.

يتابع مصطفى قشني رحلة العبور إلى الماضي الأندلسي، جاعلا التراث أداة لترجمة هذا العبور متأرجحا في ذلك بين ذاكرة الحضور (الذات الشاعرة) و الغياب (الأندلس) يتأرجح بين الواقع و الخيال هاربا من الأول متمسكا بالثاني يقول :

" مثل قيثارة أندلسية تنزف دما

تسيل دمعا تتشظى مرايا صامتة

الأطياف و الأشباح، تشعل أنغاما

تتدحرج من أعلى حرير الهاوية"[2]

و يقول في مقطع آخر:

1_ مصطفى قشني: تحت سماء أندلسية ص 34.

2_ المرجع السابق ص 40.

" في جسارة الغيم الأندلسي ما يشبه

الإغراء و الإغواء، المطر يتغنج

انسيابا في كؤوس المدى، والرغو

ومض خجول دافق يطفو بياضه[1]"

في المقطع الأول إشارات إلى الماضي الدامي الذي عرفته الأندلس بسبب الحروب الأهلية، الماضي الدامي الممزوج بالحياة، والحياة هنا بمعنى الفن والإبداع، تصبح المعاناة مرايا تنكسر وتتشظى رفقة ما خلفه العرب المسلمون في الأندلس من تراث معماري وفني وإبداعي، فتصبح الكلمات لوحة فنية يرسم من خلالها الشاعر حياة تنبثق من الموت، و تستمر في الغيم الأندلسي.

في المقطع الثاني حيث يشير المطر والغيم إلى الولادة والبعث من جديد، وبث روح جديدة تطفو على كل المشاعر، مشاعر الحزن والغم الذي ركب الشاعر وهو يحاول أن يحيي زمنا مضى، ويكتب له شهادة ميلاد في الحاضر.

قد جاء التركيب البلاغي منسجما مع رؤيته للكون و الحياة التي يحاول أن يعيدها ويبثها في ثوب جديد بعيدا عن كل خسارة وحزن.

في قوله مثلا: مثل قيثارة تنزف دما" (من الديوان ص 40)، وردت القيثارة لتضيء مساحة نفسية في ذات الشاعر، تلك المساحة التي تحتلها ذكرى الأندلس التي فُقدت، فأصبحت نزيفا مستمرا لا يتوقف في قلب كل مسلم وعربي، إسناده الأنغام للأطياف والأشباح كناية على استمرار الحياة والحب في الأندلس.

ما يمكن أن يلاحظ في هذا الصدد أن " الانزياحات اللغوية و الأسلوبية، فإنها لا تشكل عائقا في بنيات الشعر المعاصر الرؤياوي، وإنما تزيده جمالا، غموضه يدركه المتلقي عند وصوله إلى منتهى الدلالات، وفك شفرات النص"[2].

لا شك أن ديوان مصطفى قشني" تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" مليء بالانزياحات اللغوية والأسلوبية، وهي آليات فنية تسعفه في بناء رؤاه الشعرية وتقديم فلسفته الفنية، ففي غموضه الشعرية تكمن الجمالية، وتتجلى

1_ المرجع نفسه ص 40.

2_ يحي سعدوني: سيرورة بناء الرؤيا في الشعر العربي المعاصر، قصيدة سماء بعيدة لعاشور فني أنموذجا، مجلة الموروث، مجلد 8، العدد الأول سنة 2020 ص 96.

بوضوح الرؤيا الشعرية، ومحاولة فك شفرات هذا الديوان نشوة ولذة فنية، توصل القارئ إلى فتح عوالم فنية في منتهى الروعة.

في إطار استلهامه التراث العربي الإسلامي الأندلسي بغية بناء رؤاه الشعرية، يقدم لنا في المقطع 28 من الديوان شخصيات عربية وإسلامية لقيت اهتمام النقاد والمثقفين قديما وحديثا ، يقول :

" ... وأنا أرتشف

قهوة سوداء مسكوبة من عيون غجريات

شقراوات، أتملى طلعة ابن خفاجة

ونكبة ابن عمار، وعربدة ابن سهيل

وحزم ابن تاشفين ... هيهات اندلق

الجرد على الورق. ذروة اليأس الاستعارة

وماتبقى ظلال وأقنعة فقط

اختزلها ابن خلدون في مقدمته وعبره

ووثقها ابن عبد ربه في عقده الفريد

وختمها ابن حزم عشقا في طوق حمامته

المحلقة تحت إبط سمكة سلفادور

دالي المجنحة في ذروة استعاراتها

الفائضة في أعماق الأعماق"[1]

1_ مصطفى قشني: تحت سماء أندلسية ص 44_45.

لقد استحضر الشاعر عددا من الشخصيات التي عُرفت في مجالات مختلفة(فنية، إبداعية، فلسفية، نقدية، سياسية ...) والهدف من ذلك " توظيفها واستخدامها لحمل بعد من أبعاد تجربة الشاعر المعاصر، أي أنها: تصبح وسيلة تعبير وإيحاء في يد الشاعر يعبر من خلالها عن رؤياه المعاصرة"[1].

لقد استلهم الشاعر مصطفى قشني شخصيات من التراث الإسلامي بالأندلس على غرار الشعراء المحدثين محاولين جعل هذا الاستلهام تجربة تعكس رؤاهم المعاصرة، إنها ليست مجرد عملية تذكر واستحضار، بل تصبح إعادة إحياء وصياغة للموروث، ومحاولة جعل تلك الشخصيات بماضيها وإرثها الديني والثقافي والإبداعي والسياسي جزءا من الحاضر، تساهم في بناء النسق الحضاري الحديث من داخل الشعر.

يبدو أن الشاعر قشني باستحضاره للشخصيات التراثية (ابن خفاجة، ابن عمار، ابن سهيل، حزم ابن تاشفين، ابن خلدون، ابن عبد ربه، ابن حزم،) إنما هو تأكيد على ماض غني متجدد يأبى الموت، يعيش على الأقل بين الكتب وأشعار الأندلس، ومصطفى قشني هو الآخر يحاول تخليد هذه الشخصيات بتراثها الزاهر من خلال دمجها في رؤياه وعالمه الشعري، محاولا الجمع بين الشخصيات الأدبية و النقدية و الدينية ...

لم يتوقف الشاعر مصطفى قشني عند استدعاء الشخصيات العربية المسلمة بالأندلس بل تعداها إلى الشخصية الأجنبية أيضا، والتي لعبت دورا في التلاقح الثقافي و الإبداعي.

خاتمة

لقد استطاع الشاعر مصطفى قشني من خلال تبني الرؤيا في القصيدة الشعرية الحداثية،- و التي يعتبر أحد روادها في المغرب،- أن يعبر عن موقفه تجاه الكون والحياة والذات، وديوانه " تحت سماء أندلسية كالنهر في عزلته" تجربة حقيقية لهذا البناء، حيث لاحظنا بعد تحليل بعض من مقاطعه الشعرية أن الشاعر يتجه إلى وضع هندسة بنائية للنص، متميزة على مستوى الوحدات واللغة، فتنتقل اللغة معه من وظيفتها التعبيرية التواصلية، إلى لغة خاصة لغة تتجاوز الدلالة التركيبية والنحوية، والبلاغية، لغة تتحرك ضمن بوثقة الرمزية، وضمن هذه البوثقة تحديدا تحاول اللغة أن تصنع من خلال ذاتها لغة أخرى تجمع بين تمفصلاتها الرؤيا، بعيدا عن القواعد النحوية والصرفية والبلاغية...

1_ علي عشري زايد: استدعاء الشخصيات التراثية في الشعر العربي المعاصر، دار الفكر العربي القاهرة مصر 1997 ص 105.

لقد كانت الرؤيا الشعرية في هذا الديوان عبارة عن مشاهد فنية، غنية وثرية لتجربة الشاعر في الأندلس، مشاهد تعززت بتوظيف التراث ضمن هذه البوثقة الشعرية، من خلال شخصيات عربية إسلامية، كانت لها علاقة بالأندلس، و ارتبط اسمها بالأندلس، بل إن هذا الاستحضار أغنى هذه التجربة الشعرية في تماه كبير بين ذاته الشاعرة، وبين هذه الشخصيات التراثية من خلال أبعادها التاريخية والفكرية والدينية والسياسية، وهو دليل على غنى ثقافة الشاعر واضطلاعه على المدونات التراثية والغربية، لهذا كانت الحداثة الشعرية عند الشاعر مصطفى قشني ممخضة بالتراث ومنسلة من رؤيا كونية إنسانية.

مراجع البحث:

- أحمد درويش: في نقد الشعر(الكلمة و المجهر) دار الشروق القاهرة 1996.
- أدونيس: الثابت و المتحول(صدمة الحداثة) دار الساقي للنشر و التوزيع.
- أدونيس: مقدمة للشعر العربي ط 3 دار العودة بيروت 1979.
- باسمة حامد: مجلة الثقافة الجزائرية، حوار أجرته الصحفية مع الشاعر سنة2017 ونشر في هذه المجلة الإلكترونية الثقافية.
- باقي محمد:وعي الحداثة و التجربة الشعرية لدى أدونيس، مقاربة في الرؤيا و التشكيل، أطروحة جامعية 2017/2016 جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس- كلية الآداب واللغات والفنون، الجزائر.
- جاكوب كورى: اللغة في الأدب الحديث الحداثة و التجريب،ترجمة ليون يوسف وعزيز عمانؤيل، دار المأمون بغداد ط1، 1989 .
- رايموند ويليامز. من طرائق الحداثة، ترجمة: فاروق عبدالقادر، عالم المعرفة ع246 الكويت 1999.
- عبد الرحمن محمد القعود: الإبهام في شعر الحداثة (العوالم والمظاهر وآليات التأويل) عالم المعرفة الكويت 2002 .
- عبد الله الغذامي: الموقف من الحداثة ومسائل أخرى دار البلاد الجدة 1987.
- علي عشري زايد: استدعاء الشخصيات التراثية في الشعر العربي المعاصر، دار الفكر العربي القاهرة مصر 1997 .

- محمد عابد الجابري:التراث و الحداثة دراسات ومناقشات منشورات دراسات الوحدة العربية ط3 بيروت 2006.
- مصطفى قشني: تحت سماء أندلسية، كالنهر في عزلته 2016 دار فضاءات للنشر و التوزيع عمان.
- يحي سعدوني: سيرورة بناء الرؤيا في الشعر العربي المعاصر، قصيدة سماء بعيدة لعاشور فني أنموذجا، مجلة الموروث، مجلد 8، العدد الأول سنة 2020 .

مجلة أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات القانونية والاقتصادية والإنسانية برؤية حضارية تكاملية
A peer-reviewed journal in law, economics, and humanities from an integrative civilizational perspective

"Voicing the Margins: Media, Youth Expression, and Cultural Resistance in Nabil Ayouch's *Casablanca Beats*"

Youssef ACIM
Ph.D holder in: American and British Film Studies.
Sultan Moulay Sliman University, Beni Mellal

Nora BARKI
Ph.D in English Studies: Integrating Critical Thinking in the Age of Artificial Intelligence in ELT Classrooms.
USMBA, Faculty of Letters and Human Sciences, Sais- Fez

Abstract:

This study looks at how media representation and cinema interact in Casablanca Beats (Haut et Fort, 2021). It is a ground-breaking film directed by the Moroccan filmmaker Nabil Ayouch. The film, which is set in Sidi Moumen, a culturally vibrant but socioeconomically marginalized district, shows how hip-hop can be a transformative medium for youth empowerment, resistance, and self-expression. This studyexplores how Casablanca Beats reclaims public discourse by providing voice to marginalized Moroccan youth through a critical examination of narrative elements, character development, and stylistic choices. It also looks at how the movie both mirrors and challenges the way Moroccan urban communities are portrayed in the media, providing a different story that is based on artistic agency andauthenticity as well.

The study places the movie in the larger framework of Moroccan media dynamics and global cinematic representation by referencing media theory and postcolonial cultural criticism. Furthermore, the movie's success at esteemed events like the Cannes Film Festival highlights its contribution to establishing Moroccan cinema as a catalyst for social change and discussion. Accordingly, Casablanca Beats is a potent example of mediated resistance that subverts traditional notions of identity, voice, and visibility in Moroccan society.

Keywords: Voice, margins, media, youth, expression, cinema, Casablanca Beats.

I. Introduction

In recent years, Moroccan cinema has become a crucial platform for discussing issues of representation, voice, and identity in a society that is changing quickly. Nabil Ayouch's *Casablanca Beats* (*Haut et Fort,* 2021), a film that effectively combines media, youth culture, and social critique, is one of the most captivating additions to this landscape. The film provides a powerful depiction of young Moroccans using hip-hop as a means of self-expression, empowerment, and resistance. It is set in Casablanca's working-class neighborhood of Sidi Moumen, a neighborhood that has long linked to poverty, marginalization, and postcolonial neglect. In addition to telling a compelling local story, *Casablanca Beats* adds to discussions about religion, politics, art, activism, and cultural identity by concentrating on the lived experiences of urban youth.

The film's setting is firmly anchored in the complicated realities that Moroccan urban youth currently face. These young people frequently live in a world characterized by social constraints influenced by custom, religion, and official rhetoric, economic inequality, and a lack of educational opportunities. Despite these obstacles, they have used alternative forms of cultural production to become more visible and vocal. Hip-hop and rap music, dance, street art, and the production of digital content have all flourished as means of political commentary and self-representation. In a society that has frequently failed to give them sufficient platforms or institutional support, these cultural practices allow young people to express their frustrations, dreams, and aspirations.In this regard, Nabil Ayouch's movie, *Casablanca Beats*, is notable for its dedication to highlighting the inventiveness and tenacity of Moroccan youth. The film, which features real Sidi Moumen youth and draws from their genuine voices and life experiences, blurs the boundaries between fiction and documentary. Besides focusing on youth expression, Ayouch, who is well-known for his socially conscious films, challenges the prevailing representations that are frequently promoted by Moroccan mainstream media. By redefining what it

means to be young, urban, and Moroccan in the twenty-first century, *Casablanca Beats* hence serves as a cultural product as well as a means of mediated resistance. *Casablanca Beats* strategically employs hip-hop culture and cinematic techniques to empower Moroccan youth and contest stereotypical portrayals of marginalized communities, asserting itself as a tool of social transformation and mediated resistance (Kellner 1–2; Rose 22–25). Thus, this research paper places the movie within the larger theoretical frameworks of media representation, postcolonial cultural criticism, and youth subculture theory by examining its narrative structure, aesthetics, and reception. By doing so, the movie not only captures the hopes and hardships of Moroccan youth, but it also takes part in a broader movement to use art to reclaim public space and give voice to the voiceless.

- **Research Questions**

In order to examine *Casablanca Beats'* sociocultural and cinematic significance within Moroccan and larger postcolonial media landscapes, this academic study is guided by two main research questions:

1. How does the film represent marginalized youth and urban space?
2. In what ways does the film serve as a critique of mainstream media?

The film's engagement with the lived realities of marginalized Moroccan youth, especially those who reside in socioeconomically disadvantaged neighborhoods like Sidi Moumen, is the subject of the first question. In *Casablanca Beats*, these urban areas are often portrayed in local and global media as places of neglect, extremism, or delinquency. They are reframed as hubs for political expression, creativity, and resiliency.

Grounded in Henri Lefebvre's concept of the**"production of space"**and Stuart Hall'stheory of**representation as a site of ideological struggle** (33; 128),this academic research explores how Ayouch's film challenges stereotypes by emphasizing the subjectivity, talent, and agency of young people.

Through art, music, and conversation, the young people are shown to be active contributors to changing their surroundings rather than being passive victims of it.

The second research question places the movie in the context of alternative narrative production and media critique. The variety of voices and experiences within Morocco's social fabric has frequently not been sufficiently reflected by the country's state-run or commercially driven media. In contrast, *Casablanca Beats* uses hip-hop, a localized but globalized form of cultural resistance, as a counter-hegemonic language to subvert prevailing narratives. The film challenges the polished and frequently sanitized imagery that is promoted by Moroccan mainstream media with its unvarnished visual aesthetic, spontaneous dialogue, and use of real-life actors.As a result, *Casablanca Beats* aligns with **Douglas Kellner's theory of oppositionalmedia,** which views cultural production as a site of ideological contestation, while also resonating with the aesthetics of **Third Cinema**, a politically engaged film movement that foregrounds marginalized voices, as theorized by **Teshome H. Gabriel** (87; 30–35).

- **Thesis Statement**

The central claim of this academic research is that, by combining hip-hop culture and cinematic storytelling, Nabil Ayouch's *Casablanca Beats* (*Haut et Fort*, 2021) provides a powerful counter-narrative to Morocco's prevailing media discourses by elevating the voices of marginalized youth. By showing how artistic expression becomes a means of agency, resistance, and self-definition for a generation frequently left out of mainstream representations, the movie challenges prevalent stereotypes of urban poverty, delinquency, and voicelessness.

This research paper thus argues that *Casablanca Beats* serves as an intervention in the national and international conversation about urban identity, cultural legitimacy, and visibility, in accordance with

postcolonial and media-critical frameworks, rather than just being a fictional depiction of Moroccan youth. Ayouch uses a hybrid filmmaking technique that combines documentary aesthetics.

The film challenges hegemonic narratives that reduce Moroccan youth to figures of pity, fear, or instruments of state control by elevating hip-hop as both a cultural expression and a political tool. Instead, it reimagines them as agents of creativity, resistance, and hope. As part of a larger process of cultural decolonization, this act of cinematic reimagining helps the margins reclaim their place in art and public discourse. *Casablanca Beats*is therefore more than just a movie; it is a kind of mediated resistance that challenges prevailing ideologies, recasts the urban periphery, and encourages viewers to hear perspectives that have been suppressed for a long time by institutional and cultural hierarchies.

- **Methodology**

To investigate *Casablanca Beats* as a cinematic text and a cultural intervention, this research paper uses a qualitative, interdisciplinary methodology that combines textual analysis, media discourse analysis, and cultural criticism. These complementary methods are ideal for revealing the film's complex exploration of issues of youth identity, marginality, and media representation in the Moroccan setting.

The narrative structure, character development, visual style, dialogue, and soundscape of the movie are all closely examined as part of the textual analysis component. Particular focus is placed on how these components interact with Moroccan youth's everyday experiences, express ideological viewpoints, and create meaning. The study adopts a semiotic and poststructuralist approach to cinematic analysis, emphasizing how film constructs and conveys social meaning through systems of signs, codes, and culturally embedded narratives. Drawing on the foundational work of **Christian Metz**, who conceptualizes cinema as a structured language system, and **Roland Barthes,** whose theories on mythologies and signification illuminate the ideological work of visual texts, this framework explores how

cinematic form participates in broader discourses of power and representation. Additionally, informed by **Gayatri Chakravorty Spivak's** theory of subalternity, the analysis considers how cinematic language may either reproduce dominant ideologies or serve as a space where silenced and marginalized subjects attempt to "speak," thereby transforming film into a contested site of meaning production and cultural negotiation.

To place the movie in the context of larger discussions about Moroccan media narratives, the study also uses media discourse analysis. This includes a look at how Moroccan youth, particularly those from outlying areas like Sidi Moumen, are generally portrayed in the country's state media, television, and mainstream press. This method examines the ideological ramifications of representation and omission as well as the power structures ingrained in media language, drawing on the theories of Stuart Hall and Teun van Dijk. It also examines how *Casablanca Beats* has been received by the general public and critics in Morocco and abroad in order to evaluate *Casablanca Beats'* dialogic relationship with prevailing media discourses, including an analysis of the film's critical and popular reception in Morocco and abroad.

II. Media Representation and Cultural Production

a.Representation as Ideological Struggle: Stuart Hall's Encoding/Decoding Model

At the heart of *Casablanca Beats* lies a negotiation over cultural meaning, identity formation, and ideological contestation. Stuart Hall's theories of media representation offer a critical entry point to unpack this dynamic. In his foundational essay "Encoding/Decoding," Hall disrupts the traditional transmission model of communication and posits that meaning is not fixed by the sender but is actively constructed by audiences within specific sociocultural contexts. The media message, therefore, passes through a complex process of encoding (production) and decoding (reception), where power and ideology shape both ends of the communicative circuit (131–34).

Within this framework, Ayouch's *Casablanca Beats* can be read as an encoded intervention that positions marginalized Moroccan youth not as passive recipients of media narratives but as agents of re-signification. Through the mise-en-scène of Sidi Moumen's hip-hop pedagogy, Ayouch constructs counter-hegemonic representations that challenge dominant ideologies of urban criminality, radicalization, and disenfranchisement. His characters, who are often viewed through a securitized or pitied lens, are repositioned as articulate cultural producers engaged in a struggle over their own representation. This act of visual and narrative re-framing exemplifies what Hall calls representation as a site of ideological struggle, where meanings are neither natural nor neutral but contested terrains (263).

Moreover, Hall's notion of "preferred readings" and "negotiated" or "oppositional"readings is particularly useful when examining the reception of *Casablanca Beats* both in Morocco and abroad. The film may offer a preferred reading that emphasizes creative resistance and pedagogical empowerment, but viewers—depending on their socio-political positioning—may decode it through lenses of cultural elitism, Western liberalism, or Islamic moralism. This pluralization of meaning underscores Hall's insistence that media texts are polysemic and embedded within broader discursive fields.

b. Media Culture and Critical Literacy: Douglas Kellner's Cultural Studies Approach

Douglas Kellner's cultural theory further sharpens our understanding of Ayouch's project by situating media as a battleground where identity, ideology, and resistance are negotiated. In *Media Culture: Cultural Studies, Identity and Politics Between the Modern and the Postmodern*, Kellner argues that contemporary media forms are central to the construction of subjectivities in late modernity. He emphasizes the importance of critical media literacy as a tool not only for interpretation but also for social transformation (1–4).

Ayouch's work aligns with Kellner's interventionist approach in that it models andpromotes media literacy as an emancipatory practice. The filmic classroom of *Casablanca Beats*, where students engage with rap, poetry, and performance, becomes a metaphorical and literal site of media education. These youth learn not only how to express themselves but also how to critique the representational systems that have historically silenced or distorted their voices. In this way, the film foregrounds media as a terrain of cultural production—a space where youth negotiate their identities in the face of dominant ideologies, whether neoliberal, patriarchal, or postcolonial.

Furthermore, Kellner's conception of media culture as a "semiotic battlefield" is vividly illustrated in the tension between institutional authority (teachers, parents, religious figures) and youth expression in *Casablanca Beats*. The young protagonists resist cultural policing not through violence but through language, rhythm, and embodied performance. Their struggle to be heard is not only a narrative device but also an ideological gesture—an assertion of agency within a media landscape that often renders them invisible or hyper-visible in stereotyped ways.

In integrating the frameworks of Hall and Kellner, this study interprets *Casablanca Beats* not simply as a cinematic artifact but as an act of cultural intervention. It encodes oppositional meanings that challenge hegemonic discourses on youth, class, and Islam in contemporary Morocco, while inviting audiences to critically decode the layered aesthetics and politics of representation.

III. Postcolonial and Cultural Studies Perspectives

a. Othering, Hybridity, and the Negotiation of Identity in *Casablanca Beats*

In grappling with the complex dynamics of identity, visibility, and cultural agency in *Casablanca Beats*, Nabil Ayouch participates in a broader postcolonial discourse that interrogates both external

misrepresentation and internal processes of marginalization. Drawing on the critical frameworks of Edward Said and Homi K. Bhabha, this section positions Ayouch's film within the overlapping tensions of Orientalism, cultural hybridity, and the production of "third spaces" in contemporary Moroccan media culture.

- **Edward Said: Internal Orientalism and the Misrepresentation of the Moroccan "Other"**

Edward Said's *Orientalism* remains a foundational text in postcolonial theory for its critique of how the West historically constructs the East as the irrational, passive, and inferior Other. While Said's focus is largely on Western imperial narratives, his framework has been fruitfully extended to what some scholars term internal Orientalism—the processes by which postcolonial states reproduce forms of exclusion and misrepresentation within their own borders (94).

In this context, *Casablanca Beats* can be read as a response to internal Orientalistdiscourse in Moroccan media and social institutions. The youth of Sidi Moumen, particularly after the 2003 Casablanca bombings, have been subject to a national imaginary that frames them as either victims of poverty or latent threats to national stability. This reductive portrayal mirrors the logic of Orientalism: it essentializes the poor, urban Muslim subject as a cultural Other in need of moral discipline, surveillance, or erasure.

Ayouch's film challenges this representational regime by shifting the lens from criminality and radicalization to creativity and self-expression. In doing so, he reclaims the representational agency of Sidi Moumen's youth. They are no longer merely the objects of state anxiety or foreign NGO intervention but subjects who speak, rap, and perform in ways that resist reductive stereotypes. This reversal destabilizes the dominant narratives that define Moroccan identity through bourgeois, Arab-centric, and often masculinist lenses, revealing the fractures within the nation's cultural self-image.

- **Homi Bhabha: Hybridity and the Emergence of the "Third Space"**

Whereas Said's work diagnoses the problem of cultural misrepresentation, Homi K. Bhabha's *The Location of Culture* offers a theory of cultural production and negotiation. Central to Bhabha's argument is the notion of hybridity, which he defines not as a mere mixture of cultural elements but as a productive tension where new identities are forged in the interstices of difference (56). This process unfolds in what he famously calls the "third space"—a liminal zone where fixed identities are unsettled and new meanings are articulated.

Casablanca Beats occupies and performs such a third space. The arts center in the film is not simply a place of music instruction; it becomes a symbolic and literal site of hybridity where traditional Moroccan values, global hip-hop culture, Islamic morality, and youthful dissent collide and interact. The young artists do not abandon their cultural roots, nor do they uncritically adopt Western expressive forms. Instead, they forge a hybrid language of resistance that redefines what it means to be Moroccan, Muslim, modern, and creative in the twenty-first century.

For instance, when a female student defends her right to rap about gender roles, or when a male student negotiates between prayer and poetry, the film dramatizes the cultural ambivalence Bhabha identifies as the key to postcolonial subjectivity. These students inhabit multiple positionalities—religious and rebellious, traditional and avant-gardewithout fully resolving the tensions among them. Rather than depict identity as coherent or static, Ayouch reveals it as a site of negotiation, echoing Bhabha's insistence that "the question of identification is always the production of an image of identity and the transformation of the subject in assuming that image" (64).

In sum, by creating a cinematic third space, Ayouch reimagines Moroccan youth not as passive inheritors of identity but as active agents in its reinvention. His film aligns with Bhabha's call for a

minoritarian aesthetic, where cultural resistance does not reject dominant norms outright but rearticulates them through subversive appropriation.

IV. Youth and Subculture Theory

a. Symbolic Resistance and the Politics of Voice in *Casablanca Beats*

Nabil Ayouch's*Casablanca Beats* (2021) operates not only within the framework of media and postcolonial representation but also as a vivid case study in youth subcultures as sites of symbolic resistance. Drawing on the critical frameworks of Dick Hebdige and Tricia Rose, this section situates the film within the genealogy of subcultural theory and hip-hop studies, illuminating how marginalized Moroccan youth mobilize aesthetic style, music, and collective performance to resist hegemonic norms and assert alternative identities.

- **Dick Hebdige: Subcultures and the Semiotics of Rebellion**

In his seminal work *Subculture: The Meaning of Style*, Dick Hebdige explores how youth subcultures in postwar Britain use fashion, music, and language to articulate resistance to dominant ideologies. These subcultures, he argues, engage in "semiotic guerrilla warfare"—transforming the meaning of everyday objects and styles into symbolic acts of defiance (18). While Hebdige's focus was on British punks, mods, and skinheads, his insights are profoundly relevant to the stylistic and performative practices of the youth in *Casablanca Beats*.

The young protagonists in Ayouch's film fashion their own version of subcultural style through streetwear, graffiti, rap lyrics, and dance. These aesthetic choices function not merely as trends but as symbolic resistance to systemic marginalization, rigid educational structures, and generational conservatism. For instance, the act of rapping in Darija—Moroccan Arabic—within the walls of an arts

center signifies more than musical performance; it signals a reclamation of local voice and the transformation of urban vernacular into a political tool.

Moreover, Hebdige's emphasis on the tension between incorporation and resistance is evident in the film's narrative arc. As the youth develop their expressive forms, they come under pressure from institutional and familial forces that attempt to normalize or silence their subversive creativity. Yet their resistance remains performative and symbolic—residing in style, sound, and movement rather than overt confrontation. In this way, Ayouch dramatizes Hebdige's insight that subcultures do not overturn power structures outright, but "disturb the surface of social life" by making dissent visible and audible (18).

- **Tricia Rose: Hip-Hop, Cultural Politics, and Youth Identity**

Tricia Rose's *Black Noise* redefines hip-hop as more than a musical genre, arguing instead that it is a form of cultural politics and a site of youth identity formation in marginalized communities. While Rose's focus is on Black American youth, her theoretical insights are global in relevance, particularly in analyzing how hip-hop travels, adapts, and localizes in postcolonial contexts like Morocco. As Rose argues, "hip hop is a cultural form that attempts to negotiate the experiences of marginalization, brutally truncated opportunity, and oppression within the cultural imperatives of African-American and urban youth culture" (10). This negotiation resonates powerfully with the struggles depicted in *Casablanca Beats*.

The Moroccan youth portrayed in the film, many from working-class and disenfranchised backgrounds, adopt hip-hop as a transcultural mode of expression, through which they navigate issues of gender, religion, poverty, and generational conflict. Their use of rhythm, rhyme, and oral storytelling forms a vernacular pedagogy, echoing Rose's description of hip-hop as "the hidden transcript" of the marginalized (123). This hidden transcript becomes a cultural counterpublic, where otherwise silenced experiences can be voiced and shared.

Ayouch's classroom is not merely an educational space but a crucible of identity construction. Students voice their lived experiences through rap battles, spoken word, and collaborative composition, offering glimpses into the structural and affective conditions of their lives. Female characters, in particular, use hip-hop to contest gender norms, articulating feminist critiques that challenge the patriarchal expectations of both family and society. This aligns with Rose's assertion that hip-hop provides "a vehicle through which youth construct knowledge, articulate grievances, and imagine possibilities" (Rose 18).

In integrating the frameworks of Hebdige and Rose, *Casablanca Beats* emerges as a cultural text of youth resistance—one that uses subcultural expression not only as a stylistic strategy but as a form of social and political intervention. Through the aesthetics of hip-hop, Moroccan youth are not mimicking Western cultural forms but hybridizing them into tools of localized critique and self-assertion.

V. The film analysis

The film *Casablanca Beats* (*Haut et Fort*) opens with a compelling and carefully constructed sequence that immediately introduces both the tone and thematic direction of the narrative. The protagonist, Anas, is shown driving through the streets of Sidi Moumen, a historically marginalized neighborhood in Casablanca. With a cigarette in hand and Darija hip-hop blaring from the speakers of his modest car, Anas searches for the local cultural center—an institution that, like him, seems somewhat lost amidst the urban sprawl. The use of Moroccan dialect in the lyrics and the gritty visuals signals a break from sanitized representations of Moroccan society and sets the stage for a film rooted in authenticity, resistance, and self-expression.

The director employs a handheld camera that follows Anas from the car's interior, offering a subjective and immersive point of view. This technique blurs the boundary between fiction and documentary, aligning the viewer with Anas's experience as both insider and outsider. The street-level

cinematography, combined with natural lighting and ambient sounds—the clatter of city life, honking cars, and murmurs of the neighborhood—creates a raw, unfiltered atmosphere. The mise-en-scène is saturated with urban decay: faded graffiti, dusty streets, and aging buildings serve as a backdrop to the vibrant, rebellious music that pulses through the soundtrack. This contrast between visual desolation and auditory defiance encapsulates the film's central tension between oppression and expression.

Symbolically, Anas's drive is more than a physical journey to a destination; it is a metaphorical passage toward engagement, mentorship, and transformation. His search for the cultural center reflects a deeper search for meaning and connection—both for himself and for the youth he is about to mentor. The cultural center, hidden in the midst of chaos, emerges as a beacon of possibility. It represents a space where marginalized voices can find power, where identity can be reshaped through rhythm and rhyme. Through this layered opening, *Casablanca Beats* not only introduces its protagonist but also establishes the foundational premise of the film: that art—particularly hip-hop—can serve as a radical, liberating force in the face of societal constraints.

a. From Classroom to Cultural Battlefield

In *Casablanca Beats* (*Haut et Fort*, 2021), director Nabil Ayouch stages the classroom not as a conventional learning environment but as a charged space for ideological resistance and cultural reimagination. The first session between Anas and the students at the cultural center in Sidi Moumen marks a pivotal shift in the film's narrative, transforming a neglected educational setting into a site of socio-political empowerment through the medium of hip-hop. This scene is not merely informative but deeply ideological; it positions hip-hop not as entertainment but as a global response to systemic oppression. In doing so, Ayouch constructs a pedagogy of resistance that affirms the validity of

marginalized voices and aligns the Moroccan youth with a broader, transnational struggle for self-expression and cultural agency.

b. Hip-Hop as a Global Discourse of Resistance

As Anas introduces the students to the origins of hip-hop in the Bronx during the 1970s, he underscores its emergence as a form of protest against poverty, racism, and urban neglect. The film's script and cinematic language make it clear that hip-hop is not imported for aesthetic value, but for its ethical and political potential. As Tricia Rose, one of hip-hop's foremost scholars, argues, hip-hop "confronts social injustices, critiques systemic inequality, and gives voice to the oppressed" (2). Ayouch echoes this in his visual and auditory design: archival footage of graffiti, beats playing faintly in the background, and a classroom dialogue about marginalization work in tandem to connect the Moroccan context with the African-American experience.

This pedagogical framing is rooted in what Henry Giroux calls "border pedagogy"—an educational approach that enables students to "cross the boundaries of culture, identity, and power" and to challenge the dominant ideologies that shape their lives (53). In aligning the students' personal realities with the origins of hip-hop, Anas reclaims education as a space for critical reflection rather than rote learning. The implication is clear: art is not a decorative practice but a disruptive one, a mode of speaking truth to power.

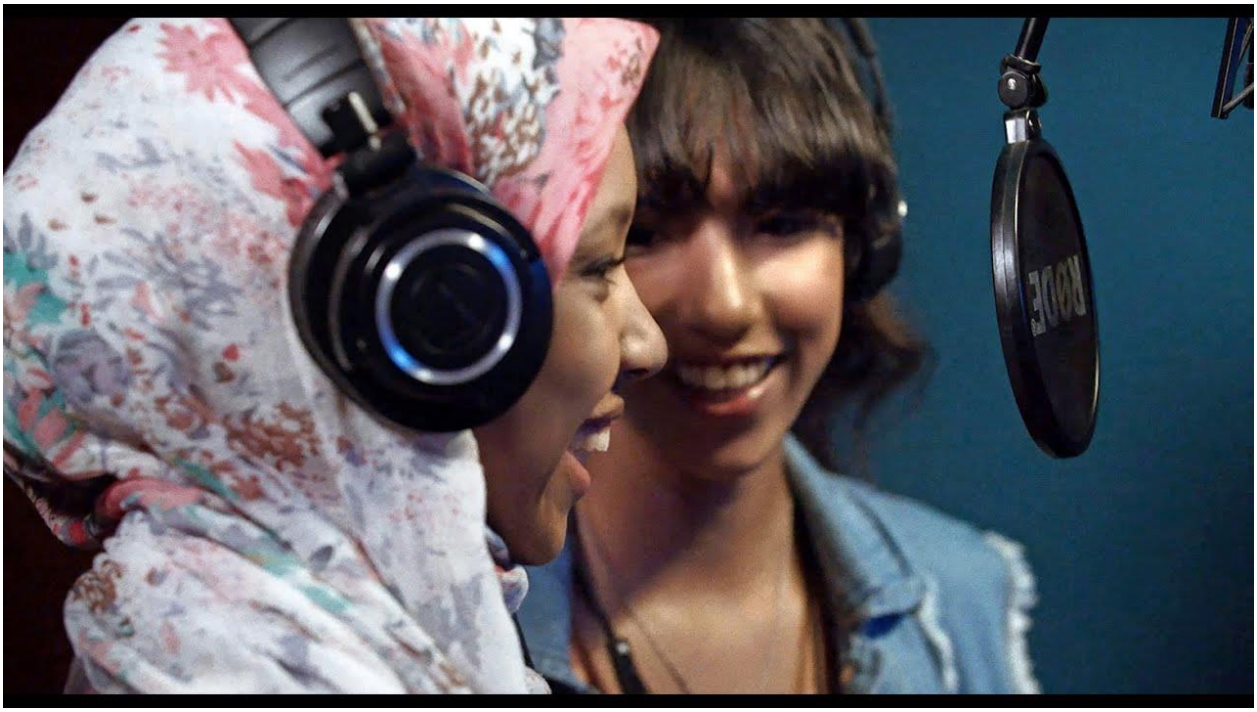


Figure 1: Girls start to sing the hip hop and record their voices.

c.Cinematic Realism and Participatory Learning

The aesthetic choices in this scene support Ayouch's argument. The use of a handheld camera creates a documentary-style realism that emphasizes the rawness and immediacy of the students' reactions. Close-ups and shot-reverse-shot sequences highlight the shift from teacher monologue to student dialogue, reflecting Paulo Freire's notion of "dialogical pedagogy," where education is seen as a collaborative process of meaning-making rather than hierarchical transmission (71). This stylistic decision reinforces the film's political message: knowledge is not imposed; it is co-created through lived experience and cultural resonance.

More significantly, the students are not passive recipients of knowledge but are urged to ask questions and reflect: "Why hip-hop?" "Why rap?" "Why us?" These are not rhetorical inquiries; they are philosophical provocations that disrupt internalized narratives of inferiority and cultural silence. Anas's

methodology parallels what Bell Hooks describes as "engaged pedagogy," a form of teaching that recognizes the emotional, historical, and political realities of students and centers their agency (13). The classroom, then, becomes a battleground between inherited conservatism and emerging consciousness, where artistic expression functions as both survival and resistance.

The sequence starting from 21:05 to 22:43 as follows:

> "There are some things that cannot be talked about. That's just the way it is. For example, for me, religion is sacred. I can't rap about that topic. I can talk at length about everyday life, but I withdraw when it comes to religion... You may say whatever you want, but will you truly express your opinion honestly?" (Casablanca *beats 2021*)

After introducing the socio-historical foundations of hip-hop as a form of resistance, Anas—the mentor figure in Nabil Ayouch's *Casablanca Beats* (*Haut et Fort*, 2021)—shifts from explanation to confrontation. The scene beginning at 21:05 marks a pivotal pedagogical and ideological turn in the film. No longer content with simply educating his students about the origins of the genre, Anas now challenges them to grapple with a far more difficult question: What are the limits of your freedom to express yourself? His intervention is not prescriptive but dialogic; he does not impose an answer but opens a discursive space where doubt, discomfort, and confrontation emerge as necessary preconditions for creative agency.

Anas begins this exchange with a quiet, almost resigned statement: *"There are some things that cannot be talked about. That's just the way it is."* This assertion establishes an immediate tension between the ideal of free expression that hip-hop promotes and the sociocultural constraints that define the Moroccan public sphere. The example— *"For me, religion is sacred. I can't rap about that topic."*—is not a neutral statement but a deeply political one. It acknowledges the internalized censorship that operates not merely at the level of state or institution, but within individuals themselves.

In this moment, one of Anas 'studentsreflect what Judith Butler calls "the performativity of silence"—the way that cultural taboos do not simply prohibit speech, but actively shape what can be conceived and articulated (8). Religion, here, becomes a site of sacredness but also of suppression; it is both revered and off-limits. By admitting his own boundaries, another studentoffers a vulnerable, yet powerful, model of ethical self-awareness: he refuses to weaponize artistic freedom for shock or provocation, but instead invites her peer students to consider what freedom of expression actually means in a society marked by moral red lines.

Crucially, another brilliant student does not conclude this moment with a declaration, but with a question: *"You may say whatever you want, but will you truly express your opinion honestly?"* This rhetorical shift transforms the conversation from a lesson into a challenge. however, Anas's question is Socratic in nature, designed not to convey information but to disrupt certainties. Here, the camera captures close-ups of students' silent reactions—some pensive, others visibly uncomfortable—thereby extending the question beyond the diegetic world of the film and into the viewer's own moral framework.

This method mirrors Paulo Freire's theory of *problem-posing education*, which "rejects the banking model of knowledge" and encourages students to become active agents in their own intellectual and political emancipation (73). Anas's teaching style, deeply informed by this philosophy, does not dictate what is acceptable or not, but forces students to interrogate their own limits. In doing so, he shifts the role of hip-hop from merely a performative act to a philosophical exercise—a vehicle for exploring the tension between self-expression and social responsibility.

Cinematically, this scene is rendered with minimalism and restraint, allowing its philosophical weight to surface organically. The camera lingers on Anas's face in a medium shot, emphasizing the sincerity and fragility of his confession. It then cuts to static shots of students listening in silence, the

ambient sound fading slightly to foreground the emotional gravity of the moment. The lighting is natural, bordering on dim, suggesting the interior space as one of reflection rather than spectacle.

By refusing to dramatize or over-direct the moment, Ayouch underscores the everydayness of censorship—not as a dramatic event, but as a subtle force embedded in socialization. As film scholar Ella Shohat notes, postcolonial cinema often deals not with overt repression, but with "the internalized codes of what may or may not be represented" (19). Anas's challenge, then, is as much about decolonizing thought as it is about encouraging lyrical honesty.



Figure 2: Students to express themselves even on public streets.

d. Locked Lives, Open Voices

In *Casablanca Beats* (*Haut et Fort*, 2021), Nabil Ayouch explores the power of hip-hop not only as music, but as a form of social practice—an embodied tool for voice, defiance, and reclamation. One of the film's most quietly explosive scenes features Ismail, a teenage rapper navigating poverty in the Sidi Moumen neighborhood. After returning to his overcrowded home, the camera captures the grim reality of

his living conditions. Later, unable to sleep, he escapes into the night and begins to rap a deeply personal monologue. Through cinematic framing, lyrical protest, and symbolic lighting, this scene argues for the transformative potential of youth art within urban peripheries. It is not simply about despair—it is about asserting a place in the world through the act of speaking.

e. From Observing Poverty to Framing Resistance

The scene begins with the camera following Ismail home through narrow, dimly lit alleys, capturing the material conditions of marginalization. The dwelling is visibly cramped, worn, and silent. His family members, especially the parents, appear somber and immobilized—figures frozen by structural inequality. This moment is framed with still camera shots and subdued lighting, emphasizing the emotional density of silence. As theorist Bell Hooks writes, "Silence speaks. It speaks loudly. It speaks in pain. It speaks in the spaces where language has been denied" (19). Ayouch thus uses silence not as absence, but as an index of voicelessness—a condition from which Ismail must later rupture.

This framing choice also reflects the aesthetic tendencies of social realism. By inviting the viewer into Ismail's home and showing hardship without melodrama, Ayouch refuses the romanticization of poverty. Instead, he insists on bearing witness. As Ella Shohat and Robert Stam argue, socially conscious cinema must avoid turning suffering into spectacle, and instead center "contextual specificity and human dignity" (30). Ayouch accomplishes this by letting the stillness speak for itself.

f. **The Tunnel of Night**

Later that night, when Ismail can no longer sleep, the scene transitions. He leaves the house quietly, and his younger sister follows him through the dim alleyways. Here, the mise-en-scène

transforms: narrow corridors evoke the feeling of a tunnel, but a soft, warm light glows at the end, symbolizing the possibility of escape—not geographically, but existentially.

This tunnel-like setting becomes metaphorically charged. It resonates with what Michel de Certeau describes as "the spatial practices of the marginalized," where everyday movement becomes a form of resistance and autonomy (97). Ismail's walk through the alley is thus both literal and symbolic—a way of navigating confinement while moving toward hope. He is not escaping his home, but confronting it through his creative voice.

g. Lyric as Liberation

Ismail's rap emerges not as entertainment but as a spoken-word manifesto. He proclaims:

> *I dream of being a hero... I want a new life.*
>
> *I won't die on a raft to Italy.*
>
> *I want the future to smile at me here, in my own country...*
>
> *Even though our lives are locked, the key is in our hands." (Casablanca beats, 2021 from 41:00 to 41: 49)*

This performance stands in stark opposition to dominant narratives that frame migration as the only path to dignity. His refusal to die "on a raft to Italy" critiques both global migration crises and national failures. As AsefBayat notes in *Life as Politics*, youth in the Global South often turn to "non-movements"—collective actions embedded in daily life—to assert agency (20). Ismail's rap is such an act: a micro-rebellion that demands change not through escape, but through reimagination of home.

As already mentioned, Tricia Rose similarly describes hip-hop as a form of "narrative resistance" that enables marginalized voices to articulate "counter-memories" and "unofficial truths" (71). Ismail's

assertion that "the key is in our hands" reframes despair into potentiality, challenging fatalism and asserting ownership over his future. Rather than being a victim of circumstance, he becomes a protagonist of survival.

h. Cinematic Sound and Light

Ayouch's direction reinforces this message through the synchronization of sound, space, and symbolism. As Ismail raps, the lighting warms subtly, echoing the emotional temperature of hope. The camera moves with him, avoiding fragmentation, creating a fluid rhythm that mimics the cadence of his speech. These stylistic choices make the sequence a form of cinematic poetry—where every element (light, space, sound) works in harmony to express inner transformation.

This fusion of content and form affirms what Laura Marks calls "intercultural cinema"—a genre that operates at the border of documentary and fiction, using sensual aesthetics to convey unspoken truths (151). Ismail's scene does precisely this: it brings together the lyrical, the visual, and the emotional to create a moment of embodied resistance.

i. Locked Lives, but Unlocked Imaginations

Ismail's nocturnal rap sequence encapsulates the broader ethos of *Casablanca Beats*: that youth expression is not just personal—it is political. By combining social realism, metaphorical lighting, and autobiographical lyrics, Ayouch crafts a deeply layered argument about voice, agency, and the radical act of dreaming. Ismail may live in poverty, but his rap reframes that condition—not as a final sentence, but as a context from which new futures can be imagined.

In a time when many young Moroccans and other Global South youth feel compelled to migrate, Ayouch offers a cinematic counternarrative: one in which the act of speaking truth—in Darija, in rhythm,

in rage—is itself a form of migration from silence to subjecthood. In the tunnel of their lives, the light is not at the end; it is wherever they decide to sp

VI. Conclusion

Casablanca Beats (*Haut et Fort*) emerges as a vital cinematic intervention that reconfigures the role of film as more than entertainment—it is a medium of resistance, cultural reclamation, and identity negotiation. This study has demonstrated that Nabil Ayouch's film offers a compelling case study in how media, particularly socially engaged cinema, can challenge dominant narratives that marginalize urban youth, especially those from neighborhoods like Sidi Moumen. By foregrounding the lived realities and creative expressions of young people through hip-hop, *Casablanca Beats* disrupts stereotypical portrayals of delinquency and despair, instead framing youth as dynamic cultural producers navigating systems of exclusion with resilience and vision.

Works Cited

- Barthes, Roland. *Image, Music, Text*. Translated by Stephen Heath, Hill and Wang, 1977.
- Bhabha, Homi K. *The Location of Culture*. Routledge, 1994.
- Dick Hebdige and Subcultures: Hebdige's foundational work on subcultures offers insights into youth expression and resistance through style.
- Gabriel, Teshome H. *Third Cinema in the Third World: The Aesthetics of Liberation*. UMI Research Press, 1982.
- Gilroy, Paul. *Darker Than Blue: On the Moral Economies of Black Atlantic Culture*. Harvard University Press, 2010.
- Hall, Stuart. "The Spectacle of the 'Other'." *Representation: Cultural Representations and Signifying Practices*, edited by Stuart Hall, Sage, 1997, pp. 223–290.
- Hall, Stuart. "Cultural Identity and Diaspora." *Identity: Community, Culture, Difference*, edited by Jonathan Rutherford, Lawrence & Wishart, 1990, pp. 222–237.

- Hall, Stuart. "Encoding/Decoding." *Culture, Media, Language*, edited by Stuart Hall et al., Routledge, 1980, pp. 128–138.
- Hall, Stuart. *Representation: Cultural Representations and Signifying Practices*. Sage, 1997.
- Hall, Stuart. *Representation: Cultural Representations and Signifying Practices*. Edited by Jessica Evans and Sean Nixon, 2nd ed., SAGE, 2013.
- Harvey, David. *Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution*. Verso, 2012.
- Hebdige, Dick. *Subculture: The Meaning of Style*. Routledge, 1979.
- Hebdige, Dick. *Subculture: The Meaning of Style*. Routledge, 1979.
- Homi K. Bhabha and Cultural Hybridity: Bhabha's work on hybridity and the "third space" enriches the analysis of youth identity in postcolonial contexts.
- Hooks, Bell. *Talking Back: Thinking Feminist, Thinking Black*. South End Press, 1989.
- Kellner, Douglas. *Media Culture: Cultural Studies, Identity and Politics between the Modern and the Postmodern*. Routledge, 1995.
- Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Translated by Donald Nicholson-Smith, Blackwell, 1991.
- Lefebvre, Henri. *The Right to the City*. Translated by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas, Blackwell, 1996.
- Marks, Laura U. *The Skin of the Film: Intercultural Cinema, Embodiment, and the Senses*. Duke University Press, 2000.
- Metz, Christian. *Film Language: A Semiotics of the Cinema*. Translated by Michael Taylor, University of Chicago Press, 1991.
- Mignolo, Walter D. *The Darker Side of Western Modernity: Global Futures, Decolonial Options*. Duke University Press, 2011.
- Mitchell, Tony, editor. *Global Noise: Rap and Hip-Hop Outside the USA*. Wesleyan University Press, 2001.
- Naficy, Hamid. *An Accented Cinema: Exilic and Diasporic Filmmaking*. Princeton University Press, 2001.
- Rich, B. Ruby. *New Queer Cinema: The Director's Cut*. Duke University Press, 2013.
- Rose, Tricia. *Black Noise: Rap Music and Black Culture in Contemporary America*. Wesleyan University Press, 1994.

- Rose, Tricia. *Black Noise: Rap Music and Black Culture in Contemporary America*. 10th anniversary ed., Wesleyan University Press, 2008.
- Said, Edward W. *Orientalism*. Vintage Books, 1978.
- Shohat, Ella. "The Struggle over Representation: Casting, Coalitions, and the Politics of Identification." *Late Imperial Culture*, edited by Rosemary Hennessy and Chris Ingraham, Verso, 1997, pp. 166–178.
- Spivak, Gayatri Chakravorty. "Can the Subaltern Speak?" *Marxism and the Interpretation of Culture*, edited by Cary Nelson and Lawrence Grossberg, University of Illinois Press, 1988, pp. 271–313.